طارق حمو

آراء في قضية الكرد والديمقراطية

الكتاب :آراء في قضية الكرد والديمقراطية

المؤلف : طارق حمو

التنضيد والإخراج الفني : ادريس عمر

تصميم الغلاف :ادريس عمر

طباعة : دار بافت للطباعة والنشر

تلفون : 01628395487

دار بافت للطباعة والنشر

جميع حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

مقدمة

يضم هذا الكتاب بين دفتيه مجموعة من المقالات الصحفية التي نُشرت سابقاً في بعض الصحف والمواقع الإلكترونية العربية ، تبحث هذه المقالات في القضية الكردية بكل عمومياتها وتفرعاتها وكذلك تخوض في بعض الشأن الديمقراطي المرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقضية الكردية . إذ إن حقوق الشعب الكردي على أرضه التاريخية كردستان لن تصبح في المنال بدون انتشار الوعي والمد الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط وبين شعوبها الأساسية الكرد ، العرب ، الترك والفرس . ومع إنطلاقة مشاريع دولية كبيرة كمشروع "الشرق الأوسط الكبير " الهادف إلى نشر التوعية الديمقراطية والمشاركة السلطوية بين مؤسسات حكم وتسيير بلدان الشرق الأوسط يصبح الخوض في الشأن الديمقراطي الأعم واجباً وحاجة حيوية لا غنى عنها ، فالارتباط البنيوي بين القضية الكردية وحقوق الشعب الكردي وقضية "دمقرطة الشرق الأوسط " من الأهمية الحيوية ، بحيث لايمكن تجاهله أو القفز فوقه وهو المولد لهذا النقاش المشتعل حالياً في إعلاميات العالم العربي والعالمي

حاولنا الانضمام –بكتاباتنا هذه – إلى هذا النقاش ، ونتيجة لتشجيع وطلب بعض الأصدقاء ارتأينا جمع ما كتبناه في كتاب يأرشف ما طرحناه ... ولتيسير الرجوع إلى هذه المقالات في حال طلب الاطلاع والمتابعة .

طارق حمو

2004 /7/1 ألمانيا –آلن

tariqhemo@hotmail.com

متابعة للسجال حول الديانة الإيزيدية :

من يفصل بين تداخل الإرث الديني والشعور القومي ؟

كغيري من قراء الزمان تابعت السجال الذي دار على صفحاتها حول الديانة الإيزيدية ، علاقتها بالقومية الكردية وبحضارات الرافدين القديمة وأخيراً ــ ونتيجة تلك العلاقات ــ وضعها الحالي ضمن " الوطنية العراقية " فيما لو كانت تعتبر كقومية داخلة في النسيج الوطني العراقي أو كديانة يُدين بها قسم من الشعب الكردي الذي يعتبر القومية الثانية في الدولة العراقية الحالية . وطرح هذا الموضوع بحد ذاته أثار تساؤلات عدة ــ وبالتالي أتهامات ــ حول جدوى التباحث والتنقيب في هذا الأمر من قبل السادة الذين كتبوا في هذا الموضوع ، والذين أدلى كل منهم بحجته وأدلته ــ آخذين بعين الاعتبار الإيديولوجية التي ينطلقون منها وبالتالي الهدف من وراء ذلك ــ محاولين وبقدر المستطاع كسب السجال واقناع القارئ بوجهة نظر كل منهم ، والتي أعتقد ، ولأسباب كثيرة أنها مهما كانت قوية ومدعومة بالبراهين والحجج ، لا تعدو إلا أن تكون مجرد وجهة نظر ..

ويهمني في هذا المقام أن أبين أمرين أثارا انتباهي خلال متابعتي الأمر منذ مقال الكاتب سليم مطر (محاربة اليزيديين الرافضين للطروحات القومية : التمسك بالهوية الوطنية يؤدي إلى الإخلاص) والذي ركزّ فيه بشكل خاص على ايزيدية كردستان العراق ، تاركاً بقية الأيزيديين ومجتمعاتهم :

1ــ المهتم بالديانة الإيزيدية : طقوسها ، عاداتها ، نصوصها الدينية ...الخ . سيلاحظ لا شك تداخل الإرث الديني بالشعور القومي في شكل عجيب أفضى في

نهاية الأمر إلى الإحساس بهما ككل مستقل لا يقبل التجزئة ، بحيث طغى الشعور الديني في بعض المجتمعات الإيزيدية على الشعور القومي وإحتواه ، ونتج عن ذلك إنزياحات واضحة لمصطلحات موجودة ومعترف بها في مجتمعات إيزيدية أخرى ، وإحلال مصطلحات أخرى محلها . فأيزيدية دول الأتحاد السوفياتي السابق يقولون بالأيزيدية كدين وقومية ولهم بالتالي تفسيرات وتعريفات اخرى للوطن ، اللغة ، الناس .... الخ (كردستان : إيزيد خانة ، اللغة الكردية : اللغة الإيزيدكية ... الخ) . لاحظنا ذلك نتيجة الإختلاط بهم في الغربة مما شكل لنا ــ نحن الذين نعتبر الإيزيدية ديناً لا قومية ــ مفاجأة تستلزم منا الكثير من البحث والدراسة للإجابة على بعض الأسئلة الكثيرة التي طرحت نفسها جراء ذلك ، آخذين بعين الأعتبار خلال هذا البحث الظروف الخارجية القاسية التي احاطت بهم وجعلتهم معزولين عن بقية المجتمعات الإيزيدية ، وخصوصاً في كردستان العراق حيث معبد " لالش" المقدس .

هذا في حين نلاحظ عكس ذلك في بعض المجتمعات الإيزيدية الأخرى والتي تقول ــ ينعكس ذلك في الإرث الديني والقومي في العقل الجمعي لها ــ بالإيزيدية كديانة إحتوت وحافظت على الكثير من الإرث الكردي (الكورمانجي تحديداً) وكانت قبلاً ديانة الأكراد الرئيسية ، وتفصل هذه المجتمعات ــ نوعاً ما ــ الشق الديني عن الشق القومي ، وتضع كل منهما في قالب مستقل ، ولعل لذلك أيضاً ظروفاً واسباباً تسترعي الدراسة والمتابعة . وفي الحالتين المتناقضتين ــ في الشكل لا في المضون ــ وخلال الدراسة و البحث لا يجب علينا الجزم برأي واحد قطعي وإهمال بقية الآراء سيما ونحن نخوض موضوعاً شائكاً ومتشعب الجذور ، لا تسعفنا المصادر القليلة التي في متناول اليد على الجزم والقطع فيه برأي ...

2ــ لا يختلف اثنان على تأثر الأيزيدية بعقائد وأديان المنطقة وكذلك بلغات أقوامها ، وإن الكثير من العادات الدينية وغير الدينية دخلت في بنيتها ــ منها ما دخل عنوة ومنها نتيجة التثاقف الحضاري ــ فذلك لا يجب لدارس الإيزيدية الأخذ ببعض العادات أو الطقوس التي تشترك فيها الإيزيدية مع غيرها أو التي إكتسبتها الإيزيدية نتيجة التجاور الجغرافي أو التداخل العقائدي وجعلها دليلاً قاطعاً أو متركزاً واضحاً وصحيحاً لبناء نظرية جديدة عليها تقول باتباع الإيزيدية أو إرجاعها لهذه العقيدة أو القومية أو تلك ، وذلك ــ في أعتقادنا ــ كمن يُعيد الكل إلى الجزء سيما وإن كان هذا " الجزء " في الأصل دخيلاً...

ولكن هذا لا يمنع البتة من المثابرة في البحث والإجتهاد في التنقيب بعيداً عن منهج الإتهام والتخوين والتكفير ونظرية المؤامرة المعروفة ، لأن كل ذلك أمور عفى عليها الزمن وأستهلكت تماماً وما عادت تقنع أو تخدع أحداً ، أخيراً كلمة لا بد منها : ياليت نخبنا الدينية والمثقفة ــ المنشغلة بمعاركها الفكرية ــ تنتبه إلى المشاكل الكبيرة التي تنخر في بنية المجتمع الإيزيدي وخصوصاً هنا في أوروبا ، والتي تشهد حالياً هجرة إيزيدية شبه جماعية ، وأن تحاول هذه النخب بكل جد تشخيص أمراضنا الإجتماعية المتفاقمة بعيداً عن تدخل بعض الجهات السياسية التي تريد إستخدام الإيزيدية وقوداً للوصول إلى أهدافها والتي وجدت في بعض رجالات النخبة الدينية عوناً لها ، بتبريرهم مواقف هذه الجهات مستمدين بعض نصوص الدين الإيزيدي للإستشهاد بها في غير موضعها في إستخدام نفعي ومصلحي واضح ، خدمة لتلك الجهات وخدمة لمصالحهم الشخصية الضيقة والتي أصبحت متضادة مع المصلحة العامة للطائفة ، فهم بتصرفاتهم هذه يُسيئون إلى الإيزيدية ومستقبلها ابلغ الإساءة ، ويستغلون مكانتهم الدينية لممارسة الوصاية على الأجيال الأيزيدية وتوظيفها في خدمة إيديولوجيات ما راعت يوماً سوى

مصلحتها وأهدافها ، ولن تسامحهم الأجيال الأيزيدية على ذلك و إن كانوا يحملون الحصانة الدينية ...

وعلى نخبنا المثقفة أن تركز على المشاكل الحاضرة للطائفة والبحث في مستقبلها ككل ، وكيفية أقلمة الطائفة مع العصر ، وشطب كل التابوهات المتخلفة التي تعيق تقدم الفرد الأيزيدي وتشكل عقبة في وجه حريته الشخصية والفكرية ...

علينا أن نتعاون جميعاً بعيداً عن التخوين والتكفير وإحتكار القرار باسم المكانة الدينية المتوارثة ... واضعين أمامنا هدف التخلص من القديم الرث ، المعيق للتقدم و المحتفظ بالأصالة ، حتى نتمكن من الإستمرار وحتى أيضاً لا نصحو ذات يوم لنجد أنفسنا في طيات القرون الغابرة مع عاد وثمود والهنود الحمر !

الزمان اللندنية **2001/1/11** م

في نصف الطريق إلى النادي الأوروبي:
الملف الكردي والعقليةالتركية...

في نصف الطريق إلى النادي الأوروبي ، أو هكذا كما يحلو لمسعود يلماز أن يُردد دائماً ، تبدو تركيا العالقة بين طموحاتها وولائها لقائد تغريبها مصطفى أتاتورك ، وبين الموروث الإسلامي / الشرقي الثقيل (في كمه كما في تداعياته...) أكثر تخبطاً وترنحاً تحت وطأة مُستحقات أو ضريبة عضوية هذا النادي ، فالوفاء لمتطلبات وشروط دول الإتحاد الأوروبي (والأكثر من هذا الإلتزام بها...) يعني إعادة صياغة أدبيات ومرتكزات الدولة التركية الحديثة من جهة الإعتراف بحقوق الأكراد والتقرب (في الشكل وفي المضمون كذلك...) من الدول الأوروبية في مجال حقوق الإنسان ، والإجراءات أو الممارسات التي تؤدي إلى إنفتاح واضح وملموس يؤدي بدوره إلى تقدم المستوى التمثيلي والمشاركي للمواطنين في دوائر صنع القرار على مستويات المركز أو القاعدة المترامية ...

كل هذا يبدو ثقيلاً ومكلفاً بالنسبة للنخبة القومية الوفية لتعاليم مصطفى باشا مؤسس الدولة التركية الحديثة ، والذي ضمن للأتراك مكاناً ومكانة فاصلة في الدولة التي أسماها باسمهم ، بعد أن خدع الأكراد وشيوخهم بـــ" الأخوة الإسلامية " و " المصير المشترك " ، و قضى بوحشية هائلة على ثوراتهم في ديرسم و ديار بكر .

كما يبدو هذا ثقيلاً ومكلفاً ـــ أيضاً ـــ إلى الحد الذي يُثير (دولت بغجلي) رئيس الحزب الوطني اليميني ، وزعيم الصقور في مجلس الأمن القومي ويدفعه إلى القول " إذا إستمرت تركيا هكذا ، فهي لا محال ستتجزء إلى دويلات متناثرة " ، وهي الصرخة التي تحتاج منا إلى عظيم فطنة لنكتشف أنها تعني معارضة بغجلي

وهلعه من الهمسات التي تتردد في أروقة المؤسسة العسكرية والبرلمان حول الإضطرار إلى إعطاء الأكراد بعض الحقوق والسماح بتدريس اللغة الكردية في المدارس الخاصة ..! وتخصيص ساعات عدة للبرامج الكردية في التلفزيون الحكومي ، حتى إذا أدى ذلك إلى " حل قضية أكراد تركيا والبالغ عددهم **18** مليون ببعض الحقوق هنا و ... هناك ، أي بذر الرماد في عيونهم وعيون الأوروبيين " ، كما يهمس ويتأمل مسعود يلماز مسؤول ملف الإتحاد الأوروبي وزعيم حزب " الوطن الأم " والذي يقود الجناح العقلاني ويُمثل الحمائم في التحالف العلماني / النخبوي ــ العسكري الحاكم في تركيا .

والحال إن الحكومة التركية ، في وضعها الحساس هذا وتحت وطأة الأزمة الأقتصادية المروعة التي تشهدها البلاد ، لا تملك سوى أن تراوغ وتزيد في المراوغة مع جبهتيها الداخلية : مع الأكراد وممثليهم الرسميين في حزب (هادب) والسريين في ال(ب ك ك) ، والخارجية : مع دول الإتحاد الأوروبي والمقاييس والشروط المكلفة والمؤلمة التي تضعها في طريقها نحو " النادي الأوروبي " .

وتأتي المراوغة (و هي تتطلب وقتاً ، إهداره ليس دائماً في مصلحة تركيا) بإتهام أوروبا بأنها لا تريد تركيا بينها ، و " تسعى جاهدة لخلق شروط ومعايير تعجيزية أمام دخولها الحظيرة الأوروبية " ، أو أنها تارة تحاول التدخل في " شؤونها الداخلية " بإثارة قضية الأكراد ، وطوراً بمناقشتها وحديثها عن المهمات والوظائف الحقيقية للمؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلاد وصنع القرار السياسي أو حتى لا تقبل تركيا كونها فقط بلداً إسلامياً (لاحظوا : إسلامياً وليس مسلماً) .

فرجل مثل بولند أجاويد بكل ما يمثله من تراث وفلكلور أتاتوركي / طوراني مُعتق ، والعلماني حتى النخاع أيضاً ، لا يتوانى عن تأثيم دول المجموعة الأوروبية

وإتهامها بأنها عندما ترفض قبول تركيا في المجموعة فهي بذلك ترفض قبول دولة مسلمة كبرى تخالفها قي العقيدة ليس إلا ، أي حصر الأسباب الأوروبية الموضوعية كلها في عقيدة الشعب التركي ليس أكثر ، ولا ينسى أجاويد كذلك القول بأن تركيا دولة ديمقراطية وليست بحاجة إلى دروس من الأوروبيين (من الألمان والأنكليز تحديداً...) . لكن طالما الأمر كذلك فثمة سائل قد يسأل ، فلماذا تهرول تركيا وتلهث خلف أوروبا اذن ؟ وما الفائدة من هذا الإتحاد أصلاً إذا كانت تركيا دولة غنية وقوية وديمقراطية ــ أكثر بما لا يقاس ــ من كل دول أوروبا ؟ .

ونبدو ونحن نفتش عن الجواب ، والحال هذه ، أكثر تصديقاً لما قاله أجاويد (نفسه وليس أحد غيره...) من أن الإقتصاد التركي لا يتحمل قذف حصاة صغيرة في البحيرة التركية ، وإن همّ تركيا ــ بالتعاون مع البنك الدولي ــ هو تخطي هذه الأزمة الإقتصادية الخانقة ، و الوصول بالإقتصاد التركي إلى برالأمان إستعداداً وتمهيداً للأنضمام إلى الواحة الأوروبية الحرة . ولكن... من دون تطبيق شروط ومعايير عدة لابد أن تلتزم بها تركيا قبل أن تقذف ب **60** مليونها إلى حضن أوروبا ال**60** " مليون مشكلة الذين سنحصل عليهم إذا ما قبلنا تركيا بيننا " على حد قول أحد المسؤولين الأوروبيين أثناء حديثه حول قبول تركيا في الإتحاد الأوروبي من دون تنفيذها إصلاحات وشروط الإتحاد .

تركيا اذن ، لابد أن تلتزم بهذه المقاييس في ما أرادت الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي ، بمعنى أن تركيا لابد لها من أن تلبي مطالب الأكراد (شركاء الأتراك في الوطن) وتمنحهم حقوقهم .

كذلك ــ وعلى المستوى الميداني ــ جاءت إحتفالات عيد النوروز الضخمة في مدن وبلدات كردستان تركيا وبحضور عشرات البرلمانيين الأوروبيين كرسالة

واضحة للسلطات التركية بأن الحركة القومية الكردية في مد مستمر وإن المطاليب الكردية تشتد وتتوضح يوماً بعد يوم ، وما خروج مليون كردي في مدينة ديار بكر وحدها إلا تأكيداً على ذلك ، وكذلك حملات الطلبة الأكراد في الجامعات التركية المطالبة بحق التعلّم والدراسة باللغة الأم .

طريق النادي الأوروبي أذن ، والحال هذه ، يمر عبر بوابة ديار بكر فقط ، كما قال مسعود يلماز ذات مرة ، فأن تظفر بالكعكة الأوروبية من جهة وتحافظ على مخزونها الأتاتوركي العنصري تجاه أكرادها ــ وأيضاً بعض جيرانها ــ فذلك صعب على تركيا أن تنجح فيه دائماً ، وبالتحديد في هذه الظروف والمتغيرات الدولية ، وهذا التطورالهائل (على صعيد ثقافة حقوق الأنسان ، وعلى صعيد ثورة المعلومات الكونية أيضاً) . فليس أمام تركيا سوى أن تختار أحد الطريقين : إما الإنفتاح والديمقراطية وبالتالي المجموعة الأوروبية ، أو العزلة والتقوقع في الشرنقة الطورانية الأتاتوركية إياها ...

وقديماً ، سألّ مصطفى أتاتورك صحفياً غربياً عن رأيه في قرار إستبدال الطربوش العثماني بالقبعة الغربية ، فردّ عليه الصحفي " إنه ليسّ المهم يا سيدي الرئيس إستبدال الطربوش بالقبعة ، لكن المهم هو تغيير العقلية التي تقبع تحت هذا الطربوش أوالقبعة " .

وإلى أن تنجح تركيا في تغيير عقليتها هذه ، لنا أن نتوقع منها ما خبرنا عنها دائماً : قليلُ من التأني والتغيير ... وكثير من التخبط والبطش ! .

الزمان اللندنية **2002/4/10**

التدخل التركي لقمع دولة كردية متوقع في حالة حرب ضد العراق :
تركيا والقيادات الكردية : مفترق الطريق الحاسم !

على الضفة التركية ،يبدو المشهد مُغايرا تماماً : فالإعلام والقنوات التلفزيونية التركية أُستنفرت ، وبشكل أسرع وأتقن أداءً هذه المرة ، في تصعيد حملاتها ضد " الأحداث والتطورات الأخيرة الخطيرة والمتسارعة في شمال العراق " ، وعلى جري العادة ، كما دائماً ، كان لرئيس الوزراء بولند أجاويد شرف لفت إنتباه الشعب ــ وهو ، والحق يُقال ،الأقدر علي تشخيص درجة الخطورة هذه ــ إلى السعي الحثيث للحزبين الكرديين الرئيسين في شمال العراق لتأسيس وإعلان الدولة الكردية حين ولحظة تداعي الكيان العراقي الحالي ...

والصورة الحالية ، الآنية والطازجة ، المشخصة من لدن أجهزة (الميت التركية) المتغلغلة في الجيوب التركمانية في منطقة كردستان تقول إن اللقاء الأخير بين الزعيمين الكرديين مسعود البارزاني وجلال الطالباني ، وكذلك الإجتماع المشترك الأول لدورة البرلمان الكردي في أربيل **2002/10/4** بعد غياب دامّ أكثر من **8** سنوات ، إنما هو في واقع الأمر ليس سوى الخطوة التحضيرية الأولى لإعلان الدولة الكردية ، لذا ، وإعتماداً علي ما توثق لديه ، لا يجد اجاويد ضيراً في قوله إن كل الدلائل والمؤشرات الجارية حالياً في أرض الشمال العراقي من تجهيز وتعمير وبناء مؤسسات ، إنما يوحي بأن الكرد ماضون في طريق تأسيس دولة كردية وإن تركيا سوف تتدخل في حال قيام تلك الدولة ، وبصرف النظر عن المعنى الدلالي لمفردات من نوع " تجهيز" و" تعمير" و" بناء " على الارض

الكردية في الفكر العسكرتاري التركي ، فانّ حساسية وخطورة الحالة الراهنة : علي كافة الضفاف والقنوات : العراقية منها والأمريكية والأوروبية والإسرائيلية ، تجعل من التكشير التركي والتلويح بالتدخل ، هذه المرة ، أمراً متوقعاً وارداً ربما أكثر بكثير من أي مرة سبقت ، فعلى الصعيد " الشمال عراقي" تبدو خطوات التطبيع بين الفصيلين الكرديين هذه المرة جدية ومتسارعة في لملمة بقايا الخلافات والتصارع الجشع على الموارد أكثر تماشياً مع الحال وما يلوح في الأفق من غيوم مثقلة بالكثير من التغيير والمفاجآت والتي تبدو ــ بعد تطورات مجلس الشيوخ الامريكي ــ إنها ربما ستُمطر في أي لحظة .

كذلك وجد الاخوة/الخصوم هناك (كي نبتعد عن العبارة الرجيمة : الإخوة الأعداء) إنه لا مفر من الإتحاد ، ضمنياً ، في إدارة واحدة وتنسيق ردود الأفعال على ما تستجد من أحداث لصنع موقف كردي موحد ومتوافق ، ما أمكن...

وعلى هذا الأساس ، دارت الدورة الأولى للبرلمان الكردي المحلي ، وبحضور السيدة دانييل ميتران ، الملقبة بأم الأكراد ، والتي أضفت نوعاً من الحضور الأوروبي الذي شرعن ، وأعطى طابعاً دولياً للحدث ، كما كانت للكلمة التي بعثها ، أثيرياً ، وزير خارجية أمريكا كولن باول ، لتهنئة الحزبين على الإقدام على هذه الخطوة المسؤولة في توحيد الموقف الكردي (الذي هو بالتالي عماد الموقف الميداني للمعارضة العراقية ، المعول عليها أمريكياً) وملوحاً بالرضا والمباركة الأمريكية لهذه الخطوة على طريق تطبيق شيء من نوعية هذا الإنموذج في (كل) العراق المحرر، غداً عندما تجتاح القوات الأمريكية خطوط قوات صدام حسين لـــ " نشر الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان في بلاد الرافدين " .

وثمة شيء أكيد ، ما دمنا نخوض في أمر هذه الرسالة ، وهو أن كولن باول لم يستشر تركيا في أمر نيته بإرساله برقية تهنئة ، وباسمه شخصياً للسيدين البارزاني والطالباني (وهو الأمر الذي أعطي الحدث الإقليمي صدى ، ووزناً عالمياً ، وهو أيضاً ما يزيد من حنق الأتراك) ، ووقفت تركيا ، مرة أخرى ، فاغرة فاهها ، حائرة أمام حقيقة نوايا واشنطن في هذه البقعة التي تهم أمن ومستقبل ووحدة أراضيها .

تركيا إذن ، وعلى لسان أجاويد دائماً ، لا تملك سوى أن تعلنها بصراحة : إذا كانت نوايا الأكراد في الإستقلال والخروج عن دولة العراق ، فان تركيا ستتدخل بما تمليه عليها مصالحها وأمنها القومي ، اذ أن المحاججة التركية المنطقية تقول : حالما يُعلن أكراد العراق عن دولتهم ، فإن الإضطراب والفوضى سيدخلان منطقة كردستان التركية ، وستتشجع " الحركات الإنفصالية " فيها وتزيد من نشاطاتها في الإستقلال والإبتعاد عن تركيا (هذا ، رغم إن أعتى هذه الحركات ، حزب العمال الكردستاني ، أعلنها مفتوحة : إنه تخلى عن حلم كردستان المستقلة ويكتفي فقط بالجمهورية الديمقراطية !).

لكن ، رغم ذلك ، فالإقرار بشرعية العمل على الجزء ، سيفضي حتماً إلى الإضطرار على الإقرار بشرعية العمل على الكل أيضاً ، وهي الحالة التي لا تريد تركيا ــ في وضعها الآني ــ الوصول اليها ووضع رقبتها (المثقلة بالمطالب والشروط و.. الديون الأوروبية) تحت سيف حقوق الأكراد المشروعة ، والتي أصبحت كقميص عثمان ترفعه أوروبا في وجه الأتراك كلما حاولوا الإسراع في الهرولة بإتجاه الباب الغربي للإتحاد الأوروبي ، فالقوانين الاخيرة حول رفع عقوبة الإعدام والإقرار بحق تعليم اللغة الكردية في تركيا ، لا يبدو إنها حركت راكداً في السياسة الأوروبية المعلنة تجاه موضوع دخول تركيا في عضوية النادي .

لا تقدم ، اذاً ، على الضفة/الجبهة الأوروبية ، والأزمة الإقتصادية المستمرة والمتفاقمة تزداد شدة يوماً بعد يوم ولا يبدو ثمة ما في الأفق المنظور يشي بقرب زوالها ، كما إن الإنتخابات النيابية علي الإبواب **2002/11/3** وكل الإستطلاعات والتوقعات تقول إن حزب العدالة والتنمية (الإسلامي) والتحالف الديمقراطي الشعبي الذي يكون حزب الشعب الكردي عماده وقوته الضاربة سيفوزان في الإنتخابات ، وربما لأول مرة ، سّيشكل الأكراد (في تركيا هذه المرة ، وليس في شمال العراق) قوة برلمانية شرعية ، ستلعب دوراً ما في رسم وتسيير العملية السياسية في تركيا ، وأي عقبة أو إقصاء ستضعها المؤسسة العسكرية في طريق سير ونتائج العملية الإنتخابية ، ستجعلها وتركيا في مواجهة المعسكر القوي الرافض لدخول تركيا الي البيت الأوروبي ، وستقضي نهائياً على الآمال التركية في إشغال المقعد المأمول في الإتحاد .

يبقى الوضع اذاً ، والحال هذه ، الأكثر حساسية وهشاشة في التاريخ الحديث للمنطقة ، ففي إنتظار الضربة الأمريكية القادمة للعراق وفي إنتظار نتائج الإنتخابات البرلمانية التركية ، تترقب العيون المواقف الكردية العراقية بعد سلسلة من التصاريح والتصاريح المضادة حول التعاون أو عدم التعاون والإستجابة مع القوات الامريكية في حال تدخل واشنطن للإطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين حيث لا يشي التضارب الفاضح في المواقف والتصريحات الكردية الى كثير إطمئنان على الضفة الكردية التي تتأرجح (وتنقلب ربما **180** درجة بين ليلة وضحاها) بين الإستعداد للمشاركة في الإطاحة بالرئيس العراقي وبين عدم التدخل والإتعاظ بالدروس السابقة والمريرة التي خرجّ بها الأكراد في حرب عاصفة الصحراء (**1991**) عندما تركوا وحدهم تحت رحمة قنابل الحرس الجمهوري العراقي وثلوج جبال كردستان القارسة ، الإتعاظ اذاً ، ينبغي ان يأخذ

مفعوله هذه المرة ، ولا يترك الأمر مجدداً لوعد ومديح هنا و.. رسالة تهنئة هناك ، والتاريخ القريب يفرض كذلك حقه على الكردي أن لا يٌستدرج ــ مثل كل مرة ــ إلى الفخ الأممي ويتحول الى وقود المعركة ، ليحترق فداء لمصالح كل الأطراف ما عدا الكرد (أنظر، صبحي حديدي : القيادات الكردية والغزو الأمريكي للعراق : هل ستتكرر الأخطاء القديمة . القدس العربي الجمعة 2002/10/4).

كل دروس التاريخ ، أفضت إلى النتيجة الحتمية التالية : كل الغزاة يرحلون وتبقي الشعوب ــ ولو إختلفت أعراقها ــ في الوطن الواحد ، عليها هي وحدها أن تحل مشاكلها ، وتجد الصيغة المناسبة في تعاملها مع بعضها البعض والعيش معاً ، والشعب الكردي أحوج ما يكون في هذه الأيام العصيبة إلى الإتفاق بينه وبين نفسه أولاً ، والتعاون والتنسيق بينه وبين شركائه في الوطن أو المنطقة ثانياً ، والإتعاظ ، وهو الأهم من كل هذا وذاك ، من دروس التاريخ القريب لضمان عدم تحول الكرد ، مرة أخرى ، إلى ضحايا وهاربين في رؤوس الجبال ، أو الى فرق مُتحاربة ، متقاتلة ، تدفع ضريبة الدم (الذي بدونه لا تحصل مغفرة ولا تشبع غريزة) عوضاً عن أعدائه اللاعبين بمصيره ومصير مستقبل وطنه.

هل ستفعل القيادات الكردية ذلك ، وتوصد أبواب كردستان ، جيداً هذه المرة ، في وجه أعداء الكرد وسماسرتهم ؟ نأمل ذلك ...

القدس العربي 2002/10/12

كل الأجندة الأميركية تشير بضرورة إضطلاعها بدور أكثر حسماً:
تركيا تصفي حساباتها مع : العرب والاكراد و... النفط!

المراهنون من العرب ، الذين صفقوا وهللوا لتسلم ياشار ياكيش حقيبة وزارة الخارجية التركية ، عن حزب العدالة والتنمية الذي إكتسح الإنتخابات التركية الأخيرة ، بدعوى أن السيد ياكيش صاحب خبرة في العلاقات التركية ــ العربية ، وقد عملّ سابقاً في السفارة التركية في بلدين عربيين ، وبذلك (وحسب النمط الفرداني من التفكير الطاغي علي التحليلية العربية) فإن السيد ياكيش ، وزير الخارجية التركي الجديد سيعمل علي تحريك ودفع ركود العلاقات الهشة والمريضة بين العرب وتركيا ، وكأن السياسة (الثابتة بقدر المصالح الثابتة) لدولة كبيرة وذات موقع جيوــ إستراتيجي هام مثل تركيا ، سيطرأ تغيير عليها بإحتلال شخص مثل ياكيش أو غيره لهذا المنصب أو ذاك ، ونفس اولئك المُهللين ، وبسرعة صاعقة هذه المرة ، أصيبوا بصدمة كبيرة من تصريحات وزير الخارجية التركي الأخيرة بعد لقائه نائب وزير الدفاع الأمريكي ، والمتضمنة إمكانية السماح للقوات الأمريكية بالإنطلاق والكر من القواعد العسكرية التركية في انجرليك وديار بكر ، وباتمان ، وإعطاء الضوء الأخضر (وإن بدا خافتاً وخجولاً في بداية الأمر) للولايات المتحدة بالسماح لإستقدام **180** الف جندي امريكي ، تحضيراً للضربة العسكرية القادمة ضد العراق ، والتي يبدو ان الولايات المتحدة قد إستقرت أخيراً على جدوى تسديدها من الجهة الشمالية وبمساعدة لوجستية

وعسكرية كبيرة تلتزم تركيا بتقديمها وتأمين سبل إمدادها وتوصيلها إلى حين اكتمال نجاح العملية كلها والقضاء على نظام الرئيس العراقي صدام حسين وتعيين حاكم عسكري أو رئيس عراقي ، حسب ما تراه واشنطن آنذاك مناسباً للحال . والأكثر من ذلك ، وبالإعتماد على المعلومات المتسربة والمتاحة حالياً في السوق الإخبارية التركية ، فإن تركيا تسلمت طلباً رسمياً من الولايات المتحدة بالسماح لها بنشر أكثر من **100** الف جندي أمريكي والمساهمة بحوالي **30** الف جندي لضمان تسـهيل عملية الغزو وضبط الحدود في حال تدفق اللاجئين العراقيين تحت ظروف الحرب والقصف الي الحدود التركية ــ العراقية (انظر صحيفة حرييت التركية) .

بول وولفيتز، نائب وزير الدفاع الامريكي ، دشن في زيارته هذه ، كما يبدو، الصيغة النهائية للسيناريو الأخير والمختار في الحرب في العراق ، فبعد زيارة رئيس أركان الجيش التركي الجنرال حلمي أوزكوك للولايات المتحدة في الشهر الماضي ، والذي فاوضّ الأمريكان حول الفوائد والإستحقاقات التي ستجنيها تركيا من هذه الصفقة ، نيابة عن الشعب والحكومة والبرلمان التركي ، وهي ضربة أخري لأولئك المصفقين والمراهنين على دور الحكومة التركية ، الجديدة ، وحزب العدالة والتنمية (والذي لم يفلح زعيمه ذو الشعبية الكاسحة ، من الحصول على حقيبة أو حتى.. صفة نائب) في تغيير دفة السياسة الخارجية التركية تجاه الدول الجارة ، وكان أوزكوك أكثر صرامة وصدقاً وشجاعةً مع النفس ، لحظة وصوله من جولته ، اذ صرح بان الجيش (حامي حمي العلمانية والجمهورية الأتاتوركية) لن يسمح أو يتسامح ابداً مع القوى الرجعية والإنفصالية التي تهدد قيم الجمهورية ووحدة البلاد .

والحال إن حكومة السيد عبد الله غول تعرف جيداً عدد الأوراق وحجمها وقوتها الفعلية في ظروف وشروط اللعبة الجارية حالياً في المنطقة ،داخلياً واقليمياً ، وتعرف يقين المعرفة ان إمكانية الإناطة بأي دور حساس ومؤثر، وخصوصاً في ملف العلاقة مع أمريكا ، غير مسموح به من قبل المؤسسة العسكرية ، لذلك لا تجد الحكومة بداً من الإنكفاء على الشأن الإقتصادي والايحاء بأنها تعمل جاهدة للحصول على أكبر قدر ممكن من المساعدات الإقتصادية والغاء الديون الأمريكية والأوروبية المترتبة على تركيا ولسان حالها يقول المشاركة ستتيح لتركيا ــ اذا ما وقعت ــ فوائد جمة ستغنيها وتضعها في وضع سياسي وتفاوضي أكثر مناسبة وراحة في نزاعاتها مع خصومها التقليديين .

فعلى الصعيد الأوروبي : سمعّ العالم كله تصريح وزير الخارجية البريطاني جاك سترو، في دعم بريطانيا لتوجهات تركيا للدخول في النادي الأوروبي ، وإن بريطانيا ستدعم هذه التوجهات بقوة وستعمل على إقناع شركائها في المجموعة بهذا الشأن ، وهو ما سبقته تصريحات الرئيس الأمريكي جورج بوش حول شعور واشنطن بالإرتياح إذ ما أقدمت أوروبا على فتح باب العضوية امام تركيا. وإستطردّ بوش ان اوروبا ستكون اكثر قوة مع تركيا ، وسيضمن لها ذلك رفاهية ودفعاً إقتصادياً أكثر، وتأتي هكذا تصريحات وقبل القمة الأوروبية في كوبنهاغن **12/12 / 2002** ، لتزيد في الموقف التركي قوة ، وتوصل رسالة مباشرة لتلك الدول المعارضة أو غير المتحمسة لإنضمام تركيا الى النادي الأوروبي .

تركيا إذن ، والحال هذه ، تعلم جيداً كيف تتفنن في حبك خيوط اللعبة وإرسالها بشكل أفقي هنا وعمودي هناك ، لتستقطب أكبر قدر ممكن من الغنائم والخيرات التي ستتلقفها البطون الجائعة لملايين الأتراك ، (بعض المصادر تتحدث عن مساعدات هائلة تبدأ بدفعة أولية قدرها **800** مليون دولار) أمام هكذا وضع

، لن تدخر تركيا اي جهد في تسيير وبعث دبلوماسية إستقطاب المكاسب من كل الشركاء والخصوم : الإتحاد الأوروبي وأمريكا والعرب ، فقضية قبرص طبعاً ، ستجد حلاً منصفاً ومرضياً في آخر الأمر، وستضمن لتركيا ـــ كما بقيت خلال السنين الماضية ـــ مكاناً مريحاً في الطاولة الأكثر راحة في مواجهة أحد ألد خصومها : اليونان...،(وساعة كتابة هذه السطور، كانت المناقشات والمفاوضات جارية بين وزيري خارجية تركيا واليونان للتوصل إلى صيغة مناسبة ومتوافقة حول مستقبل ومصير هذه الجزيرة الصغيرة التي قسمتها وفرقتها صراعات البلدين). ويبقي إن الإتفاق أو تقديم التنازلات من كل طرف لردم فجوات خطة كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة ، قد تبدو كافية وكفيلة بالتوصل الي اتفاق تاريخي ينهي هذا الصراع الدامي ، ويوحد الشطرين لينضما وتركيا إلي الإتحاد الأوروبي .

ومن جهة أخرى ، فتأمين الدعم التركي الحيوي لجحافل القوات الأمريكية والمشاركة بقوات خاصة تركية تعد بعشرات الآلاف ، ومن جهة (الشمال العراقي) سيضمن لتركيا هناك مكاناً طالما حلمت ، وسعت للدخول فيه بكل الطرق : منطقة كردستان العراقية ، لضمان تحقيق هدفيها الإستراتيجيين (وهما أكثر أهمية وحيوية من أي موضوع آخر) ، عدم ضمان قيام دولة كردية حين سقوط نظام صدام حسين والسيطرة على آبار نفط كركوك وتمكين الأقلية التركمانية هناك من السيطرة على المدينة ، وحرمان الأكراد من التوسع في المناطق الجغرافية الخارجة حالياً عن سيطرتهم .

الأكراد بدورهم ، والذين فشلوا في تأمين أي ضمانة أمريكية ملموسة تضمن لهم عدم غدر النظام العراقي والزحف العسكري التركي على المناطق الكردية التي شهدت نمواً وإستقراراً نسبياً خلال العقد الماضي الذي عاشه الأكراد بعيداً عن سلطة النظام العراقي ، ولا تخفي الأجندة الكردية توجسها من النوايا

الأمريكية تجاه مستقبل المنطقة ، حيث تبدو الإدارة الأمريكية في سعيها المحموم لتقويض النظام العراقي إلى بناء تحالفات جديدة تجب كل ما كان قبلها من تحالفات ووعود ، فالصيغة الفيدرالية التي طرحها الحزبان الكرديان الرئيسيان في كردستان الإتحاد الوطني الكردستاني ، والحزب الديمقراطي الكردستاني ، والتي وافق عليها البرلمان الكردي المحلي بأغلبية ساحقة عام **1992**م ، تواجه هذه الأيام عدة اعتراضات من بعض مجموعات المعارضة العراقية ، فضلاً عن المعارضة والقلاقل التي تنوي تركيا خلقها في سبيل منع حصول الأكراد على أي وضع يعطيهم إستقلالية ما ، يُشجع المخزون الكردي الهائل في كردستان الشمالية ، الخاضعة تحت سيطرة الدول التركية منذ زوال الامبراطورية العثمانية .

عدم الحماس للمشروع الفيدرالي الكردي من جانب بعض قوى المعارضة العراقية ، وعدم تقديم الولايات المتحدة أي ضمانة حقيقية وواضحة لتأييد وحماية هذا المشروع ، يُشير في كل الإتجاهات الى تأكيد وجود ثمة صفقة سرية بين الإدارة الأمريكية والعسكر في تركيا لا يدري بها الأكراد ، ويكونون ــ علي جري العادة – آخر من يعلمون .

التجارب الكردية مع الولايات المتحدة غير مشجعة بالمرة ، فباستثناء حماية مناطق الحظر الجوي من انتقام قوات النظام العراقي ، والتي إقترحتها فرنسا وأستصدر من اجل ذلك قرار من مجلس الأمن الدولي ، فان الذاكرة الكردية تحمل الكثير عن قصص ووعود الأمريكان . في سنة **1975**م هندسّ هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأمريكي آنذاك ، إتفاق الجزائر مع كل من شاه ايران ، وصدام حسين (نائب الرئيس العراقي في ذاك الوقت) والذي أسفر عن خنق الثورة الكردية وإستسلام رجالاتها . المحطة الثانية كانت سنة **1988**م حينما هاجمت القوات العراقية مدينة حلبجة الكردية بالمبيدات الكيماوية ، مخلفة اكثر

من **5000** شخص قضوا تحت سمع وبصر الأمريكان وبتواطيء دبلوماسي واضح ، رغم كل المناشدات والتحركات الدولية آنذاك ، أما المحطة الثالثة والأقرب ، وبالتالي الأكثر إستخلاصاً للعبرة والدرس ، فكانت سنة **1991**م حين قامت القوات الكردية (البيشمركة) بانتفاضة عارمة ضد القوات العراقية ما لبثت أن سٌحقت من قبل الأخيرة ، بعد سحب الغطاء الجوي ووقف الزحف الأمريكي (معطية بذلك المجال لقوات الحرس الجمهوري العراقي في قمع القوات الكردية) . أمام هكذا ذكريات مرة ، وأمام ما يتراءي رويداً رويداً خلف الأكمة ، لا تملك القيادات الكردية سوي ان تشد من أزر بعضها البعض ، وتوحد ما لديها من قوى وامكانات استعداداً للدفاع عن مكتسبات السنوات الماضية ، فليس من المعقول ابداً ، التخلص من نظام قضى على مئات الآلاف من شعبهى، لإستبداله بآخرين مستوردين ، لن يأخذوا برأيه ، أو حتى ، لن يعترفوا بوجوده أصلاً! .

القدس العربي 2002/12/16

ثلاثة أسباب تحدد مصيرهم ومصير الإقليم الكردي :
أكراد العراق وشبح العودة إلى المربع الأول !

التربص التركي المستمر علي ذاك الخط العتيق (بعكس ما يبشرنا به بعض العاطفيين) ما زال في تمحوره ودورانه حول العقدة الكردية ، والكردية العراقية دائماً وابداً ، وليس ثمة من عاقل ، من الذين يمتلكون خلفية تاريخية ومعلوماتية بسيطة عن السياسة التركية منذ إنشاء الكيان الرسمي أن يصدق أن الجولة التى قام بها عبد الله غول رئيس الوزراء التركي ، والتي أعقبتها قمة إسطنبول المصغرة التي جمعت بعض وزراء الخارجية العرب (جيران العراق المؤثرين!) بالإضافة الى تركيا إلا تأكيد ، أو تحصيل حاصل ، على الموقف الصميمي والبنيوي الثابت للمؤسسة العسكرية ، المحرك للسياسة الخارجية الإستراتيجية للدولة التركية حيال الأكراد ، والأكراد العراقيين بشكل خاص ، الذين بات وضعهم خارج السيطرة ، وينذر، بشكل أو بآخر بالطلوع التدريجي نحو الإستقلال و فك الإرتباط مع المركزية العراقية .

في التحركات التركية الأخيرة ، على خطيها المتوازيين ، الحكومة ومجلس الأمن القومي الذي يُسيطر عليه جنرالات القوات المسلحة ، كل الإشارات والتصريحات ، الظاهرة والصريحة منها ، وكذلك المُبطنة ، تنذر وتقر بتدخل جدي ، على أرض الواقع في شمال العراق للسيطرة على الوضع وقمع محاولة اللأكراد إستغلال أي خلل أو فراغ سياسي وميداني في بغداد لإعلان الإستقلال ، او حتى مبدأ الفيدرالية المحددة لصيغة التعامل مع الحكم المركزي في الأجندة الكردية ، لذا فان أكراد العراق ، وهم أمام حرب أمريكية قادمة ضد النظام العراقي لا يجدون

بدأً من الإنجرار إلى دوامة الصراع القادم ، وأن كان من موقع إحترازي ــ دفاعي في أحسن الأحوال ، وثمة ثلاثة أسباب ، والحال هذه ، تحدد (الآن ، وكذلك في قادم الأيام) موقفهم ، وبالتالي مصيرهم وسلامة كيانهم ، تجاه التطورات المتسارعة في المنطقة ، والتي تنذر بحرب عاتية مفتوحة علي كل الاحتمالات ، بما في ذلك إستخدام الأسلحة الفتاكة والمحرمة دولياً وهذه الأسباب هي :

1ــ الخطر التركي المتربص بالإقليم الكردي : فالمعلومات القادمة من المنطقة تؤكد أن القطعات العسكرية التركية تتراكم بشكل تدريجي وهادئ على الحدود الدولية ، متأهبة ومستعدة لساعة الصفر، بحجة التدخل لوقف أرتال المُهاجرين الأكراد ، في حال حدوث هجوم أمريكي ــ بريطاني على العراق ، وجاء تصريح رئيس حزب العدالة والتنمية ، رجب طيب أردوغان ، في أن مصالح تركيا البعيدة والإستراتيجية تحتم عليها المشاركة في الحرب الامريكية القادمة ، لضمان مشاركة وحضور تركيا في التطورات المحتملة في الشمال العراقي ، ومنع قيام الأكراد باستغلال الفرصة وإعلان إنفصالهم عن العراق ليؤكد إن كفة التحالف الإستراتيجي مع أمريكا ، وإرادة الجنرالات الترك ، قد إنتصرت في نهاية الأمر، أو في التوقيت الأخير والحاسم ، وعلى أمريكا فقط أن تنتظر لتسمع موافقة البرلمان التركي علي قرار المشاركة وإستقبال أكثر من **30** الف جندي امريكي ، مع تأمين كل المُستلزمات اللوجستية لهم لدخول شمال العراق ، وفي مقدمة هؤلاء ، طبعا ، ستكون القوات التركية المتمركزة حالياً في اقليم كردستان التركي ، في مناطق شرناخ وسلوبي ، وقسم من أراضي أقليم كردستان العراق .

التحضير التركي ، التدريجي ، لكن المتماهي مع نغمات الأحداث وتطوراتها ، بما في ذلك محاولة تفادي الحرب ، قد أستكمل آخر فصوله الآن مع تصريحات

أردوغان حول ضرورة المشاركة لضمان الحفاظ على مصالح تركيا الإستراتيجية في منع الأكراد من الحصول على أي نوع من الإستقلال ، والإستحواذ على نفط كركوك والموصل (ذرائع مختلفة ، منها مثلاً ، التنقيب في إرشيف الرجل المريض وإنتشال إتفاقية **5** حزيران **1926**م ، وحصة الـ **10**% تلك والإجتهاد فيها ، كما فعل ياشار ياكيش قبل مدة) ، ليس من الغريب اذاً ، والحال هذه ، أن يعلن مجلس الأمن القومي التركي ، الحاكم الفعلي والناهي الأقوى والوحيد ، رغم كل سفسطات رجالات العدالة والتنمية ، أن اقليم الشمال العراقي يُمثل الخطر الأكبر والأقوى على الدولة التركية ووجودها ، فالتهيئة والترتيب في أولويات الأجندة الحالية ، مرادفاً لحملات وأضاليل الإعلام التركي وصحفه المتمرسة على شن الحملات التهويلية ، والمُترجمة (عملياً) بالتحركات الميدانية لقطعات الجيش التركي نحو إقليم كردستان ، يُنذر بإحتلال كبير ومدمر للمناطق الكردية ، تحت سمع وبصر و بركات أمريكا .

2ـــ ما بعد النظام العراقي : الفيدرالية وأجندة المعارضة : في مؤتمر لندن العتيد ذاك ، ورغم البروز الكردي فيه متمثلاً بشخص السيدين البارزاني والطالباني وسيطرة اللمسة الدبلوماسية المتحضرة ، التي سعت الي الوسطية والتوفيق بين المجموعات الحاضرة ، والتي ظهرت وعاينها الناس بشكل ساطع في دعوة السيد مسعود البارزاني الى التسامح ونبذ روح الإنتقام والقصاص وثقافة الثأر، الا ان الجمع الكردي خرج من المؤتمر بأقل مما كان في نيته طرحه ، ورغم التأكيد في البيان الختامي على ضرورة إحترام حقوق الشعب الكردي وإرادته ، إلا أن الخلافات وتباين وجهات النظر بين الأحزاب والطوائف المشاركة كانت بادية وحاضرة ، وجاءت الصيغة النهائية في البيان حول الفيدرالية ضبابية وغارقة في التعويم والإنشاء تاركة الأمور وتفاصيلها لحين رحيل النظام العراقي وتسلم

المعارضة زمام القيادة في بغداد ، بكلام آخر ، لم يقف الجمع علي القسم الفيدرالي من العراق الخاص بالأكراد وبذلك تكون قد زادت المعارضة ، وتركت باباً آخر مفتوحاً ومؤجلاً : على كل الإحتمالات والتكهنات الخطيرة ، بما في ذلك الحرب الأهلية ، وخصوصا إن بعض أطراف المعارضة العراقية ، وما أكثرها ، أعلنت عدم قبولها لصيغة الفيدرالية الكردية التي طرحها الجانب الكردي ، وطالبت بإجراء إستفتاء لكل الشعب العراقي لتبيان رأيه في قضية الفيدرالية ، كما طالبت أطراف أخرى بفيدراليات خاصة بها إسوة بالأكراد .

والحال إن المسألة لم تحسم ، أو حتى لم يجر الإتفاق والإشارة الى هيكلياتها الأساسية الموضوعة والمرصوفة الآن على أرض الواقع في الإقليم الكردي.

3ــ الإتفاق الكردي ــ الكردي : في المشهد الكردي الداخلي ، بكل دقائق راهنيته ، لا يبدو هناك ثمة تغيير جذري في سياسة السلطتين الكرديتين تجاه بعضهما البعض ، وبالتالي تجاه الثلاثة ملايين ونصف المليون من البشر الذين تتحكمان برقابهم ، فمنذ التئام البرلمان الكردي في **2002/10/4** والإتفاق يمشي بينهم مشيته العرجاء تلك. فلا الحكومتان (في السليمانية وأربيل) إتحدتا ولا القضايا الجوهرية الحساسة (موارد نقطة ابراهيم الخليل الحدودية ، مثال واحد فقط) عرفت طريقها إلى طاولة النقاش والحل ، وهي إمور سبق الإشارة إليها وذيلت مسودات حلولها بتواقيع الزعيمين الكرديين جلال الطالباني ومسعود البارزاني في إتفاق واشنطن **1998**م (الذي مضى عليه الآن خمسة أعوام بالتمام والكمال). ولا يختلف اثنان من مواطني الاقليم ، على أن مستقبل الاقليم ومتانة مناعته الدفاعية في وجه كل اعتداء ، إنما يكمن في حقيقة الأمر، اولاً واخيراً ، في قدرة الحزبين الكرديين علي الإتفاق والتعاضد ، والإتكال على قواهما الذاتية ، بما في ذلك ترك عادة الإستنجاد والإستئساد بالدول الجارة (المعادية للشعب

الكردي) ، والمراهنة عليها إسلوباً في الخطاب والتعامل مع بعضهم البعض . والحال ان التشكيلة المستقبلية للاقليم وعلاقته مع المركزية العراقية ترتبط بشكل بنيوي بعلاقة الطرفين الكرديين ببعضهما البعض ، وقدرتهما على ردم الفجوات الهائلة من حالة اللاثقة التي تعيق جميع محاولات التقرب والتوحيد، والتي تعود في أهم أسبابها الى التجارب الماضوية المؤسفة منذ بوادر انشقاق جماعة المكتب السياسي (ابراهيم احمد وجلال الطالباني) عن الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي كان يتزعمه الزعيم الكردي مصطفي البارزاني في عام **1964**م ، الى تأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني **1975**م ، ووقوفه نداً قوياً في وجه الحزب الديمقراطي الكردستاني على الساحة الكردية العراقية ، وقد وصلت حالة اللاثقة هذه بينهما الى أبشع صورها في فترة الإقتتال الداخلي الدموي عام **1994**م . فترتيب البيت الكردي يتطلب التخلي عن عقلية التشكيك السائدة حالياً على خطاب الطرفين اولاً ، والعمل على تحقيق وضمان سلامة سكان الاقليم وتحسين ظروف معيشتهم ، والأخذ بعين الإعتبار التهديدات الجدية التي ينبغي التحضير للتعامل معها ، سيما وإنها تصدر من أناس لهم تاريخ عريق ومشهود في ذبح والغاء الأكراد !.

القدس العربي– **2003\2\18**

لم ينسوا بعد حكمتهم الذهبية " لاأصدقاء سوى الجبال " :

الأكراد : هل ستتمخض الحرب الحالية عن تحالف إستراتيجي بين الأكراد والأميركيين ؟

الحلقة الأخيرة من مسلسل الذرائع والحجج التركية تعرض هذه الأيام مشاهدها الأخيرة ، إذا صحت الأخبار التي تقول بدخول بضعة آلاف من جنود القوات الخاصة التركية إلى الأراضي الكردية ، تكون تركيا قد قطعت كل الشكوك و" المراهنات" على ماهية دورها وبالتالي نواياها تجاه المناطق الكردية الخارجة عن سيطرة بغداد منذ **13** سنة ، أولى هذه الحلقات بدأت بذلك العزف العتيق (والموزع دائماً على نوتات جديدة...) حول سعي الأكراد إلى إقامة دولة كردستان والتأثير المعنوي/التأصيلي المغلف بنوع من" الشرعنة" الأخلاقية على أكراد تركيا المتطلعين منذ أكثر من **80** سنة إلى الإستقلال و" فك الإرتباط" مع الجمهورية التركية الأتاتوركية.

العقدة التركية هذه ، والتي ظهرت ساطعة بثقلها الهائل ودورها المحوري في تسيير السياسة الإستراتيجية التركية العليا (التي ينظمها ويسيرها مجلس الأمن العسكري ، بغض النظر عن ماهية وخلفية الحكومة المدنية) . بدأت أكثر قرباً من التحقيق في ظل التوتر الذي يطفو على سطح العلاقات التركية– الأميركية بعد رفض الأتراك الطلب الأميركي في نشر **63** ألف جندي أميركي في الأراضي التركية ، و تأمين الإمدادات اللوجستية لهم ، وفي ظل الرفض التركي (المشوب بحنق أميركي حقيقي) تترقب تركيا التطورات الميدانية من جهة علاقة ودور القوات الكردية في الحملة الأميركية الحالية على العراق ، إذ أن الدور الذي تنوي القوات الكردية الإضطلاع به ، إلى جانب الأميركيين ، تجعل تركيا تتحفز وتهتز

من أعماق أعماق إيديولوجيتها(ذاك الهز الذي يدعو رجلاً مثل صباح الدين جقمق أوغلو ، وزير الدفاع السابق إلى دعوة تركيا لقتال الولايات المتحدة نفسها ، إذ ما صممت على تقسيم العراق والسماح بتكوين دولة للأكراد) ، فالمشاركة الكردية ، بالأعداد التي تملكها من قوات البشمركة (ما يقرب من 80 ألف مقاتل) تجعل من الهواجس التركية ، حقيقة على أرض الواقع لامرد لها ، كيف لا والولايات المتحدة هي المتواطئة وصاحبة الضوء الأخضر هذه المرة؟.

الرفض التركي للطلب الأميركي بالسماح لإستقدام 63 ألف جندي أميركي بهدف فتح جبهة ثانية من الشمال ضد القوات العراقية ، يتضح خلفياته ومسوغاته لحظةً بعد الأخرى ، فالأميركان الرافضين لدخول الأتراك إلى إقليم كردستان وتطبيقهم ل" أجندتهم" الخاصة ، المتمثلة بنزع أسلحة قوات البشمركة الكردية وإلغاء الإدارة التي أنشأها الأكراد منذ 13 عاماً وظلت تشكل لتركيا صداعاً مزمناً ، والسيطرة على مدينتي كركوك والموصل الغنيتين بالنفط في العمق الجنوبي لكردستان العراق(ولذلك كان الأتراك قد باشروا مبكراً بإستنباط عدة حجج مختلفة : " الإتفاقية التاريخية " في5 حزيران 1926 بينهم وبين البريطانيين حول الحصة التركية في نفط كركوك ، حماية الأقرباء التركمان من مذابح محتملة على يد الأكراد ، لجم اللاجئين من التدفق على الأراضي التركية..الخ) سوف لن يسمحوا للأتراك بتبديد ما صنعوه على الجبهة الجنوبية ، وخلق الفوضى في العراق بدخولهم في قتال قد يطول كثيراً(لوعورة بيئة كردستان ، والخبرة الميدانية الهائلة لقوات البيشمركة الكردية) مع الأكراد العراقيين ، بما يؤدي إلى فشل المخطط الأميركي وغرقه في عماء الفوضى التركية– الكردية ، ذاك المخطط/ النموذج الذي تعتبره واشنطن ، فاتحة خير(أو يجب أن يكون كذلك) لتوسيعه وتمديد مساحة تطبيقه إلى دول أخرى ، في إطار السياسة الإستراتيجية الأميركية الجديدة

بعد **11** سبتمبر، ومشروع الحرب الإستباقية ضد البؤر والمنابع التكوينية للإرهاب العالمي ، كما إن ليس من عادة واشنطن ، والحق يقال ، توزيع غنائمها على أصدقائها بهذا الشكل السخي ، سيما وإن هؤلاء " الأصدقاء " قد مارسوا للتو إبتزازاً مكشوفاً توجوه في النهاية بلطمة (لا) كبيرة عرقلت الكثير من الحسابات الميدانية وأثرت في التكتيكات المستقبلية للحرب قد تكلف الأميركان ضحايا وخسارات مؤلمة ومكلفة .

فكيف تطلق واشنطن يد أنقرة ، والحال هذه ، في شمال العراق الغني بالنفط لتستحوذ عليه بهذه السهولة ، وتنكل بالأكراد : حلفائها الجدد والضمان الأقوى في المعارضة العراقية (بكل تنافراتها و...إرتباطاتها المعقدة!!) في نجاح الإنموذج العراقي الديمقراطي الواعد ؟ ، هذا الإنموذج الذي عاندت واشنطن من أجل خلقه الرأي العام الدولي وأغلبية مجلس الأمن الدولي ، الغطاء الذي كان بمقدوره شرعنة هذه الحرب وإعطائها المسوغ الأخلاقي التي تفقده الآن (بعكس الحرب الأولى عام **1991**م) .

والحال إن العسكر في تركيا وإلى هذه اللحظة قد خسروا الرهان الذي تخبطوا كثيراً في إختياره ، فلا الأكـــراد القادمين للتو من عاصمتها أنقرة للتفاهم و" تبديد المخاوف التركية" سوف يتنازلون بالسهولة التي لاتكلفها الغالي ، والغالي جداً عن مناطقهم الحيوية في العراق ، ولا المعارضة العراقية (الضعيفة ، لكن الشرعية تماماً) سوف تسكت عن مطامعها في إحتلال جزء من الوطن العراقي وضمه (بشكل أو بآخر) إلى خارطتها ، وهي الحالة التي ستخلق الفوضى الشاملة في المنطقة ، سيما وإن دولاً إقليمية ستتدخل بدورها لعدم تمدد الأتراك في المناطق الحيوية للعراق (إيران التي لا تخفي أبداً طموحاتها) ، هذا ناهيك بالطبع عن واشنطن التي تعد العدة وفي جعبتها الكثيرمن الأجندة ، التي لا تريد لأحد أن

يتدخل في عرقلة تطبيقها أو التأثير السلبي على سيرها .
الأميركيون قالوا إنهم لن يغدروا بالأكراد هذه المرة ، كما حدث في 1975 م في إتفاقية الجزائر التي وضعت حداً قاتلاً لثورتهم المتقدة ضد النظام العراقي ، وكان صدام حسين الرئيس الحالي ، ويالللسخرية ، هو الطرف العراقي فيها ، وكما حدث كذلك في عام 1991 حينما أوزعوا للأكراد بالثورة ، وفي منتصف الطريق تخلوا عنهم وتركوهم لمصيرهم تحت رحمة قنابل الحرس الجمهوري العراقي ومبيدات " علي الكيمياوي" ، الأمور تبدو ، هذه المرة ، وكأنها تسير بإتجاه آخر إذ إن الولايات المتحدة ، وإن طلبت من القوات الكردية التريث في هجومها على المحافظتين الكرديتين كركوك والموصل ، فإنها كذلك أرسلت رسالة واضحة للأترك المتحفزين على الحدود العراقية الدولية ، بخطورة تدخلهم ، بشكل فردي يدخل المنطقة في دوامة مواجهة كبيرة بين الأكراد والأتراك قد تمتد إلى تركيا نفسها ، في ظل إعلان حزب العمال الكردستاني التركي إستعداده لإستئناف العمليات العسكرية ضد الأهداف التركية إذ هي أقدمت على إحتلال إقليم كردستان العراق (وردّ ذلك بشكل غير مباشر على لسان الزعيم الكردي المعتقل عبد الله أوجلان ، الذي حذرّ الأتراك من حرب بينهم وبين الأكراد قد تطول مائة سنة في حالة إحتلالهم لكردستان) ، هذا فضلاً عن الإمداد الدبلوماسي الذي سيتلقاه الأكراد من الإتحاد الأوروبي(الذي أوصدّ ، للتذكير، بابه نهائياً في وجه تركيا بعد إفشال الأتراك خطة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان في توحيد شطري جزيرة قبرص المقسمة بين الأتراك واليونانيين ، والتي سينظم شطرها اليوناني نهاية هذا العام للإتحاد ، وكذلك إغلاقهم لأكبر أحزاب الأكراد في تركيا ومنع أكثر من 40 شخصاً من قادته مزاولة العمل السياسي لمدة 5 سنوات) والموقف الألماني والفرنسي الصلب في رفض أي تدخل تركي والذي

جاء الأخير في هيئة رسالة أبرقها شيراك للزعيمين الكرديين في إلتزام فرنسا بدعم التجربة الكردية في الأقليم ، أمام هذا كله ترى هل ستقف تركيا مكتوفة الأيدي وهي ترى الأكراد (أعداء وجودها) يتقدمون يوماً بعد الآخر من هدفهم الفيدرالي/الإستقلالي ، أم إنها ستتدخل بكامل الرعونة ، كعادتها دائماً ، وتضع المساحة الكردية الشاسعة في دوامة حرب ملتهبة ، قد تدوم ، كما قال أوجلان ، مائة عام ؟ .

لكن قبل كل هذا وذاك ، هل ستقف الولايات المتحدة متفرجة على الأتراك وهم يقضمون ثمار " إنتصاراتها " ، أم إنها (وفي ظل مستوجبات خططها الطموحة لإعادة تشكيل المنطقة ، التي تعج بثقل جغرافي هائل للأكراد) ستنحاز، هذه المرة للأكراد....حلفائها الجدد ؟!!.

يبدو أن الأيام لن تتأخر، هذه المرة ، في الرد علينا .

إيلاف–**2003/3/25**

مأزق إيديولوجيا " اللاحل " :
تركيا عندما ترى نفسها قطباً عالمياً ثانياً .

ما أن سمعت تركيا (المتوثبة أبداً ، والتائهة في ماض كولونيالي عصبوي ، لايستند في حاضره وقوته الحقيقية سوى على إقتصاد هش يعتاش على فتات صندوق المال الأميركي) بتقدم القوات الكردية بإتجاه مدينة كركوك الكردية الشمالية ، حتى هاجت وماجت وتلاطمت ثغورها الإتلافية(مراكز السيطرة الإقتصادية + العسكر+ العلمانيون النخبويون : حماة الأدلوجة الأتاتوركية) ، فلفظت عن تصريح قديم وعريق ، نزل على لسان وزير الخارجية(الموصوف تركياً : بالإسلامي!) عبد الله غول : " الأكراد يحاولون السيطرة على مدينة كركوك ، وفرض سياسة الأمر الواقع علينا ، وهو ما لن نقبله أبدا ".

واقع القول التركي هذا ، يعبرفي حقيقة بنيويته عن نتاج تراكمي مزمن خلقته التربية الصارمة لإيديولوجيا الدوجما الأبوية التي أخرجت ، ومنذ عمر دولة تركيا الحديثة التي أنشئت في **29-10-1923** م ، أجيالاً من الساسة الأتراك أزرع فيهم عنوةً فكرة مفادها : أن تركيا دولة عظمى في المنطقة ، لا تتحدد مهماتها ومسؤولياتها عند حاجز معين ، بل تتعداه في لجم كل الدول الجارة ، وضبطها ، بما ويتلائم مع " المصالح الإستراتيجية التركية العليا" . فكان التاريخ التركي الحديث ، منذ زوال الإمبراطورية العثمانية ، تاريخ الأزمات والحروب الداخلية والخارجية بإمتياز ، ولعب أقذر الأدوار في إحتواء هذه الدولة/ المنظومة أو تلك(لعب الدور الإرتزاقي المكلف) ، ناهيك عن الحرب المتواصلة التي تشنها هذه الدولة منذ تبلورها نهائياً في إتفاقية " لوزان " ضد الشعب الكردي (

أرضاً ووجوداً وحضارة) ، وليس ثمة من أزمة تمر بالمنطقة إلا ويكون للعسكر ، والإئتلاف المعقد المتحالف معه ،دور مركزي في تسيير وتأجج هذه الأزمة ، وصب الزيت على نارها...

التدخل التركي في الشؤون العراقية الداخلية ، والعراق دولة مستقلة وذات سيادة ، وعضو في هيئة الأمم المتحدة (بصرف النظر عن المجموعة الأمّية القاتلة ، التي سرقته في ليل بهيم) يقدم قراءة واضحة ودالة تتلخص في مدى العنجهية الجوفاء التي خلقتها المناهج الأتاتوركية في طريقة تفكير النخب التركية الحاكمة (مهما أطلقت على نفسها من ألقاب) موحية بمجسم فوبوي ، عال وشاهق وخطير جداً : الكرد الساعين إلى تقويض تركيا وتشطير " ترابها الوطني" ، وعلى هذا الأساس الرهابي كان التخطيط التركي منذ **80** عاماً وإلى هذه اللحظة : لحظة إطلاق وزير خارجية حكومة(العدالة والتنمية) تصريحه العدائي السافر بحق الكرد ودولة العراق المستقلة ، فليس غريباً أن يبادر بعض المسؤولين الأتراك إلى الدعوة لدخول إقليم كردستان وعدم الإكتراث بالمجتمع الدولي(في محاكاة عصبوية واضحة للأمريكان) ، بل إلى مقاتلة الأمريكان أنفسهم إذ دعت الحاجة إلى ذلك ..!!(كما هتف وزير دفاعهم السابق ذات مرة) ، فالفشل المتوالي للحكومات التركية في تحقيق التقدم الإقتصادي والرفاه للشعب التركي لم يثن الساسة والعسكر في أنقرة من تمديد طغيان تهديداتهم ضد الدول الجارة(العراق ، قبرص ، أرمينيا ، سوريا ، اليونان ..) . وجاءت الحرب الحالية في العراق ليقدموا تسويقات بائسة لمخاوفهم من " الدولة الكردية القادمة " في الشمال العراقي ، والتي ستكون حتماً " نواة دولة كردستان الكبرى التي ستبتلع نصف خريطة تركيا " ، هذا والأكراد يعلنون صباح مساء عن عدم رغبتهم في الإنفصال ،

وتحديد الصيغة الترابطية مع بغداد بالفيدرالية التي وافقت عليها كل أطياف المعارضة العراقية ، وينتظر كذلك أن يوافق عليها الشعب العراقي بأغلبية ساحقة.

فما الخطب إذن ، والحال هذه ، حتى يعلن الأتراك عن إمكانية تدخلهم في إقليم كردستان العراق ، والسيطرة على آبار النفط في كركوك والموصل ، والعراق دولة مستقلة وعضو في الأمم المتحدة ؟ .هو إذن ، الخوف العصابي من تحرر الشعب الكردي ، وإمتداد هذا التحرر إلى منطقة كردستان الكبرى الشاسعة المحتلة من الدولة التركية منذ **80** سنة .

وجدي غونول ، وزير الدفاع التركي قال بإن تركيا أخذت الضمانات الكافية من الولايات المتحدة بعدم السماح للقوات الكردية بالسيطرة على مدينتي كركوك والموصل " نحن أخذنا وعوداً من الأميركان ، ولسنا مضطرين ، والحال هذه ، الخوض في سجال مع العشيرتين الكرديتين في شمال العراق!!" (العشائر الكردية هو اللقب الدارج للقيادتين الكرديتين في كردستان العراق ، في الإعلام الفضائحي التركي) ، وما أن تحركت القوات الكردية بإتجاه كركوك والموصل ، بعد تحريرها مدن شيخان ، خانقين ، عين سفني ، وعشرات القرى الكردية الأخرى ، حتى بدأ عملاء ومرتزقة العسكر في أنقرة ممن يسمون أنفسهم بـــ" الجبهة التركمانية العراقية " بالتحريض على دخول الجيش التركي إلى كردستان ، بحجة تخليصهم من الإضطهاد والمظالم التي ترتكبها قوات البشمركة الكردية ضد السكان التركمان ، وكانت عدسات الإعلام العالمي كلها قد تناقلت مظاهر الترحيب الجماهيري في مدينة كركوك بقدوم قوات البشمركة الكردية ، وآلاف المواطنيين الذين إصطفوا للترحيب بمقدم القوات الكردية ، وكانوا من الأكراد والتركمان والعرب الأصليين في المدينة(بعد أن ولى أولئك العرب الذين

أوتي بهم لإغتصاب أراضي وقرى الفلاحين الكرد الأدبار ، ما أن سمعوا بإندحار قوات صدام) .

كركوك مدينة إستراتيجية أفشلت في الماضي الكثير من الإتفاقيات بين الثوار الكرد والأنظمة العربية العراقية ، لحساسية موقها وثروتها النفطية الهائلة ومكانتها العزيزة في نفوس الكرد ، وليس ما يلوح في الأفق ما يؤكد إن الأكراد قد يتنازلون عنها بتلك السهولة التي تتخيلها الدولة العظمى تركيا ، وإن كان ضمها إلى المناطق الكردية هي والموصل متعذرة الآن ، ولأسباب إستراتيجية خارجة عن سيطرة القيادات الكردية ، فليس من بد سوى العمل في ظل الحكومة العراقية الفيدرالية القادمة على إرجاع المهاجرين الكرد إلى بيوتهم وقصباتهم التي عربها النظام البعثي السابق ، وتأمين توزيع موارد نفطها على كل المناطق بنسب متساوية تضمن تنمية متكافئة لكل أراضي دولة العراق الفيدرالية ، ووجوب فتح المدارس الكردية في كل من كركوك والموصل وسنجار لتعليم الطلبة الكرد اللغة الكردية ، إلى جانب العربية .

الإتفاق على الشأن الفيدرالي بين الكرد والعرب العراقيين ، لايجب أن تتدخل فيه تركيا (التي لم تتدخل في أمر إلا وأعملت فيه الخراب والدمار ، وقضية قبرص هي المثال الساطع عل ذلك) وإن كانت تعتمد في تهديداتها على حفنة من المثقفين التركمان من ذوي التوجهات الأتاتوركية الطورانية ، الذين يتاجرون بمصير فقراء التركمان ويعرضون علاقات الجيرة بينهم وبين الأكراد والعرب للخطر ، وهم جالسون في أنقرة وإسنطبول ، فللتذكير فقط ، إن التركمان لهم تنظيماتهم الكثيرة جلها ذات موقف عراقي وطني مساند للحكومة الكردية الفيدرالية ، كما إن نصفهم من الشيعة ، وهذا يعني إن ولاءهم في مكان آخر غير تركيا .

الجزع الفصامي المتأصل في بنيوية المؤسسة التركية العسكرية حيال الأكراد ، في تحالفه وتشابكه المرضي ذاك مع عقدة العظمة الكاذبة التي لا بد وأنها ستؤدي بتركيا إلى حضيض الأفول ذات يوم (بعد أن نفّض الأوروبيون أيديهم من دمقرطتها) لن تدع تركيا والشعب التركي(الذي إنخدع طويلاً بالشعارت القومية العنصرية للعسكر ، والذي إنتخب ذات مرة الحركة القومية المتطرفة ، عشية إلقاء القبض على أوجلان ، ليجد نفسه بعد بضعة أشهر ، وقد خسر قوته في إنهيار إقتصادي مريع لم تشهده تركيا في كل تاريخها)يتابع عيشه بحركة طبيعية ، وعلاقات سوية مع جيرانه ، فالتلويح بالتدخل العسكري في العراق لتحقيق أطماع إمبراطورية قديمة تتمثل في الإستيلاء على نفط كركوك ،وجر الشعب الكردي في كردستان الجنوبية إلى عالم العبودية التي فرضته الدولة التركية منذ تأسيسها على شعب كردستان تركيا .لا يبدو بإنه سيأتي بالثمار التي تترقبها الطغمة العسكرتاريةالتركية (أين الولايات المتحدة إذن ، وهي التي خسرت **80** مليار دولار في هذه الحرب؟؟) .

إنسحاب القوات الكردية من كركوك قد تم ، بعد تدخل عشوائي وغير مدروس من قبل الحزبين الكرديين ، لكن ثمة هناك ، على ما يبدو ، جولات أخرى بين الأكراد والأتراك ، قد يلعب العامل الدولي(إحترام شرعية وإستقلال دولة العراق الفيدرالية) الدور الحاسم فيها ، فهل سيتعض عسكر تركيا من جولات الفشل المتكررة في أوربا وقبرص وكردستان الشمالية ، ومن إقتصادهم الذي ما ترك غرفة الإنعاش لحظة ؟ ، ثّمة جواب واحد ، ما دام مجسم أتاتورك يحرك القرار في أنقرة ، ...لا.

2003/4/16
www.elaph.com

الوحدة الوطنية.....عندما تُفرض من الخارج

من تلك الحجج التي ساقها الرئيس الأميركي و أركان إدارته من مجموعة الصقور الجدد ، أثناء عملية تحضير الهجوم على العراق ، مسألة قمع النظام العراقي لشعبه وتفتيته العراقيين إلى أقسام وأثنيات بغية " توزيع " القمع والتسلط عليهم حسب العرق والطائفة والمنطقة ، وكان جورج بوش(المعتمد أساساً على نخبة أكاديمية عالية الخبرة والحرفية ، بينهم عرب ضالعين في دقائق الشرق الأوسط) محقاً في تصوره ذاك ، والذي جاء عليه إعتكازاً ، ذهابه وفريقه إلى أن العراقيين لن يقاتلوا تحت راية القمع والتفرقة والعنصرية التي يقودها صدام حسين ، وهو ما كان لاحقاً، لذا كانت خطابات بوش الممهدة قبيل بدء الحرب تتمحور حول مفصلين رئيسين :

أولاً: إن النظام العراقي في إضطهاده وتشريده لشعبه قد بزّ كل الأنظمة الشمولية في التاريخ ، ولم يقف في عملية قمعه تلك عند أي خط أحمر، فهوعلى منهجه ذاك لم يتوان حتى عن إستخدم الأسلحة الكيماوية ، وغزا جيرانه وألغى وجود دولة جارة ، وإعتقل وأباد مئات الآف من ناسه ، وشرد أربعة ملايين آخرين ، لذا جاء التمهيد النفسي للأمريكيين ، مستنداً على هذاالمناخ القمعي الخصب لتوليد طاقة هائلة وباعثة لنوع من الشرعنة الأخلاقية التي راحت تجوب عرض وطول خطاب الإدارة الأميركية : في ضرورة تخليص الشعب العراقي وكذلك شعوب المنطقة من شرور نظام صدام ، وكانت لتلك القصص والملاحم التي تطايرت من زنادين وأقبية بلاد الرافدين(وهي في أغلبها حقيقية وحادثة ، ولربما بشكل أعتى) الوقع الكبير في نفوس النخب السياسية والثقافية في أميركا ، وكذلك بعض النخب

العربية ، من التي إنحازت للاتجاه العقلاني وليس لإتجاه الشعارات المهلكة التي ما زالت صدى بعضها يدوي ، دون خجل أو وجل ، حتى هذه اللحظة ، وكان الرئيس بوش ، في إعتماده وإستثماره لهذا الزخم الهائل من" التراث "القمعي ، بارعاً عندما قابل مباشرة وشخصياً بعض ضحايا صدام حسين من الذين أصيبوا أصابة مباشرة في ذويهم أو عاينوا شيئاً من بطش آلته القمعية .

ثانياً : أكدت حوادث **11** سبتمبر الإرهابية أن الواقع القائم حالياً في العالم ، والذي تسييره مجموعة من الأنظمة التي لاتتوانى عن إرتكاب أي شائنة في سبيل الدفاع عن وجودها وإستمرارية تسلطها ، سيؤدي حتماً (فيما لو تركت الأمور على عواهنها) إلى المزيد من الفوضى وإنتشار مناخات الإرهاب والتطرف الديني المميت ، ومن هنا كان لا بد من ظهور نظريات دفاعية جديدة للحيلولة دون وقوع عمليةإرهابية كونية أخرى ، وكانت نظرية(الحرب الإستباقية) الأبرز والأقوى في تصدرها لإهتمام ومتابعة الإستراتيجيين في العالم (ويبدو كذلك إنها الأقرب إلى السياسة الإستراتيجية البعيدة المدى التي تنتهجها واشنطن لمرحلة ما بعد **11** سبتمبر) ، جاءت الخطوة التنفيذية الأولى لهذه السياسة في العراق ، الذي ثبت أنه– بقيادة نظام صدام – يشكل مرتعاً كبيراً للإرهاب الداخلي(الموجه ضد شعوبه) و مساندته للحركات الإرهابية العالمية الخطرة ، فجاءت المتون الإستشارية لمخططي وإستشاريي البنتاغون والبيت الأبيض بجدوى (وفي المرحلة الأخيرة : ضرورة) إزاحة نظام صدام ، وقيادة الحملة التغييرية العاتية في منطقة الشرق الأوسط ، والتي تختصرها واشنطن في كلمة واحدة هي : الديمقراطية ومشاركة الشعب في الحكم والتسيير ، فالإرتكازيةالسلطوية الحالية للدول الشرق أوسطية ، وفي مقدمتها الدول العربية ، تحتاج إلى صدمة إنزياحية هائلة تؤدي إلى مجموعة من" الإصلاحات " يجب أن تدخل وتتداخل في بنيويتها وميكانيزمياتها

الهرمية (من أقصى القيادة إلى أسفل القاعدة) ، لتكوّن " علاقة جديدة " بين الحكم والشعب والسلطة وتشكيلات المجتمع المختلفة التي يجب أن تأخذ حصتها من الحكم والمشاركة والتنمية ، وهو ما لا يوجد في غالبية الدول العربية ، فالنظام العراقي كان قد أقصى بعض مكونات الشعب العراقي الرئيسة من المشاركة والتنمية ، وضاعف مكرماته الإرهابية لتخصهم بشكل إستثنائي ، وكان في حرب دائمة (طيلة فترة إغتصابه للسلطة) مع شعبه وخصوصاً في الشمال والجنوب ، فمنذ وصوله الحكم باشر النظام في إعلان الحرب على الأكراد فدمر قراهم ، وعرب مساكنهم ، وإختطف مئات الآلاف منهم ليتم إكتشافهم بعد حين في مقابر جماعية في مدن الوسط والجنوب ، وإستخدم الأسلحة الكيماوية والمبيدات السامة ضدهم ، مخلفاً آلاف القتلى وعشرات الآلاف من المشوهين والمرضى ، وفي الجهة الأخرى كان قد فرض حصاره المرعب على الأكثرية الشيعية العراقية في الجنوب ، فمنع عنهم حتى الطعام والدواء ، ناهيك عن حملات الإعدامات الدورية ضد رموزهم الدينية .

النظام العراقي ، الذي عادى شعبه في صورة لم يشهدها التاريخ من قبل ، عصفت به القوة الأميركية الآتية لإحداث" التغييرات الديمقراطية " في المنطقة ، وطرح فكرة (أو إصدار أمر) تصالح الأنظمة الشرق أوسطية (وهي هنا العربية كما تلوّح الأجندة الأميركية المنظورة على أقل تقدير) مع شعوبها وطوائفها وأديانها ، وكذلك تضييق الخناق على العقلية القومية العنصرية التي كانت السبب الأول في ولادة هذه الأنظمة التوتاليتارية وبشكل خاص في المشرق العربي ، وتبقى فكرة ضرب المنابع التكوينية للإرهاب والمتمثلة في الأفكار التحريضية المتزمتة والتي تغذيها مجموعات متطرفة تعمل غالباً بمباركة ، أو غض طرف، الأجهزة الإستخبارية أمراً لا بد منه في حالة الرغبة في تطهير المنطقة ودمقرطتها.

كانت الوحدة الوطنية(هذا التعبير الكاسح والمتكرر دائماً في أدبيات الأحزاب القائدة في المشرق) هدفاً وشأناً داخلياً ، أو هكذا كان من المفروض ، لكن الأنظمة القامعة أفرغتها من مدلولها ومعناها الحقيقي ، فباتت شعاراً بليداً كغيره من آلاف الشعارات ، فشلت كل محاولات النخب الإصلاحية في إنتشالها و إعادة الحياة إليها بمشاركة شعوب و فئات الوطن المبعدة في تسيير شؤون وبناء بلدها(لتتمكن في يوم ما من الدفاع عنه إذ ما تعرض لخطر)لكن الأنظمة "الثورية " و " التقدمية " و" التحررية " ، لم تعط أي فرصة ...حتى لمجرد الحوار والمناقشة ، وجاءت الآن الإملاءات الخارجية لتعيد الحياة إلى حوار" الوحدة الوطنية " ترهيباً ، و باسرع وقت ممكن درءاً للنتائج الخطيرة لعجز الأنظمة العربية من التحكم في إدارة أمور شعوبها .

هي إذن ، الوحدة الوطنية الحقيقية ...ولكن مفروضة من الخارج و بشكل عاجل التنفيذ وإلا...

فلتبقى هذه الأنظمة إذاً ، والحال هذه ، وحيدة وجهاً لوجه أمام الولايات المتحدة ...

(إيلاف) **2003/5/25**

www.elaph.com

مناقشة هادئة لفكر عروبي خاطئ:

أدلجة العروبة على ذلك المنهج الإقصائي : كوارث شمولية قادمة ....مرةً أخرى؟؟

في إيجاز لبعض أفكاره حول العراق ، كتب الدكتور مصطفى الفقي في جريدة الحياة اللندنية الثلاثاء **24 / 6/ 2003** مقالاً بعنوان (عروبة العراق ....إلى أين؟) توقف فيه عند خمسة نقاط مسهباً ومراجعاً لحال العراق ومناقشاً مسألة عروبته التي لم يخف خوفه عليها في ظل الإحتلال الأميركي الحالي وما قد " يؤسسه " هذا الإحتلال من أشكال إدارة لمؤسسات الدولة العراقية القادمة قد تنسف ، فيما يتراءى في حدس الكاتب ، الأسس البنيوية للمؤسسة العراقية (القائمة على فكرة العروبة) منذ تشكيل الدولة العراقية (منذ الربط التأسيسي بين ولايتي الموصل والبصرة عام **1932**م) .

في متن المقال المذكور ثمّة تناقضات واضحة في الطروحات الحججيّة التي هدفت لتبيان و إجلاء خوف الكاتب على العراق القادم وعروبته ، فبعد مقدمة تحمل عتاباً مبطناً على الكتابات التي دارت حول المسألة العراقية والتي " لم تركز على عروبة العراق " .

يتحول الكاتب إلى التاريخ العربي للعراق ليسترجعه في ومضة سريعة يختصرها تالياً في نقطتين : **1ــ** العراق : هو البلد العربي الأصيل الذي إستقرت فيه الهجرات العربية بعد الفتح الإسلامي .**2 ــ** عروبة العراق هي عروبة مستقرة وليست عروبة وافدة (لنلاحظ معاً هذا التفسير الضبابي) ، هنا يتساءل المرء فوراً : ما هو الفرق بين العروبة المستقرة والعروبة الوافدة ؟ . وكيف يكون

العراق بلداً " مستقر العروبة" وهو البلد الذي إستقرت فيه الهجرات العربية ما بعد الفتح العربي/ الإسلامي كما أفاد الكاتب ؟ .

والحال ، أن هناك معنيين لمفهوم العروبة في العراق لا يكاد ينفصل أحدهما عن الآخر (في المعيار الجمعي العربي الذي خلط لا شعورياً بين هذين المفهومين ، وكذلك في الممارسة الميدانية اليومية للأسف....) منذ زمن هارون الرشيد أو لحظة " الضربة الدامية التي وجهها هارون الرشيد للبرامكة " كما ذكر الدكتور الفقي ، وهو الخلط المتعمد والمسيس بين العروبة كوعاء ثقافي حضاري إحتوى إرث العراق العربي منذ الغزوات الإسلامية وقدرت على هضم الثقافات العراقية(وترجمتها وتنقيحها) لتنبتها فيما بعد على أشكال علوم وفنون وإضافات علمية وحضارية للثقافة الإنسانية الشاملة ، وكان جزء من منتوجها ذلك الكم الهائل من الكتب التي أغرقها هولاكو في نهر دجلة ، وكذلك قسماً كبيراً من الآثار والمخطوطات التي سرقها العابثون بعد سقوط النظام العراقي السابق ، وبين العروبة كفكرة وإيديولوجية إحتواءية شمولية طغت (بطريقة مسيسة فجة وعنصرية) على بقية الموزاييك العراقي الأصلي (الإثني والمذهبي المختلف) ، كما حدث في الأزمان الماضية و إمتد تواتراً إلى الحاضر ، وبرزّ في شكله الأطول والأكثر رعباً في مرحلة تسيير الإيديولوجية البعثية العروبية للدولة العراقية وفرضها الوجه الوحيد الأوحد للعروبة في شكلها التفسيري التوتاليتاري العام ، والذي إحتوى على عدة أوجه وطرق لعل من بينها عدم إحترام خصوصية وماهية بقية الأثنيات التي إحتوتها الحدود الجغرافية للعراق ، ولعل التعريب (وما رافق ذلك من تدمير وتخريب) لإقليم كردستان العراق كان الفشل العروبي البعثي الأول في ميدان الحوار والتعايش والإحتواء الحضاري لمفهوم" العروبة " مع بقية مكونات الدولة العراقية الغير عربية ، ذلك الفشل والتخريب الذي دام أكثر من

35 سنة وإنتهى في 9 نيسان 2003 يوم سقوط بغداد وإندحار الطغمة البعثية التي حكمت وأرعبت الشعب بإسم العروبة والأمة العربية ، ورفعت أكثر الشعارات القومية تطرفاً وأذى في التاريخ العربي الحديث .

من المعلوم إن القمع والبطش الذي مارسه حزب البعث في العراق ضد الشعب العراقي وخاصة الشعب الكردي كان السبب الرئيسي في ضعف الدولة العراقية وتفكيك بنيتها وإنكشافها الهش هذا أمام الهجوم الخارجي ، فحلقات التنازلات الخارجية بداءت حينما قرر النظام " حلّ " جميع مشاكله وإشكالياته مع الجيران حلاً مؤقتاً لكي يتفرغ لجبهته الداخلية لمعاقبة المتمردين الأكراد(العصاة في الجبال) ، فيما كان من المفروض الإتفاق مع الأكراد وكسبهم لتمتين الوحدة الداخلية لمجابهة الأخطار الخارجية ، لكن النظام العراقي السابق ، نظام ما بعد إنقلاب 1963م ، كان قد فضل طريق الدم والموت ضد شعوبه منذ البداية ، فجاءت الأخطاء والكوارث التالية نتيجة الخطأ الأول (الذي لم يخلو من فتاوي وإسنادات مرجعية قومية وعروبية واضحة وحتى فترة متأخرة أيضاً) كالحرب العراقية ــ الإيرانية بعد مطالبة صدام بشط العرب الذي كان قد تنازل عنه في إتفاق الجزائر 1975 م كصفقة مع الشاه للتفرغ للأكراد وسحق ثورتهم ، ووقعت الحرب مع إيران التي إستمرت 8 سنوات أتت فيها على الأخضر واليابس وخرج منها العراق منهكاً محطماً ولكنه يمتلك آلة عسكرية هائلة وفريدة في المنطقة مما أغرى صدام بغزو الكويت لتعويض إقتصاده ومتطلبات آلته العسكرية التي أراد لها ان تكون توسعية إمبراطورية لا تقف عند أي حد(بعد ملاحظته لطقوس الولاء الهيستيري التي كانت الأقطار الشقيقة تتبارى في أداءها أمام حضرته) ، فهل هذه هي العروبة (مفهوماً) التي تدفع المرء للخوف عليها وعلى إنموذجها ؟ .

يقول الدكتور الفقي " إن هناك إحساساً عاماً بإحتمال وجود مرحلة مؤقتة وعابرة من الضيق العراقي العام بمفهوم العروبة" ترى ما هو مفهوم العروبة هذا الذي يقصده الكاتب، وهل كان هذا المفهوم موجوداً زمن حكم صدام حسين وحزب البعث؟؟ .

وإن كان الجواب لا ... ، فماذا يعني الخوف على عروبة العراق في هذا الوقت بعد زوال صدام ونظامه ، وهي كانت عروبة تسلطية إمتدادية عنصرية لا تمت بأي صلة إلى المفهوم الحضاري والثقافي للعروبة ؟؟. وإذا كان الجواب ، مرة أخرى ، بالنفي فما الذي يقصده الكاتب بقوله " المواطن العادي في بغداد أو البصرة أو الموصل (.....) يشعر بأن أمته العربية لم داعمة له بالشكل الكافي أثناء المحنة ، ذلك تجسّد في معاملة العراقيين للمتطوعيين العرب الذين ذهبوا إلى العراق أثناء الحرب الأميركية عليه ما يؤكد ذلك ، إذ وجد فيهم الشعب العراقي مجموعات وافدة ينفث فيها من غضبه ويعبر في عنف عن شعوره المحبط تجاه أمته التي خذلته من وجهة نظره ، فهي لم تكن كما كان يريدها فقامت مجموعات من الشعب العراقي بالإعتداء على المتطوعين العرب وطاردتهم وقتلت عدداً منهم وسلمت عدداً آخر إلى سلطات الإحتلال الأميركي في مشاهد مأساوية تجسد بحق مؤشر لبداية إحتمال كفر بعض العراقيين بعروبتهم" .

ثمّة تناقض وخلط واضح في هذا المقطع ، إذ أن موقف العراقيين من "المتطوعين العرب" لم يكن موقفاً من عروبة هؤلاء أو رداً قاسياً يظهر فيه الكبت العراقي الغائر ضد العرب والعروبة ، بل كان موقفاً سياسياً ضد هؤلاء الناس الذين تركوا دورهم وأعمالهم وإتجهوا إلى العراق للدفاع عن النظام العراقي ، فالمتطوعون العرب بعد أن تسربوا من بعض الدول الجارة سلموا أنفسهم لقيادات الحرس الجمهوري وفدائيي صدام ليتم توزيعهم على المراكز القتالية ، وكذلك إستلموا

أسلحتهم من تشكيلات هذه القوى(ولا يخفى عن أحد السمعة الرهيبة التي يتمتع بها فدائيي صدام والحرس الجمهوري في قمع العراقيين) ، فالموقف العراقي الشعبي جاء ، والحال هذه ، موقفاً عدائياً من هؤلاء المتطوعين لتعاونهم مع قوات صدام للدفاع عن نظامه (مهما كانت الإيديولوجية التي كانت تحركهم ، فالإسلاميون منهم: تعاونوا مع قاتل المسلمين بالغازات السامة و حملات الدفن الجماعي وقاصف الجوامع والمراقد بالمدافع والطائرات ، والقوميون منهم : دافعوا عن وجود شخص ونظام كانت أفاعيله الضربة القاصمة لفكرة العروبة والوحدة العربية ...) و هكذا أوتوماتيكياً أمسوا في خانة أعداء الشعب العراقي من الذين سعوا وجاهدوا لإطالة عمر النظام وإستمرار عملية تعذيب الشعب العراقي ، فإذا كان موقف العراقيين من هؤلاء المتطوعين المتعاونيين مع أجهزة قمع صدام هذا " بداية إحتمال كفر بعض العراقيين بعروبتهم" فذلك يقودنا ، مرةً أخرى ، إلى الحدس بان الكاتب يحاول (ربما في لا وعيه) ربط فكرة العروبة (والخوف الفجائي عليها..) بمرحلة ما بعد **9** نيسان **2003** ، والتي أصبحت في خطر ماحق بعد إحتلال العراق وهروب صدام وأركان نظامه وحربه ! ، وعودة الشعب العراقي إلى ممارسة حياته الخاصة (كما في مثال مئات الآلاف من الشيعة عندما إتجهوا ، للمرة الأولى منذ عشرات السنين ، لزيارة المراقد الشيعية المقدسة في النجف وكربلاء) ، فهل يكون الكفر بنظام صدام وكل من إرتبط به (بمن فيهم أؤلئك المتطوعون أيضاً) هو بداية الكفر بالعروبة ؟.

والحال ، إن الكاتب ، كما يُوحي في ثنايا ملفوظه ، يربط فكرة العروبة بوجود النظام السابق الذي كان قائماً على شعارات قومية عربية مفخمة ومضخمة(أمة عربية واحدة ، ذات رسالة خالدة ، حماية البوابة الشرقية للأمة العربية ، قادسية صدام ، صواريخ العدنان والحسين ....الخ) يقول الدكتور

الفقي : " إن سقوط النظام العراقي قد أدى إلى سقوط حزب البعث الذي ظل يحكم في بغداد ما يقرب من خمسة وثلاثين عاماً متصلة وهو ما يعني أيضاً سقوط بعض الشعارات القومية ولو من الناحية النظرية على الأقل حيث كانوا يقولون للعراقيين إنهم ينتمون إلى { أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة} ، فسقوط الجناح العراقي لحزب البعث قد أدى إلى فراغ سياسي في المشرق العربي ، رغم تسليمنا بالخلافات العميقة بين جناحي الحزب في بغداد ودمشق عبر العقود الأخيرة" . وعليه فهو يضطرب ويقلق على هذه " العروبة " بعد زوال صدام و إنعتاق العراقيين : الشيعة والسنة والأكراد وبقية الموزاييك العراقي من حظيرة العبودية الصدامية السوداء تلك . التي أعتبر الدكتور الفقي إن ممارسة العراقيين لأول طقوسيات الخلاص " نعرات " و" إنتقاصات" من قيمية العروبة !؟.

" الإحساس بالمرارة في حلوق العراقيين ــ سواء كان ذلك مبرراً من عدمه ــ أصبحت تفرز هي الأخرى مشاعر سلبية تجاه قضية العروبة في العراق حتى بدت النعرة الشعوبية في الظهور ، كما بدأت التوجهات الدينية والتقسيمات المذهبية تمارس هي الأخرى دورها الذي ينتقص من مفهوم العروبة ويقف على أرضية مختلفة في ظل دولة تمثل { فسيفساء}عرقية و{موزاييك} سياسية " . ما هذا الفكر الذي" يوزع " هكذا " تصنيفات" في بلد متعدد الأعراق والأديان والمذاهب كالعراق : خرجت شعوبه لتوها من ظلام إستبداد جلادها فلم تجد ــ وهي المكبوتة والمسحوقة منذ عشرات السنيين ــ سوى ممارسة إنسانيتها وماهيتها الوجودية في طقوسها وعاداتها ، وهل لنا أن نحسب " ممارسة الشعائر الدينية والمذهبية " إنتقاصاً من مفهوم العروبة ، و منعها ومصادرتها تمتيناً و ثراءاً لها ؟؟ . وعلى هذا الخط (الخلط ..) كيف ، وعلى سنة أي منهج ، نفسر نيل الشعب الكردي في كردستان العراق لحقوقه القومية المشروعة التي سلبه إياها النظام

السابق عودة إلى الشعوبية (التي تذكرنا بأحلك فترات التاريخ العربي/ الإسلامي ظلماً للفئات الغير عربية) ؟؟ .

قد يكون من المفيد التذكير بأن التوجسات العروبية في الأوساط الرسمية العربية لا تخفي قلقها من إحتمال تغير موازين القوى والسيطرة في الدولة العراقية الحديثة ، فالأغلبية العددية الشيعية (60%) والتي لها ولاء مذهبي يفوق الولاء القومي (جراء التنكيل العروبي التكفيري الذي حدث بتواطؤ عربي مبيّن وإلى هذه اللحظة) قد تأخذ زمام المبادرة القيادية ، تبعاً لقواعد اللعبة الديمقراطية الجديدة ، وتحكم العراق الذي كان حكراً على الأقلية السنية منذ نشوء الدولة العراقية ، والتي كان للسنة فيها اليد الطولى في مراكز صنع القرار والإدارة في الحكومات العراقية المتعاقبة ، بينما كان الحكم الأيديولوجي الصادر بحق الأكثرية الشيعية يذهب إلى تصنيف القوم بالولاء للمذهب وليس للعروبة (أو الولاء لإيران الخمينية كما يقول بذلك بعض المنظرين العرب صراحة) ، أما الأكراد فشعاراتهم تقول بالدولة الفيدرالية الإتحادية بين العرب والأكراد في إطار العراق الواحد ، وهو طرح يقدم واقعاً جديداً (ولربما صدمة للفكر القوموي العروبي ..) إذ عندما يحسب الشطر العربي من العراق على الأمة العربية التي تمتد حدودها الجغرافية والحضارية إلى المحيط الأطلسي لا بد أن يحسب القسم الكردي من العراق على أمة الكرد التي تصل حدودها الحضارية والجغرافية إلى حدود روسيا وأعماق إيران وتركيا الحالية ، مما يخلق واقعاً جديداً قال عنه الكاتب بأنه " يقف على أرضية مختلفة في ظل دولة تمثل { فسيفساء} عرقية و {موزاييك} سياسية " وهو ما يتناقض مع" مفهوم العروبة " الذي أشارّ إليه الكاتب وحاولنا ، فيما سبق إظهار مكنونه الحقيقي للقارئ .

ويبقى ما يهمنا في هذه الحالة الإشارة أن التشكيلاتية السابقة للدولة العراقية والتي بنيت على نظرة ومنهج إقصائي واضح (إضطهاد قومي / إضطهاد مذهبي) لمكونين رئيسيين من مكونات الدولة العراقية ، وهما الأكراد والشيعة كانت السبب الرئيسي في ظهور النتائج الكارثية الحالية كتوابع لمقدمات وأسباب خاطئة لم تؤثر فقط على العراق ومستقبله كوحدة سياسية وجغرافية وحسب ، وإنما تعدى خطرها إلى كامل المنطقة التي تأثرت سلباً وبشكل كبير بالأخطاء الإستراتيجية القاتلة للتكوينية العراقية السابقة ، فالإيديولوجية البعثية فشلت فشلاً تاماً في تسيير الدولة والحفاظ على سلامها الداخلي وأمنها الخارجي ، لأن هذه الإيديولوجية نظرت ، منذ مجيئها الحكم على ظهر دبابة ، نظرة فردية وإقصائية إلى بعض مكونات الشعب ، فسحقت مطالب الأكراد التي وصفتها بالإنفصالية ، وعزلت الشيعة بتهمة ولاءهم لجهات خارجية (نفت على سبيل المثال فقط ، آلاف الشيعة العراقيين إلى إيران بحجة إنهم إيرانيو الأصول!!) .

لقد حطمت الإيديولوجية البعثية (والتي أختصرت في النهاية بشخص صدام نفسه) الوحدة الوطنية بين شعوب ومذاهب العراق ، وقدمت وجهاً كالحاً لما أسمته بالقيمية العربية الأصيلة الهادفة إلى " إظهار" و" ترسيخ " الوجه العربي للعراق (على حساب وجود بقية القوميات والمذاهب) الذي سيكون ، لاحقاً ، قدوة لبقية أقطار العروبة ، وسيحاول النظام تطبيقه بقوة السلاح والنار ....

أما وقد تغير الحال الآن ، بعد **9** نيسان الماضي وسقوط بغداد (عاصمة الرشيد : باللغة القومية الرائجة !) فإن العراقيين باتوا أمام واقع آخر ، لا يظهر في آفاقه سوى لسان حال يقول : لا بد من إستخراج الدروس والإفادة من الكوارث الماضية والتي كان السبب الرئيسي فيها إلتزام و تطبيق الأدلوجة العروبية القاتلة والتي أعملت التقتيل والتطهير في أرض بلاد الرافدين المتعددة

الأقوام والألسن والمذاهب ، وإن كان ثمّة من هوية عربية للعراق الجديد فلا ضير لذلك شرط أن تكون هوية حضارية وثقافية تعتمد على الإرث التاريخي والثقافي للمجموعة العربية بدون أن تختصر في مذهب معين وتترك الآخر بحجة الخوف من ولاءاته المتوقعة لهذه الجهة أو تلك ، كما لا ينبغي نفي الوجه الكردي للعراق والذي يستند في مرجعيته الحضارية إلى أمة أخرى مجيدة هي الأمة الكردية ، مع ضرورة إحترام بقية الموزاييك العراقي الآخر (الغير كردي والغير عربي) ، عندها يمكن للعراق النهوض من سباته العروبي العصابي القائم (ومنذ بدايات النزعة الدعوية للقومية العربية) على سيادة فكرة وعنصر العروبة وطغيانها على بقية القوميات ومحاولة إذابة البقية في البوتقة العربية .

هو إذن عراق جديد يحمل في سماته كافة خصائص شعوبه دون السعي للتفريق أو فرض عصبوية قومية فيه على البقية . أي الإعتصام بالعراق الجغرافي وتراث كل شعوبه المتعايشة في هذا الحيز الجغرافي ، وهو الطرح الذي يضادد تماماً طرح الدكتور الفقي الداعي إلى ريادة القومية العربية في شكلها الإحتوائي الشمولي ذاك ، وذلك حينما أنهى مقالته بخلاصة رأيه بكل وضوح قائلاً " ...وما قمنا به هذه السطور هو طواف سريع حول العراق بشيعته وسنته ، بعربه وكرده ، بمسلميه ومسيحييه ، بل والتركمان أيضاً فيه ، بحثاً عن مظلة واقية للهوية العراقية ، لا نكاد نجد لها أفضل من الإعتصام بالعروبة في هذه الظروف الصعبة والقلقة والغير مسبوقة "!!.

www.elaph.com
2003/7/3

تداعي الخطوط الحمراء مازال مستمراً :

الأكراد والجمهورية التركية:إعادة الحسابات القديمة ، دائماً وأبداً

تشهد تركيا هذه الأيام سجالاً حامياً حول الدور الذي ستلعبه الحكومة في العراق بعد الإطاحة بنظام الرئيس صدام حسين ، ذاك الدور الذي من المأمول أن لا يكون " هشاً " و" صغيراً " كالذي كان أثناء الحرب ، حيث خرجت تركيا وهي تجر أذيال الخيبة خاسرة على غير عادتها (هذا ما تحاول ، جاهدة ، مجموعة من المحللين والصحفيين الأتراك تسويقه للشعب والرأي العام التركي) .

والحال إن المتغيرات الجذرية التي عصفت بالعالم منذ حوادث **11** سبتمبر ، والحرب على الإرهاب في أفغانستان ، وما تبعّ كل ذلك من " إنتقالات " لخيوط ومراكز اللعبة الجيوإستراتيجيا في العالم ، وبالتالي في منطقة الشرق الأوسط ، قد أفقدت تركيا ثقلاً هائلاً في الميدان الإستراتيجي(الأميركي : وهو الأهم والأخطر و...الأكثر حسماً) وأعادت ، في صيغة تشكيلاتية ظاهرة وبادية ، الحسابات الأميركية لتأخذ ، هذه المرة ، منحىً آخر قد لا يمر بالضرورة عبر بوابة أنقرة ، وبدت مراحل التخبط التركي بادية في تحرك الدبلوماسية التركية(قبيل وأثناء ، وكذلك بعد) الحرب الأميركية في العراق إذ كانت" تجتهد " في لملمة بعض الدول" المؤثرة " بحجة المحاولة الأخيرة في تفادي الحرب القادمة أو حل الأزمة بالطرق السلمية ، وكان إجتماع إسطنبول الذي عقدته مع بعض الدول العربية

الوليد الوحيد الذي تمخضّ عن هذه التحركات الدبلوماسية التركية (والذي مات ، وهولم يزل في قماطه بعد) ، أثناء كل ذلك كانت الولايات المتحدة (الحانقة والغاضبة من هذه اللعبة التركية ، والتي بدت للوهلة الأولى إبتزازية/ رخيصة تتمحور وتتوقف أولاً وأخيراً حول رفع سقف المبلغ المعروض) ، تبني جزءً كبيراً من خطتها الهجومية في الجبهة الشمالية ، لكن الرد التركي (الذي يُوصف حاضراً بالمتسرع والطائش) جاء كضربة قاصمة ، أعاقت خطط واشنطن ، وأجبرتها على سحب عرباتها وآلياتها من الحدود العراقية وإرجاعها إلى السفن الحربية الراسية في ميناء إسكندرون ، الأمر الجلي الذي خدش الكبرياء الأميركي الناهض عسكرياً في الشرق الأوسط ، كأول حملة تأديبية/ تكوينية تبدء بالعراق وتنتهي في المكان الذي حددته واشنطن على ضوء سياسة ما بعد **11** سبتمبر وإستراتيجية الضربة الإستباقية التي تبدو في تجلياتها الآنية وهي تحتل الصدارة في الأجندة الأميركية البعيدة المدى .

أثناء كل هذه التطورات كان الأكراد (الرقم الأصعب والأخطر والغير قابل للنقاش في المعادلة الإستراتيجية/ الوجودية التركية) يحضرون أنفسهم ، بما يملكون من قوة وعلاقات ، بنوها طيلة أحد عشر عاماً من الإستقلال الفعلي بعيداً عن براثن نظام بغداد ، لتلقي تطورات وتداعيات الوضع القادم الذي تنوي واشنطن فرضه على العراق والمنطقة(والذي كان الأكراد أذكى من قرأه ، وتمكن من إستيعاب مفرداته) فكان ، بدايةً ، عملية توحيد البرلمان الكردي في **2002/10/4** و من ثم التحضير الجدي لمؤتمر لندن الذي رعته واشنطن وضمّ القوى الرئيسة في المعارضة العراقية ، و إبراز اللون الكردي عليه ، بالسعي للحصول على بعض المكتسبات الإستراتيجية في ما يخص الموضوع الفيديرالي ، و الذي يسير حتى هذه اللحظة بالشكل المأمول كردياً ، في ظل الموافقة الكاملة من

قبل القوى الرئيسية في القوى الوطنية العراقية (أو ما أصطلح عليه في بعض وسائل الإعلام العربية : بالتحالف الكردي / الشيعي) ، رغم تململ بعض القوى العراقية الصغيرة ، وبشكل خاص بعض القوى السنية المحسوبة على التيار القومي العربي الآخذ في التراجع ، وليس من السهل ، والحديث يدور عن الدور والمكتسبات الكردية ، تناسي الدعم الميداني والتنظيمي الكبير الذي قدمته القوات الكردية أثناء عملية تحرير العراق ، إذ أن الأكراد قد فاجئوا الكثيرين ، وفي المقدمة الأميركان أنفسهم بالسرعة والجاهزية التنظيمية (بما في ذلك الإتصالات الإستخباراتية الواسعة خلف خطوط قوات النظام السابق) ، وكانت القوات الكردية تدور في الجبهة الشمالية بالشكل المخطط له ، وتتقدم بمنهجية واضحة وبدون أي عقبات ، مما أعطى ذلك القدر الكبير من الإحترام والإستحسان من قبل المراقبين ، و لولا تلك الخطوات الإستعجالية والفوضوية والتي تمثلت في الدخول المتسرع (الإستباقي/ التنافسي كما بدا مؤخراً) ، إلى مدينة كركوك الإستراتيجية الهامة لكان يمكن القول أن الأكراد إستطاعوا أن يخرجوا من هذا الصراع بأكبر قدر ممكن من المكاسب ، كل هذه التطورات الإيجابية على الساحة الكردية العراقية (والتي قابلها الفشل أو الخسارة الدبلوماسية والإستراتيجية التركية في الجهة المقابلة) تجعل تركيا وقيادييها العسكريين والمدنيين يضطربون أيما إضطراب ، إذ أن الواقع العراقي الجديد ، والمرشح لإحتلال دور الصدارة في الترتيب الأميركي الجديد للمنطقة (بحسب ما يبشرنا به جماعة المحافظيين الجدد على أقل تقدير) يبدو في تحولاته المرتقبة ، والحرب والإحتلال قد وقع ، ما سيؤثر بنيوياً على المركز الإستراتيجي الحيوي الذي لعبته تركيا في الخمسين سنة الأخيرة.

والحال ، أن الدور الكردي وإرتباطات هذا الدور بالأمريكيين وقوى المعارضة العراقية الرئيسية معطوفاً على الكاريزما الوطنية العراقية للزعيمين الكرديين

مسعود البرزاني وجلال الطالباني الناهضة والمنبعثة من تحت أنقاض وهياكل النظام السابق ، قد ضرب وإخترق الخطوط الحمراء التركية التي تعدها المؤسسة العسكرية التركية(حامية النهج الأتاتوركي الرافض رفضاً وجودياً لكل ما هو كردي) و أوقعتها في الحضيض الأسفل (عملياً ومعنوياً و...أخلاقياً بإعتراف بعض ذوي الرأي أنفسهم في أنقرة) ، ويمكن تلخيص هذه الخوط الحمراء التي لم تعد قائمة في الحالة الجديدة التي فرضتها الحرب الأميركية في العراق بما يأتي :

أولاً : الخوف الرهابي من الدولة الكردية : كان الأتراك يعلنون صباح مساء أن الحرب الأميركية المزمعة ضد النظام العراقي ستؤدي إلى فوضى كبيرة لا يمكن التحكم بها ، وأن الأكراد الذين أسسوا قاعدة حقيقية لدولة قائمة لا ينقصها سوى الإعلان الرسمي عن وجودها وإنتزاع الإعتراف الدولي بها ، سوف يستغلون هذه الحرب وحالة الفوضى التي سترافقها(كان الرهان التركي دائماً يأخذ الجانب السلبي المدمر من أسوأ السيناريوهات المحتملة ، كالإنفصال والحرب الأهلية ، والهجرة المليونية ، والإمتدادات الأفقية للحرب التي ستضطر معها أطراف إقليمية للتدخل ، لا محالة) للإعلان عن دولتهم القادمة التي يتم التحضير لها الآن (حسب السناريو الأميركي المخطط : كما حاولت بعض وسائل الإعلام التركية تسويقه للناس) وإن تركيا ، والحال هذه ، لا تملك سوى أن تتدخل لتحمي أمنها القومي وتحافظ على وحدة أراضيها. لكن شيئ من هذا القبيل لم يحدث ، فالقيادات الكردية قدمت موقفاً عقلانياً مهدته بخطاب عراقي وطني ساندته القوى الرئيسية والمؤثرة في المعارضة العراقية السابقة ، والأكثر من ذلك (وهو ما شكلّ ضربة قوية لحكومة العدالة والتنمية ، وعرىّ تماماً فشلها في إدراة الأزمة بالمنطق الكولونيالي العتيق) حافظت على النظام وضبطت الأوضاع فبدت الحدود الدولية مع " الجمهورية التركية " هادئة ولم يحاول لاجئ كردي واحد

إجتيازها وطلب حمى الأتراك ، كما كان للموقف المؤثر والحازم الذي أبداه السيد مسعود البارازاني والحزب الديمقراطي الكردستاني المتمثل في مقاومة الغزاة الأتراك حتى النهاية وتحويل كردستان إلى مقبرة واسعة لجنود الجيش التركي في حال زحفهم على الأراضي الكردية أعمق الأثر على الأمريكان الذين أبرقوا للأتراك بخطورة دخولهم شمال العراق من جانب واحد ، وخلق مشاكل ليس من الصعب التحكم فيها مع القوى الكردية ، وجاءت الرسالة الأميركية (التي وصلت سريعة بادية مفعولها بشكل صاعق ، ككل رسائل واشنطن) لتعيد تركيا حساباتها من جديد وتبني أجندتها بشكل آخر في البرهة الضيقة من الوقت المحدود الذي سبق الحرب (وهو ما فسّرجزءاً من هذا التخبط لاحقاً) ، وكان الرئيس الأميركي حورج بوش قد أعلن شخصياً بأن دخول القوات التركية إلى شمال العراق من جانب واحد ، وبدون التنسيق مع واشنطن (ذاك التنسيق الذي ذهب أدراج الرياح بعد رفض البرلمان التركي عبور القوات الأميركية عبر الأراضي التركية إلى شمال العراق) قد يؤدي إلى مواجهات بين القوات الأميركية والجيش التركي الغازي ، إذ أن الأميركيين وهم في أول ترجمة حقيقية لأجندتهم الجديدة في الشرق الأوسط ، بعد كارثة **11** سبتمبر لم يكونوا مستعدين أبداً أن تتعثر هذه الأجندة وتضيع في دوامة النزاع المحتمل بين الأكراد والأتراك ، سيما وأن تركيا وقفت بالضد من خططها (دبلوماسياً : بالتحركات الأقليمية مع كل من سوريا وإيران والذي أسفر عن إجتماع إسطنبول ، وعسكريا ً : برفضها الطلب الأميركي بالسماح بنشر القوات الأميركية في شمال العراق عبر أراضيها) ، وكان بول وولفوفيتز لسان حال الإدراة عندما قال " إن تركيا قد خيبت أمل الولايات المتحدة وجاء رفضها الطلب الأميركي كصفعة قوية لنا " .

والحال أن الأتراك وهم أمام هيكلية قائمة على أرض الواقع لدولة كردية (حتى في الصيغة الفيدرالية التي أصبحت قاب قوسين أو أدنى) بدوا مكتوفي الأيدي أمام الموقف الكردي الرافض و اللاءات الأميركية القاطعة لدخولهم اللعبة العراقية أنداداً مشاركين ، طالما هم لم يدخلوها منذ البداية.

ثانياً: مسألة كركوك والموصل : في سعيها العصبوي لشرعنة مطاليبها في الكعكة العراقية ، لم تدخر تركيا في البحث والتنقيب في كل أوراقها القديمة لإثبات " حقها التاريخي" في نفط مدينتي الموصل وكركوك العراقيتين ، المحاولة التركية هذه (والتي بدأت متسرعة وساذجة بنيت أساساً على حسابات خاطئة لم تترجم أي منها عملياً : كالحرب الأهلية العراقية ، والتقسيم ، وتدخل الجيران ...الخ) والتي بالإضافة إلى تجميع القوات العسكرية على الحدود " إنتظار اً" لأوامر الزحف ، إستندت كذلك على الإرشيف التركي حين إنتشل ياشار ياكيش وزير الخارجية السابق ، إتفاقية **5** حزيران عام **1926** ، والحصة التركية من نفط الموصل وكركوك والبالغة **10** % ، والتي ذهبت الآن أدراج الرياح بعد أن بدأت أجندة واشنطن تنكشف الواحدة تلو الأخرة في المنطقة ، والتي لا يبدو ان لتركيا فيها أي دور "إستراتيجي" يذكر (كما تعود الأتراك على لعب ذلك الدور دائماً) ، وكان دخول القوات الكردية مدينتي الموصل وكركوك إلى جانب (وربما قبل) دخول القوات الأميركية الضربة الثانية ، أو التداعي الثاني للخطوط الحمراء الممنوعة التي رسمتها تركيا ، وحاولت ترسيخها وإقناع الأكراد وواشنطن بقداسيتها والإستماتة التركية الوجودية في سبيل الحفاظ عليها وعدم السماح للأكراد بإختراقها ، لكن ما حدث كان غير ذلك إذ أن القوات الكردية دخلت المدينتين وحررت المدن والقصبات الكردية القريبة منها ، وعينت إدراتين لتسيير شؤؤن المواطنين فيهما ، وبدا جلياً أن الإنذار الأميركي الذي إستقبلته تركيا صاغرة ، كان من الوضوح

بالشكل الذي لجم الأتراك عن الدخول في الحرب وإحتلال القسم الشمالي من الدولة العراقية (إقليم كردستان) والتي كانت قد أعدت العدة العسكرية و محاججة" الشرعية التاريخية " لضم الإقليم الكردي تحت سمع وبصر الأنظمة العربية التي وقفت بالمناسبة (مع عدة إستثناءات قليلة) مع النظام العراقي حتى لحظة أفوله وتلاشيه المشهورة تلك .

ثالثاً: الملف التركماني : حاول الأتراك ، أخيراً ، لعب الورقة التركمانية ، أي العزف على الوتر التركماني العراقي وذلك بإبداء مخاوف حول مصير الأقلية التركمانية في العراق(ذلك الخوف الذي لم يكن موجوداً حينما كان نظام البعث يعمل في التركمان تقتيلاً وتهجيراً) ، وحذروا مراراً من النية الكردية المبيتة ضد التركمان ، والتي إجتهد الأتراك بمعية جهاز الإستخبارات التركي (الميت) على خلق القلاقل والإضطرابات بين الأكراد والأقلية التركمانية لإستثارة الأكراد ودفعهم إلى المواجهة مع التركمان لتتدخل تركيا فيما بعد لإنقاذ أقربائها " الذين يهمنا أمرهم كثيراً " كما قال عبد الله غول الإسلامي ذات مرة . وكانت " الجبهة الوطنية التركمانية " ومغامريها(سواء أولئك الجالسين في إسطنبول أو الموجودين في كردستان على الخط مباشرةً!!) تفتعل بين الفينة والأخرة بعض القصص والحوادث لجلب إنتباه الرأي العام وتأكيد ترهات تمثيلية " الإضطهاد الكردي " تلك ، ومن الواضح ، وكذلك الجدير بالقول ، أن هذه الورقة بدأت تفقد قوة ضغطها حينما أبدى الأميركيين عدم إهتمامهم بالدور والوزن التركماني الذي كان الأتراك يسعون لتمريره وفرضه على الأجندة الأميركية ، كما كان للإنقسام الواضح في الساحة السياسية التركمانية ، والتي رفضت عدة قوى رئيسية فيها التدخلات التركية في شؤون التركمان أبلغ الأثر في تهاوي الحجج والذرائع التركية ، من ثم جاءت ظروف وحقائق ما بعد صدام في مدينة كركوك

المحررة التي كانت تركيا تعدها معقل التركمان ، وتنشر الخرائط عن الواقع الديمغرافي التركماني في كركوك والموصل ، لتدحض هذه الحجج وتبرز المعادلة الديمغرافية الصحيحة (التي ظهرت في التناصف الإداري في تسيير شؤون المدينة بين كل من العرب والأكراد والتركمان) .

والظاهر أن الأتراك قد أقروا بالحال الجديدة والترتيبات العراقية الداخلية(رغم إستمرارهم على خطهم التحريضي القديم : تمرير شحنات السلاح لعملائهم في الجبهة التركمانية في مواكب المساعدات الإنسانية مثالاً واحداً فقط) لكن قد تبدو هذه الخطوات معبرة في حقيقة أمرها عن اليأس والتخبط أكثر ما تكون حاصل تخطيط وتوزيع منهجي مسبق ، أو هي محاولة للمكابرة والترفع وغض الطرف عن الأمور والمستجدات التي خرجت عن السيطرة التركية ، ولكن كيف يكون ذلك صحيحاً وقد اعترف عبد الله غول قبل عدة أيام بأن تركيا تنوي فتح قنصليات لها في كل من أربيل والسليمانية ، ألا يعتبر هذا اعترافاً وإقراراً بواقع الحال ، وكذلك بتداعي خط أحمر آخر ، كان قبل عدة أشهر تابو شاهق ، سقط هو الآخر مع سقوط تمثال صدام حسين وأفول إيديولوجية البعث الشمولية الإنكارية ذات....الخطوط الحمراء الكثيرة ؟؟؟!.

www.rezgar.com
15/7/2003

عن مجلس الحكم الإنتقالي في العراق :
العرب وحكماء العراق
(3-1)

في توصيف قد لا يبدو ذو قيمة بعد الإنهيار الكبير ذاك لنظام طاغية بغداد وفكره الشمولي الإستبعادي ، أورد بعض القوموين العرب عن مجلس الحكم الإنتقالي العراقي مآخذ عدة نجمل هنا بعضها :

ـــ قالوا : إن المجلس يمثل الصيغة الطائفية في أكثر أوجهها ظهوراً وإبتذالاً والعراق يحتاج حالياً إلى الإجماع الوطني (الذي يتمسك بالوطن وليس الطائفة ، تالياً..) و إستبعاد البروز التمثيلي للطوائف والقوميات العراقية، وإن "البعث" الطائفي هذا لهو ، في واقع الحال ، تفتيت للبنية الوطنية العراقية! .

ـــ قالوا : أن الرموز العراقية هاهنا ليست ممثلة لكل الشعب العراقي ، وإن المراعاة التكوينية لها أثرت على أهليتها و"أحقيتها" المهنية وكذلك التكنوقراطية بالدخول في المجلس وتمثيل شعوب وطوائف العراق ، والبعض ذهب بعيداً في تحليلاته (الماوراء مؤامراتية!!) ليقول أن قسماً عظيماً من هؤلاء القوم كان في خارج العراق ، والبعض منهم خرج منذ أزمنة سحيقة بنوا خلالها تحالفات كثيرة،بعضها مشبوه ، قد تفرض لاحقاً عليهم كأجندة ملزمة ، فكيف يكونون في سدة الحكم وهم الذين كانوا بعيدين هكذا(روحاً ومادةً) عن العراق وهمومه أيام جمهورية القائد الضرورة ؟؟.

ـــ قالوا كذلك : أن الفرز الأنكلوـــ أميركي للقوم قد شكل ضربة خفية ومحكمة لعروبة العراق وذلك بإستبعاد العناصر الدعوية للقومية العربية (من البقية الباقية لفكر البعث العفلقي/الصدامي ، المستتر حالياً بالوشاح العروبي المزركش)

وإحلال العناصر العربية ذات التوجهات الطائفية والمذهبية ، من تلك التي تغلب مصلحة الطائفة والمذهب على مصلحة العروبة وأهداف ومصالح الأمة العربية العليا (ألا يذكرنا هذا القول بشيء؟؟)، والرأي ، لمن خفى عليه المعنى ، يقصد التمثيل العربي الشيعي الذي أختير (حسب زعم هؤلاء) على أساس مذهبي لا علاقة له بالعروبة التي هي ميزة وراثية و"نضالية" لعناصر الدعوة العروبية السنية الذين قادوا العراق إلى الهلاك المبرم منذ الربط التأسيسي بين ولايتي الموصل الكردية والبصرة العربية عام (**1932**م) .

قالو ا، وهم هذه المرة من عرب البلاد القصية الذين كانوا يتفرجون على عمليات الذبح الجماعي "للأخوة" في العراق : إن المجلس بتوجهاته المرتقبة سيعمل على عزل العراق عن أمته العربية وسيدق إسفيناً كبيراً بينه وبين القضية الكبرى (قضية فلسطين) ، وعليه، فإن ثمة قلق كبير من جهة العرب على التوجهات الإنعزالية لحكماء العراق ، والتي لا بد وإنها ستؤثر على المنح والمكرمات العروبية الوفيرة والوثيرة التي كانت تغطي مساحة قومية كبيرة تمتد من الشام حتى بغدان وتشمل فيمن تشمل مجموعة من المنتفعين وبائعي الضمائر والكتبة والمرتزقين الإعلاميين من الذين إستماتوا في الدفاع عن نظام المقبور المندثر ، أولئك الآن في شد وجذب شديدين حول إمكانية ذهاب تلك "المكرمات" وإلى الأبد ، لذلك ووفاءً لذكراها لا بد من المجاهدة في القصاص لها من أولئك القادمين الجدد .

ـــ قالوا : إن المجلس ينوي بالفعل تطبيق الفكرة الكردية القائلة بالفيدرالية المناطقية بين الإقليمين العراقيين :العربي والكردي وهذا يعني البدء في عملية تقسيم العراق وتمديد وحدته ، وهو مخطط قديم كان موضوعاً على الرف وجاءت القوات الأميركية لتنفذه الآن كحلقة أولى ستليها حلقات أخرى في مسلسل التجزئة الذي سيطال معظم أقطار العروبة ، ولن يكون أمام الأمة ، والحال هذه،

سوى المقاومة ورص الصفوف لإفشال المخططات المعادية للعروبة.

ـــ قالوا ، وهم المجموعات التي إنتدبت نفسها لإقامة شرع الله في الأرض : إن الغزو في حقيقة أحواله هو حملة صليبية ضد الإسلام والمسلمين وقد إنكشفت أهدافها الدينية الصليبية لحظة قرار الأميركان (أو الصليبيين!) بالزحف على العراق وحاضرتها بغداد ، عاصمة الرشيد ، تنفيذاً للوصايا الصليبية الحاقدة لحكماء واشنطن ولندن من أمثال برنارد لويس و صامويل هنتغتون وريتشارد بيرل (أنداد قائد الضفة الشرقية المجاهد المبارز الشيخ سفر الحوالي !!)، لذلك نادى المجاهدون على الجهاد وإنتخوا لذلك كبريات الحركات الجهادية وعواتي المجاهدين المتمرسين (من جماعة خريجي الكهوف الباردة) في أفغانستان والشيشان وخبراء المتفجرات والمفرقعات، للنزول إلى الساحة العراقية وإعلان الجهاد ضد الغزاة الصليبيين ، و تصنيع مجاهدين عراقيين للإنقضاض على العدو الحاقد على الإسلام والدعوة .

والحال ، إن المقولات السابقة ، كما تظهر هكذا دون مواربة أو تمويه ، تشكل في كنهها وتعبر عن أزمة حقيقية وصريحة تعاني منها المجتمعات العربية والإسلامية وهي أزمة تعبوية (إذا صحت العبارة..) تنهض على الكره وثقافة الإستعداء للغرب وتعتبر كل ما يصدر عن هذا الغرب إثماً وتخريباً حراماً وعدواناً سافراً وراءه مؤامرة طويلة عريضة، تمتد جذورها غائرة في تاريخ المصادمات الأولى بين الإسلام والغرب الصليبي مطلع الألفية الثانية..

فالأزمة البنيوية المزمنة التي يعاني منها الفكر التربوي والتعليمي في البلاد العربية والإسلامية والتي ينهض بأمورها مجموعات دعوية تكفيرية قائمة على التأثيم واالردة ، تأخذ(مع مرور الزمن وإبتعاد الأنظمة الحاضرة عن مجتمعاتها) خطأً عميقاً يزداد خطورة يوماً بعد يوم ، فلاأحد كان يظن في البداية إن عملية

تصدير الفكر الجهادي إلى أفغانستان وغيرها من البلاد التي يعيش فيها المسلمون قد ترتد في يوم ما في شكل عملية كونية تستهدف رموز حيوية وحضارية كما في عملية 11 سبتمبر، لتعيد رسم السياسات العالمية من جديد ، ثم تتحول في شكل دراماتيكي لترتد (في لفة إرتدادية تكفيرية جد خطيرة..) إلى نحور العرب والمسلمين أنفسهم ، كما في حوادث الرياض والدار البيضاء الأخيرة . والآن ربما يأتي دور العراق ، فخلو الساحة العراقية وخصوبة تربتها لزرع الأفكار التكفيرية/الإرهابية والإستفادة من وجود قوات التحالف الغربي الذي حرر البلد من عملية الذبح الجماعي على يد صدام حسين الحاكم المسلم المستبد (على مرجعيات تقويمية لفقيه الحرب إبن تيمية..) تشجع الحركات الإسلاموية على النزول إلى الساحة العراقية لضرب القوات المتحالفة وتخريب الإستقرار والنموذج العراقي المنشود .

وكعلامة أولية لبروز هذا السيناريو الدموي وإحتمالية (أو ربما حتمية...) قيامه في العراق فإن الإتهامات التكفيرية العصبوية في حق المجلس العراقي المؤقت تتوالى وتتراكم ساعة بعد أخرى من لدن مجموعات راديكالية ظلامية تمتد على طول خريطة البلاد الإسلامية ، بل وحتى أوربا ، وهي تقدمة أولية إذ ما علمنا أن التطبيق العملي سيليها لتحول أرض العراق المتعددة الأقوام والمذاهب إلى ساحة قتل وذبح جماعي لكل من يخالف "شريعة " القوم أو يبدو عليه سيماء التعاون مع المحتلين !.

العرب بدورهم ، يترقبون بفارغ الصبر فشل النموذج العراقي وتداعي مجلس الحكم الإنتقالي الناشئ فيه وتسلل الخلافات بين أعضاءه (بعد فشل رهاناتهم على الحرب الأهلية، العرقية والمذهبية) ولتلك العملية الغير نبيلة جندوا كل وسائل إعلامهم وأعملوا كل طرق الدسائس والتخريب ، بل وحتى تصريحات ممثلي

الجامعة العربية(ذاك الهيكل العظمي العفن) لم تقل خيراً ولم تسكت فيما يتعلق بالمجلس التمثيلي العراقي الوطني ، وبإستثناء موقف دولة الكويت فإن المواقف العربية كانت مخزية ومعادية لعملية تحرر الشعب العراقي من سرداب الموت الصدامي الطويل والمظلم ذاك.

الإنتباه والحذر قد يبدوان عنوان المرحلة الحالية،و حال العراق هكذا حال، فأهل مكة أدرى بشعابها وعليهم ، هذه المرة ، أن يستميتوا في الدفاع عن تلك الشعاب ، فالمحتلين راحلين لا محالة ، لكن الأخوة أهل الدار باقين بكل دسائسهم وشعاراتهم ومزايداتهم المهلكة لتخريب النموذج وسحب العراق إلى القاع مرة أخرى ، قاع الفوضى والموت وهتك الأعراض، قاع صدام حسين المرعب ، وهو ما لن يحدث إذما إنتبه أهل الرافدين ورفعوا شعارهم عالياً وعالياً جداً أيضاً : العراق لأهله : للعرب والكرد ، للشيعة والسنة ، للمسيحيين و الإيزيديين والصابئة ولكل شعوبه ومذاهبه ، هل سيحدث هذا يا ترى ؟؟. سؤال لن يستغرق وقتاً من أهل الشمال والجنوب وال4 ملايين مشرد في بلاد الله.....

www.elaph.com

20/7/2003

عن مجلس الحكم الإنتقالي في العراق
الأكراد وحكماء العراق
(3-2)

مُثلّ الأكراد في مجلس الحكم الإنتقالي في العراق بخمسة أعضاء ، روعي في إختيارهم تمثيل التركيبة السياسية والإجتماعية الكردية بشكل معقول (ولكن ليس كامل : لعدم وجود مقعد للأقلية الكردية الإيزيدية، وهو ما سنأتي عليه لاحقاً) ، هي المرة الأولى في تاريخ الدولة العراقية ، منذ زمن إلحاق الإقليم الكردي الجنوبي بولاية البصرة العربية وإنشاء ملكية العراق التي يتم فيها قبول الكرد كطرف مؤسس ومشارك في التكوينية المؤسساتية للدولة العراقية (و يعود الفضل في ذلك كما لا يخفى على أحد لقوى التحالف الغربي ، مثلما كان لها الفضل في حقن دم 4 مليون كردي كان صدام ينوي البطش بهم في سلسلة أنفالاته الشهيرة تلك) ، الكلمة ستأتي هذه المرة مشكلة التلوين ، مناصفة بين العرب والكرد لتقرر شؤون وشجون العراق ، بعيداً ، مثلما نتمنى ، عن تدخلات أو" نصائح" بعض الأخوة /الأعداء من الذين يجتمع بهم العراقيون في ردهات الجامعة العربية أو يتحلقون حول فضائياتهم في الأماسي الطويلة.

الأكراد ، النسيج الثاني في بدن الكتلة العراقية حصلوا على 5 مقاعد مناصفة مع السنة الذين مثلوا كذلك بنفس العدد من المقاعد، وبغض النظر عن التحالفات القائمة بين الأحزاب الكردية الرئيسية وبعض القوى المتنفذة في المجلس الإنتقالي فإن الحصة الكردية تبدو، في الصيغة المؤقتة الحالية على الأقل ، مناسبة وتغطي بشكل لا بأس به الخارطة الكردية السياسية ، إلى حين أن تنشر الخرائط الديمغرافية للأكراد في المناطق الكردية (كردستان، المناطق الكردية المعربة) وفي

بغداد العاصمة أيضاً ، لتتناسب طرداً مع عدد المقاعد التمثيلية في قادم الأيام وتغطي المساحة والحجم الديمغرافي النهائي للقومية الكردية في العراق.

للوجود والتمثيل الكردي المناسب في مجلس الحكم الإنتقالي العراقي عدة مهام كبيرة وجسيمة تبدو مختصرة في عدة نقاط رئيسية لا تقبل التأجيل : 1ــ التأكيد على تطبيق فكرة الفيدرالية المناطقية بين الأقليمين الكردي والعربي في العراق .

2ــ التخلص من آثار التعريب الذي مارسته الحكومات العراقية السابقة في كردستان وظهر في أبشع صوره أثناء حكم الأيديولوجية البعثية العنصرية التي أعملت في الأكراد القتل والتعريب والنفي، وهو ملف لا يقبل أي تأجيل أو محاباة وخاصة من الطرف الكردي.

3ــ الإتفاق على حجم التمثيل الكردي في الحكومة المركزية وكل وزاراتها القيادية الحيوية.

4ــ التأثير على القوى العراقية الأخرى لمنع أي تدخلات خارجية في الشأن العراقي الداخلي وكذلك طرد القوات التركية المتواجدة في كردستان ووضع حد للتدخلات التركية السافرة في الشأن العراقي، ومراقبة علاقاتها المشبوهة مع بعض القوى التركمانية العراقية (التي رضت لنفسها لعب دور الطابور الخامس لعسكر أنقرة) .

التأكيد على وحدة السياسة الداخلية العراقية بوحدة عنصريها الرئيسين (الكرد والعرب) سيؤدي إلى خلق عراق قوي قادر على الوقوف في وجه التحديات الخارجية والأطماع الإقليمية والتي تمثلها (في الدرجة الأولى، أبداً ودائماً وحتى إشعار بعيد الأمد...) الكولونيالية التركية الطامعة في أرض العراق وثرواته والمتحفزة للشعب الكردي في الإقليم الجنوبي من كردستان ، منتظرة لحظة مناسبة للإنقضاض عليه وإلحاقه بعالم العبودية المظلم الذي تفرضه على

كردستان الشمالية منذ تأسيس الدولة التركية على ذلك النسق الإستعماري العنصري الذي فرضه مصطفى كمال أتاتورك عام **1923** م ، فالإستقلالية العراقية في تسيير الدولة يجب أن لا تعطي أي فرصة للدول الإقليمية بالتدخل في الشأن الداخلي للدولة ، والأكراد العراقيين يستطيعون لعب الدور الرئيسي في ذلك (من خلال هذا المجلس، بدايةً) بالإعتماد الكلي على الإمكانيات العراقية الذاتية وخصوصاً المجموعات التي كان النظام السابق قد إستبعدها وعزلها لشكه في ولائها له ، وكذلك في تشكيل الصيغة الداخلية المحددة لعلاقة الإقليمين العراقيين ببعضهما البعض ، بدون السماح لتدخلات الدول الإقليمية المتحفزة . الدور الكردي ، الذي سيكون دوراً محورياً في عراق الغد القريب يستطيع أن يؤثر على القضية الكردية العامة في بقية أجزاء كردستان ، فالتطبيقية الفيدرالية ستقدم نموذجاً معقولاً لبقية الأجزاء الكردية :

في صيغة تعايشية بين الكرد والأمم الشرق أوسطية التي تتداخل مناطقها الجغرافية ببعضها البعض في واقعية هشة كانت دائماً سبباً للمنازعات والإحترابات الدموية، ولعل التصريح الشجاع الذي قاله السياسي الكردي المخضرم محمود عثمان في حديثه لمحطة(سي ان ان) التركية حول ضرورة الإسراع في حل القضية الكردية في تركيا وإن تركيا لن تتقدم نحو الديمقراطية بدون إيجاد الحل المناسب للقضية الكردية في كردستان الشمالية يصب في هذا الشأن ، و إستطرد السيد عثمان(العضو الكردي في مجلس حكماء العراق) إنه شخصياً يعتبر نفسه صديقاً لحزب العمال الكردستاني الذي يناضل في سبيل نيل حقوق الأكراد في تركيا ، وإنه لا يجد بداً من أن تلتزم الحكومة التركية بمفاوضات مع الأكراد في سبيل حل القضية الكردية في تركيا وإنهاء النزاع الدائر فيها منذ عشرين سنة ، بمعنى التأكيد

على أن تحل الدول الإقليمية القضية الكردية محلياً بدل أن تتداخل فيها الأيدي الأجنبية كما حدث في العراق ويحدث في تركيا الآن نتيجة ضغوط الإتحاد الأوروبي .

الرهانات العروبية(الحكومية والشعبوية) على مقاومة وصمود النظام العراقي في المعركة الأخيرة ذهبت مع الريح العاصفة، كما خابت تلك الرهانات على الحرب الأهلية العراقية (العرقية والمذهبية) كذلك ، وظلت بعض الدوائر العروبية(والإقليمية العنصرية...) تبث خوفها من تنامي النفوذ الكردي في الأجندة العراقية المستقبلية، وترفض ـــ متدخلة في عمق الشأن العراقي ـــ الفيدرالية الكردية في العراق متذرعة أن ذلك قد يهدد وحدة العراق وعروبته!! . ويمكن لهذه التجربة ، فيما لو نجحت النجاح المرتقب ، أن تقوي النزعة الديمقراطية والميل التعددي لدى شعوبها وأقلياتها المضطهدة (تبدأ السلسلة بالأكراد في تركيا وسوريا وإيران وتمر بالأقباط في مصر و بالجنوبيين في غرب السودان ولا تنتهي عند البربر المظلومين في الدول المغاربية....) وهي قضايا ملفاتها مؤجلة الحل لدى هذه الأنظمة، قد تحل في يوم من الأيام بإنقلاب ديمقراطي بنيوي أو ربما بتدخل خارجي (وهو الحاصل الآن في واقع الحال..) وإن بطريقة أخرى مختلفة عن الطريقة العراقية.

الأكراد رقم صعب في معادلة إستقرار ودمقرطة الشرق الأوسط ، وتبدو الإنسيابية العراقية (متمثلة في مجلس حكماء العراق) وهي تقدم واقعاً جديداً و إنبعاثاً للنسغ العراقي الذي حطمه النظام السابق بركوبه إيديولوجيا شمولية عفنة، أملاً جديداً ووافداً قد يقدم خيراً لبقية الشعوب المضطهدة والجائعة التي تأن تحت نير الإيديولوجيات الإستبدادية التي تغطي سماء الشرق الأوسط منذ قرون طويلة.

....هكذا قد تأتي القراءة، لكنها في معانيها وما بين سطورها تتوقف على العراقيين، عرباً وكرداً وبقية الموزاييك، وتتوقف كذلك على حرصهم على هذا "الإنموذج" من" نصائح" و"متابعات" و"مساعدات" و"تقويمات" الأخوة و الجيران.

2003/7/25

www.elaph.com

عن مجلس الحكم الإنتقالي في العراق :
الأقليات وحكماء العراق !
(3-3)

في تكوينية مجلس الحكم الإنتقالي في العراق برزت الكتل الثلاث: الأكراد والعرب الشيعة والعرب السنة إضافة إلى ممثل وحيد عن الآشوريين وممثلة عن التركمان ، بهذا الشكل كان التمثيل الشعبي في المجلس الذي أريد له أن يعبر ويمثل كل عنصريات العراق ، لكن المشاركة الفئوية كانت غير كاملة وذلك بعد أن إقتصر التمثيل على شخص واحد ، كما في حالة التركمان(بشقيهم: القوميين والإسلاميين) والآشوريين (الكلدان والسريان : رغم عدم الإتفاق النهائي بشأن التسمية) ، وكذلك الحال في الجانب الكردي فقد إقتصرت التماثلية الكردية على المسلمين فقط وإستبعدت الكرد الإيزيديين (البالغ عددهم حوالي **600.000** ألف إنسان) مما جعل التمثيل الكردي في المجلس ناقصاً بإستبعاد الإيزيديين ولعل لذلك أسباباً أخرى تتعلق أكثرها تأثيراً وأبرزها ظهوراً برغبة الحزبيين الكبيرين التوفيقية في توزيع الأوراق الكردية بينهما والإجتهاد في ظهورالممثلين الكرد بذلك الشكل التعددي الذي ظهروا عليه (حزبيين+ إسلامي + مستقل + شخصية نافذة من كركوك) .

الأمير الإيزيدي كاميران خيري بك قال معقباً على عدم تمثيل الكرد الإيزيديين في مجلس حكماء العراق " صحيح إننا كورد عراقيون ولكن لنا خصوصيتنا الدينية وما دام المجلس قائماً على أساس طائفي ، ديني ، مذهبي ،

عرقي ، فلنا الحق في المطالبة بالتمثيل في مجلس الحكم" (أنظر صحيفة الأهالي العراقية العدد 35) .

والحال إن التماثلية الكردية الناقصة في مجلس الحكم الإنتقالي العراقي يلحق غبناً واضحاً بالطائفة الإيزيدية التي تعرضت في أيام الديكتاتور العراقي صدام حسين إلى حيف كبير وكان الظلم الصدامي مزدوجاً بحق هؤلاء الناس : فمن الناحية الدينية ، نال الإيزيديون من صنوف العذاب والتمييز الديني الكثير وصنفوا غالباً على إنهم كفرة ومن عبدة الشيطان ، ومن الناحية القوميةعدهّم النظام البعثي تحت خانة القومية العربية لتعريبهم وكان النظام يلجأ إلى حيل عديدة لتمرير خططه الهادفة إلى تعريب الإيزيديين وإبعادهم عن القضية الكردية للتخفيف من الوزن الديمغرافي والجغرافي الكردي وخاصة في مناطق الإيزيدية في سنجار والموصل ، فمن ذلك مثلاً كانت الإجراءات التعريبية بحق الكرد تطال الإيزيديين لكونهم أكراداً ، فعربت القرى الإيزيدية في مناطق سنجار وشيخان وأستجلب النظام عشائر عربية لإسكانها في أراضي الإيزيدية، ولكن النظام في الجانب الآخر كان يسجل الإيزيديين في خانة الهوية القومية على كونهم عرباً وذلك لإستبعادهم من المعادلة الكردية، كما أسلفنا سابقاً .

التماثلية الطائفية والعرقية في مجلس الحكم الإنتقالي العراقي جاءت واضحة وصريحة لا لبس فيها ، والمجلس الإنتقالي العراقي عُرف في وسائل الإعلام العالمية والعربية (وهذه الأخيرة أعملت الشك والتخوين والتكفير في شرعية هذا المجلس ، كالعادة الإعلامية السلطوية العربية دائماً) ، بإنه مجلس طائفي وعرقي ، فما الخطب إذن أن يتم تحريم بعض الفئات العراقية من حق التمثيل فيه؟ .

الإيزيدية والشبك والصابئة من الطوائف العراقية القديمة والتي ذاقت الأمرين على يد السلطة البعثية المندثرة ، لم تمثل في هذا المجلس ويأتي الخوف من

مثقفي ووجوه هذه الطوائف أن يتم على هذا الأساس التعامل المستقبلي مع هذه المكونات العراقية وأن يتم إستبعادها بحجج مختلفة منها التوفيق بين القوى العراقية الكبرى وتوزيع المناصب والحقائب على القوى المحورية في شكل إرضائي وتوازني على حساب هذه الفئات المظلومة، وهو السيناريو والإحتمال الخطير الذي يجب على القوى العراقية تلافيه وطرح خلافاتها على طاولة الحل والبحث عن حلول لها من منظور المصلحة العراقية العليا وليس تقديم حلول مؤقتة أو مؤجلة لها وعلى حساب بعض الأطراف الأخرى، ومهما كان حجم وعديد هذه الأطراف صغيراً إلا أن هذا لا يمنع من إعطائها فرصة المشاركة في التمثيل وبناء الوطن التعددي الفيدرالي.

الحرب الإعلامية العربية وكذلك المقاطعة السافرة للمجلس الإنتقالي العراقي الذي يمثل العراقيين بشكل قياسي (بخلاف البرلمانات العربية المعينة أو الناتجة عن الإنتخابات المزورة) يفرض على حكماء العراق الإلتفاف إلى مطاليب الفئات الصغيرة في بنيوية المجتمع العراقي وإعطاء الدور لكل تشكيلات الموزاييك العرقي والديني للمشاركة في إدارة وبناء العراق ، و لا ضير أن تُزيد في عدد المقاعد لتستوعب الشرائح العراقية الغير ممثلة.

الإيزيديون (كأكبر شريحة عراقية غير ممثلة في مجلس الحكم الإنتقالي) حُرموا من المشاركة في تسيير الدولة العراقية ، التي من المفروض إنهم من مواطنيها ، وكانت فرحتهم عارمة بزوال النظام البعثي الذي عربّ مساكنهم وغيرّ قوميتهم وفتك بالكثير منهم في حملات الموت التي كان يقودها في كردستان بين الفترة والأخرى ، لهم الحق ، والحال هذه ، في التمثيل وبناء وطنهم ومناطقهم المدمرة والمعربة ، والحكومة الكردية والحزبيين الرئيسين يتحملان مسؤولية كبيرة تجاه هذه الشريحة الكردية الأصيلة ، فالأجندة الكردية يجب أن تحمل بنود خاصة بهذه

الطائفة : إعادة الأراضي والدور التي منحها النظام المندثر للعرب بعد طرده أصحابها الإيزيديين منه ا، وإلحاق أقليم سنجار (المعقل التاريخي للكورد الإيزيديين ، والذي يظم الآن أكبر تجمع إيزيدي في العالم ، حوالي **380.000** إيزيدي) ومناطق شيخان وعين سفني وباعدرة وغيرها من القصبات الإيزيدية بإقليم كردستان العراق وتأطيرها في الفيدرالية الكردية (إدارياً و مناطقياً) والبدء بإعادة تأهيل الناس هناك بوضع خطة إنمائية شاملة.

مجلس الحكم الإنتقالي في العراق يعتبر تجربة ديمقراطية لا يتوفر لها مثيل في كل دول الجوار الديكتاتورية، وهو المبني على التمثيل الإثني والطائفي فليس من المقبول إذن تجاهل مكونات عراقية قدمت ضحايا وعانت ما عانته من النظام العنصري السابق ، التمثيل وحده سيلبي حقوق هذه الفئات وسيضمن لها مشاركية حقيقية في بناء بلدها ودائماً على قاعدة المساواة والديمقراطية و....أخذ العبرة من التجربة الشمولية السابقة التي عادت بالعراق قروناً عديدة إلى الوراء !.

2003/8/13

www.elaph.com

أثبتت أن الإيديولوجية الشمولية مازالت في عنفوان بطشها :
سورية :عودة محكمة أمن الدولة الإستثنائية وأكذوبة الإصلاح!!

من تلك التهم العجيبة التي أرفقها القاضي العسكري في دمشق بملف القياديين الكرديين مروان عثمان وحسن صالح قبل إرسالهم لحضرة محكمة أمن الدولة الإستثنائية : تهمة محاولة إقطتاع جزء من أراضي الجمهورية العربية السورية وإلحاقها بدولة أجنبية مجاورة!! ، وكذلك التهمة العتيدة المشهورة تلك : إثارة النزعات الطائفية والعنصرية والإضرار بالوحدة الوطنية للشعب السوري (لا يدري المرء ما هي هذه الوحدة الوطنية التي تمنع ملايين المواطنين من الحديث بلغتهم وممارسة ثقافتهم ؟).

والحال إن حيثيات ومداخل هذه التهم تأتي هذه المرة و تستند، مثل كل المرات التي سبقتها ، على خلفية إيديولوجية ومنهجية تنبع من صميم الإرث والفكر الإيديولوجي البعثي الذي بُني على الإتجاه الأوحدي في التفكير والممارسة ، فمنذ اليوم الأول الذي سيطر فيه البعث السوري على الحكم في البلاد وهو يمضي على نفس الخط الذي رسمه الآباء المؤسسون للحزب ، الخط المنسوخ عن بقايا عصور النهضة القومية في أوربا والتي جاءت في موجاتها الإمتدادية الأولية(مع حماسة وحساسية الظرف الزمان مكاني في أوروبا ذاك الزمان) بطرق شمولية لم تخلو من شوفينية وإقصائية برزت واضحة في أكثر من مرة ومجال...، الخط هذا عُني في إنكار القضايا الداخلية البالغة الأهمية وعزاها (ثم أوكل حلها فيما بعد على ذلك الأساس..) إلى الأمن ، الذي برّزت الإيديولوجية البعثية(الشق

السوري...) في تطبيق مفرداته بطرق قاسية نالت كثيراً من كرامة المواطن السوري وأدت إلىتأجيل حلول تلك القضايا إلى أجل غير مسمى و بقدر المستطاع .

الواقع الكردي في سوريا لا يختلف في سوء حاله عن الواقع الكردي العام ولكنه يمتاز بسطوة إحتواءه من قبل الأجهزة الأمنية في المناطق الكردية في سوريا (وهي لمن لا يعرف ، تعريفاً ، مناطق تسري فيها القوانين الإستثنائية ، ويعود فيها السلطة الحقيقية لأجهزة الأمن والمخابرات) . ورغم جهود الحركة السياسية الكردية في سوريا تأطير المشكلة الكردية داخل الأجندة الداخلية والوطنية للحركة الديمقراطية العامة في البلاد إلا أن الدولة لم تغير من نظرتها وتفاسيرها للمسألة من وجهة النظر الأمنية البحتة رابطة بذلك المطاليب الكردية في المناطق الشمالية من البلاد(إقليم كردستان سورية) بالحركة التحررية الكردية المسلحة في أجزاء كردستان الأخرى (وعليه تأتي مشروعية حضور الإجتماعات الدورية مع كل من أنقرة وطهران والمتعلقة بتطورات القضية الكردية في المنطقة) فالإمتدادات الديمغرافية والجغرافية للشعب الكردي في المربع الكردي المقسم بين هذه الدول تجعل من النظرة والتعامل الإقليمي من لدن هذه الدول على أساس أمني يأخذ فيه التعاون والتشاور الدائم مكانه القصي . ولا يبدو في أفق الحل الوطني ، من شاكلة طروحات القوى السياسية الكردية، شيء يذكر حتى هذه اللحظات. لذلك ولتأكد القوى الكردية من ان الدولة السورية لن تغير مواقفها البنيوية تجاه الموضوع الكردي فإنها غيرت من أساليب عملها وصعدت من نشاطاتها ضد الواقع الظالم الذي تفرظه الدولة ومؤسساتها على أكرادها (القومية الثانية وأصحاب اللغة الثانية في سوريا) ، فكانت المظاهرة الكردية الأولى والتي نظمها حزب يكيتي الكردي في سوريا (الذي يحمل حالياً لواء القراءة الكردية

الجديدة للواقع الداخلي والإقليمي) في يوم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ورفع مذكرة للمطالب الكردية لرئيس مجلس الشعب السوري تتضمن مجموعة من النقاط التي تتعلق بالأكراد :

1ــ إعادة الجنسية السورية للمواطنين الأكراد والتي سحُبت منهم في الإستثناء العنصري عام **1962** م (وهي حالة فريدة من نوعها في العالم، يعيشها أكثر من **200,000** كردي في سوريا) .

2ــ إعادة الأراضي التي وزعتها الدولة على المواطنين العرب بعد طرد أصحابها الكرد، أو ما يعرف بالحزام العربي في منطقة الجزيرة، وقد كانت السلطات السورية قد جلبت بعض العشائر العربية من محافظة الرقة لتوطنهم في المناطق الكردية في مستوطنات أقيمت خصيصاً لهم، بعد طرد الأكراد منها.

3 ــ إطلاق الحريات في البلاد ورفع القوانين الإستثنائية وقوانين الطوارئ عن المناطق الكردية و السماح للأكراد بإستخدام لغتهم في الدراسة بعد الإعتراف بها كلغة ثانية في الدولة بعد اللغة العربية.

هذه المطالب وغيرها لم تلق أي آذان صاغية من السيد عبد القادر قدورة (او لعل مسؤوليةالخوض فيها كانت فوق طاقاته وصلاحياته!!) بحيث حولها بشكل سريع إلى وزارة الداخلية ليتعامل معها السيد اللواء علي حمود ، الذي أصدر أوامره فوراً بإعتقال مقدميها حسين صالح ومروان عثمان (الشاعر الكردي الرقيق) وهما في السجن منذ تاريخ **25 /12 /2002** ، وتأتي الأخبار برفع قضيتهما إلى محكمة أمن الدولة الإستثنائية لتزيد الخوف والتكهن بمدى الفداحة التي سيكون عليها الحكم الصادر بحقهما (الذي قد يصل إلى المؤبد كما قال محاميهما السيد مأمون البني الناشط في مجال حقوق الإنسان).

التعامل السلطوي المتأخر هذا مع الحال الكردي يُعيد ويجب كل وعود الإصلاح التي قيلت هنا وهناك ولم يتحقق منها شيء إلى هذه اللحظة ، فأين الإصلاحات السياسية التي ستطال جميع المرافق الحياتية في سوريا، وستعيد النظر في الكثير من قضايا الحريات العامة ؟ ثم ، أين هي الإجراءات الإحترازية التي تنوي الدولة القيام بها لرص صفوف وترسيخ الوحدة الوطنية بعد مشاهدة الإنموذج العراقي الذي تداعت سلطته الحاكمة كأحجار الدومينو بعد ما لقيه العراقيون من ذل ومهانة على يد الكتائب العسكرتارية للحزب والأجهزة الأمنية؟. الإصلاحات الشفاهية لا تجدي نفعاً، مثلها مثل شعارات "المعركة المصيرية" وذرائع الوحدة الوطنية التي سلبت الناس كل شيء ، حتى وحدتهم الوطنية الحقيقية، سوريا تحتاج في هذه الظروف إلى المصالحة والمصارحة الذاتية لكي تبدو منيعة وقوية من الداخل في وجه كل التحديات الداخلية ولن يكون ذلك بدون معالجة الملف الكردي بالطرق الديمقراطية وإنهاء العقلية الأمنية والمؤامراتية تجاه الكرد الذين يشكلون اليوم رقماً أساسياً في معادلة إستقرار منطقة الشرق الأوسط، وبشكل خاص بعد بروز مجلس الحكم الإنتقالي في العراق ومشاركة الكرد العراقيين فيه بشكل قوي على أساس فيدرالي مع المركز العربي في بغداد .

برامج الأحزاب الكردية السورية لا تنص على فصل الأقاليم الكردية عن سورية وإلحاقها بدولة أخرى مثلما جاء في حيثيات ذلك الإتهام التافه ، والعريضة التي حملها عثمان وصالح لم تتضمن هذا البند المفبرك ، فدخول الأجندة الساسية المدفوعة من بعض القوى المتشددة داخل الحزب والسلطة في سوريا ،(والتي أوزعت للإدعاء فبركة هكذا تهمة،و من ثمة أخذ القضية برمتها إلى محكمة أمن الدولة الإستثنائية التي تفتقد لأبسط شروط المحاكم، تمهيداً لإستصدار حكم قاسي و رادع ضد المعتقلين الكرديين) يجعل من السذاجة الإيمان بمصداقية الإصلاحات

التي يدور الحديث عنها منذ زمن بعيد، تلك الإصلاحات التي يبدو إنها لم تصمد أمام الإتجاه المعقد في السلطة ، المراهن على قبضة البوليس والمخابرات ، الراعي للشمولية والعارف لها وحدها طريقة للتعامل مع شعبها (رغم كل المتغيرات في العالم، وآخرها الإنموذج العراقي) ، فكيف يكون مصداقية الإصلاح سارية والحال هذه ، وكيف يصح الإيمان بالوعد الإصلاحي ونكران وقائع يومية تضاده ، وتبدو فيما تبدو عليه الآن من إستمرارية ، ذات ديمومة خالدة واحدة و أبدية هكذا ؟؟.

www.elaph.com
2003/7/29

في سوريا ، الدومري شاهداً :
إصلاحات برسم المنع ...

صدر قرار المنع إذن(المرقم **6061** بتاريخ **2003/7/13**) بحق صحيفة الدومري السورية ، الصحيفة المستقلة الوحيدة في بلد يبلغ تعداد قاطنيه أكثر من **18** مليون إنسان ، القرار هذا حمل توقيع الدكتور محمد مصطفى ميرو رئيس الوزراء السوري (أو ذاك الذي قُيل لنا ذات يوم إنه قائد الورشة الإصلاحية الكبرى ، في العهد الجديد المنطلق) ، هكذا...الصبر السلطوي على"مشاغبات" الصحيفة المستقلة لم يدم طويلاً فبعد المضايقات المنهجية من قبل مؤسسة المطبوعات والتوزيع ومصادرة الأعداد وحجبها عن القراء جاء قرار المنع وبحجج متداعية بالية تكررت مراراً في قاموس المنع والمصادرة الذي يختص به الحزب المحتكر للحياة السياسية في سوريا منذ سطوه على الحكم عام **1963**.

ورغم " المحاججات القانونية " التي أطلقتها وزراة الإعلام السورية حول خروقات الدومري للقوانين النافذة والضابطة للعمل الصحافي(بما فيها قانون المطبوعات الرجيم ذاك) إلا أن الواضح في الحال إن الملف الذي كانت الدومري تعده للنشر حول المسيرة الإصلاحية وبعض من خفاياها كان السبب الرئيسي وراء قرار المنع وذلك بعد أن بدأت الجريدة(تحت ضغوطات المؤسسة السلطوية والجهات النافذة فيها..) بالتراجع عن طرح المقالات الجريئة والريبورتاجات الميدانية التي تتابع المشاريع المؤجلة والمنهوبة الميزانية ، أو تلك التي إنهارت نتيجة الفساد الإداري والتنفيذي وعمليات المحسوبية والرشوة : سد زيزون في محافظة إدلب مثالاً واحداً فقط (هذا التراجع يفسر، وبشكل واضح ، تراجع إقبال

السوريين على شراء الجريدة ، فقد كانت توزع في بداياتها حوالي 75 ألف نسخة تراجع العدد في الفترة الأخيرة إلى 14 ألف نسخة فقط).

علي فرزات ، فنان الكاريكاتير السوري المعروف ورئيس تحرير الجريدة إتهم " الراغبين في وضع العصي في عجلة التطوير" بالوقوف وراء عملية مصادرة الدومري وأكد إن أولئك لن يستطيعوا حجب الشمس بالغربال ، و قال إنه كان قد حل كل إشكالاته القانونية مع المؤسسة التابعة لوزارة الإعلام ، لكن الحقيقة في كتاب المنع هو حساسية الطروحات التي كانت الجريدة تنتهجها وبشكل خاص الملف الأخير الذي كانت تنوي الخوض فيه وتؤطر تحت عنوانه كل مواد العدد والذي حمل عنوان(عدد الإصلاح بالإيمان) ، فالحساسية من الوقوف على الوعود الإصلاحية قائمة وفي أعلى درجاتها بعد فشل الإنطلاقة الإصلاحية المبدئية وظهور معوقات كبرى في وجهها بدت تنبعث من أدق مفاصل وردهات السلطة .

والحال إن قرار منع الدومري عن الصدور بأي تهمة كانت أو مخالفات، يأتي كضربة أخرى وإنتكاسة جديدة لمشروع الإصلاح الذي طرحته القيادة السورية الجديدة (بغض النظر عن أولوية هذا الإصلاح سواء كان إصلاح إداري أو إقتصادي أو سياسي) فالبطش بالرأي الآخر الداعي إلى الإصلاح والمراجعة وهو رأي شفاهي/حواري لا يخرج عن المنهجية الوطنية لا يدل على النهوض الصادق بالفكرة الإصلاحية في شموليتها البنائية الكبرى تلك (كما حدث في البحرين أو المغرب ، مثالين قريبين : لكي نتلافى ذكر النماذج الغربية العريقة ، والمشترط لبلوغها إرثاً ديمقراطياً كبيراً وتجربة مشاركية طويلة قد تمتد مئات السنين ، كما يُنظر عماد فوزي الشعيبي دائماً) ، وقد تبدو هكذا برسم المنع ، مسلط على رقبتها سيوف المنع والمصادرة في أثواب قوانين متخلفة بيروقراطية جامدة، تتفنن فيها السلطة تجميلاً كلما إشتدّ عليها ضغوطات الخارج وبدت مسألة (

الإصلاحات المؤجلة) تظهر كأجندة مفروضة وملزمة التنفيذ من الخارج ، وبشكل خاص بعد تزايد الحديث عن الدور السوري في المنطقة وإنعكاساته على عملية السلام و عودة بعض الجهات في أميركا لتحريك قانون محاسبة سوريا في ردهات الكونغرس الأميركي .

التعامل الأمني مع الرأي الآخر ما زال في مستواه الشرس وله الأولوية في الإرث الفكري والتطبيقي لدى سلطة بعث دمشق ، ومنع الدومري يقدم مثالاً على ذلك ، فيما تستمر الضغوطات الخارجية على النظام السوري والتي لا يمكن مقاومتها سوى بالتصالح مع الشعب و إنتهاج سياسة الإنفتاح ورفع الوصاية والإحتكارية السلطوية بإسم الوطن والوحدة الوطنية وما إلى ذلك...

فهل سيستجيب النظام السوري لمطاليب شعبه في الحرية وإختيارية القول والتعبير، أم إنه سيستمر في نهج سياسة التغيير على الإنموذج الأبطئ و..بالعمليات التجميلية أيضاً ؟؟! .

المشرق الإعلامي الأردنية

2003/8/6

جاهزون للقتل!!

أهالي حلب والمناطق الكردية المنضوية إدرايا تحت لواء محافظة حلب(عفرين وكوباني) ذوو دراية وثقافة كاملة وواسعة بمدى سلطات الأجهزة الأمنية في المحافظة وخاصة الفروع المخابراتية ذات الوظائف والصلاحيات المفتوحة والجهوزية الكاملة والمطلقة في قمع الناس وإسكاتهم (من تكلمّ منهم ومن يريد الكلام ...) . لذلك يكون من عدم اللياقة الحديث كثيراً عن ضحايا هذه الفروع وقصصهم أو العذاب الذي شهدوه هناك خلال إعتقالاتهم(التي تجري بطرق كيفية أقل ما يُقال عنها بأنها تحتقر كرامة الإنسان وتبخس وجوده) ، لكن ما حدث مع المواطن الكردي السوري خليل مصطفى كان شيئاً آخراً : فبتاريخ **2003/8/6** م قامت مجموعة من فرع المخابرات العسكرية بإلقاء القبض عليه وسحبه من منزله الكائن في قرية(مكتلي) في منطقة كوباني دون تسميتها للتهمة الموجهة إليه أو إعطاءه أي فرصة للدفاع عن نفسه، حيث تعرضّ إلى تعذيب وحشي أدى إلى وفاته ، وبعد يومين من تاريخ إعتقاله سلمّت جثته لذويه لدفنه في ....إحدى مقابر مدينة حلب وتحت إشراف وحضور شخصي لعناصرها .

عملية النحر هذه وبعد يومين فقط من إعتقال المواطن الكردي ودون تسمية التهمة الموجهة إليه يعيد شريط الرعب الذي يبدو إنه لم ينقطع في أي فترة من الفترات الماضية : التي دُرجت تحت خانة الإصلاح أو ما سُمي بربيع دمشق ، فعمليات الإعتقال التعسفي والتعذيب بدون رحمة وحتى الموت كما في مثال المواطن الكردي مصطفى قائمة على قدم وساق ودون رادع أو وازع من أي مسٌاءلة أو تحقيق قد يطال الجهات المسؤولة عن هذه التجاوزات الخطيرة في

مجال حقوق الإنسان والتي تزيد من سواد السجل السوري في إنتهاك أبسط الحقوق الطبيعية للإنسان السوري ، و تأتي حالة قتل المواطن مصطفى لتؤكد أن العقلية الأمنية الإرهابية والمتمثلة في خطف الناس الآمنين من بيوتهم والفتك بهم بطرق مختلفة وبائدة من التعذيب والضرب حتى الموت ما زالت جارية في تراتبية سلسة في العرف التعاملي اليومي مع المواطنيين وخاصة في ما يخص مسائل السياسة وحديث الناس أو مشاركتهم في الأنشطة السياسية المختلفة ، والتي تعتبرها الدولة مخالفة وغير شرعية ، فبإستثناء حزب البعث وحفلاته التي يقيمها في مناسبات مختلفة يمنع التجمع أو التجمهر في أي موقع أو مكان في سوريا ، تحت طائلة الإعتقال والتعذيب والموت .

الموقع الكردي على صفحة الإنترنت (كوباني نت) أكد من خلال معلومات خاصة حصل عليها من شهود عيان إن المواطن مصطفى كان قد تعرض إلى عملية تعذيب رهيبة في فرع(السريان) للمخابرات العسكرية تركت تشوهات بادية على جسده وكسور في أطرافه وكانت إحدى عينيه قد أقتلعت من مكانها ! كما هددت المخابرات أهل القتيل للتكتم على هذه الحادثة وعدم إخبار الجهات الحقوقية بها أوالحديث عنها لأي جهة كانت وتحت طائلة الإعتقال المباشر والتعذيب ، فأين هي السلطة القضائية إذن لتحاسب هؤلاء المجرمين القتلة على هذه الجريمة النكراء التي أودت بحياة مواطن آمن بريء ؟ . وأين هي الحملة الإصلاحية التي قُيل فيها قبل بضع أيام إنها تتشاور لتقتبس الإنموذج الماليزي في الإصلاح والتطوير ، وهل كانت ماليزيا بالفعل تستعين بقلع العيون وتعذيب الناس حتى الموت لكي تصل إلى ما وصلت إليه الآن من تقدم إقتصادي وعمراني كبير ؟ أليس من الأجدى ، والحال هذه ، أن نبدأ بالإصلاح السياسي ونحاكم ، بادئ ذي بدء ، كل المجرمين في أجهزة المخابرات والأمن ؟.

الجواب عند السادة مخططي ومنظري السلطة وكذلك.....مستلهمي النماذج الإقتصادية الناجحة في بلدان جنوب شرق آسيا ؟!!.

www.amude.com
2003/8/25

المعادلة الأمريكية الغارقة في فوضي العراق تقصيها مجدداً : كردستان المركزية : هل تفلح أوروبا في تغيير العقلية التركية الكولونيالية؟

في رده على سؤال أحد الصحافيين الأجانب حول فرص حل القضية الكردية بعد قبول البرلمان التركي بعض الإصلاحات المتعلقة بالسماح للأكراد بإستخدام لغتهم في الحياة الثقافية قال نائب رئيس أركان الجيوش التركية الجنرال ياشار ياتاكار ما يلي : في الواقع إني أرى أن الذنب في هذا الموضع الشائك يقع علي عاتقنا نحن الأتراك ، فمنذ حوالي **400** سنة ونحن لم نفلح في جعل الأكراد ينسون لغتهم ويتعلمون التركية! . النظرة هذه تعبر عن واقع وحقيقة الحل الذي تنوي المؤسسة العسكرية الحاكمة في تركيا فرضه على القضية الكردية في تركيا ، فالسياسات المدنية التي تجتهد حكومة العدالة والتنمية وبرلمانيوها في تمريرها علي الرأي العالم العالمي والأوروبي منه علي وجه الخصوص في ما يتعلق بالقضية الكردية في تركيا لا يبدو إنها تلامس أياً من مفاصل البنية الخللية في علاقة الأتراك بالأكراد (الذين سيمثلون في نهاية هذا العقد من القرن الحادي والعشرين نصف سكان تركيا تقريباً) ، تلك البنية التي تجعل من الأتراك سادة والأكراد عبيداً لهم ، أو التي يضطر الجيش التركي للحفاظ علي ديمومتها علي تجفيف مياه البحيرة كلها للقضاء علي الأحياء التي تعيش فيها كما قال الروائي الكردي الذي يكتب بالتركية ياشار كمال ذات مرة!.

فالمشهد الكردي المركزي (في وزنه الديمغرافي الهائل و في شساعة جغرافيته

المترامية : والتي تمثل نصف كردستان الكبرى عدةً وعديداً!) يبدو عليه السكون والتعتيم الشديد بعد 20 عاماً من القتال بدأها حزب العمال الكردستاني للمطالبة بتكوين دولة كردية في الإقليم الكردي الشمالي وأدت المواجهات الدامية بينه وبين القوات التركية إلي مقتل أكثر من 36 ألف كردي وتخريب الجيش التركي للآف القري الكردية وترحيل مليون كردي إلي المناطق التركية الداخلية ، هو عينه ذاك المشهد البادي الآن : فقوانين الطوارئ التي رفعت بشكل جزئي ما زالت سارية في المناطق المتاخمة للحدود مع كردستان العراق وكذلك بعض المناطق الجبلية المهملة داخل أدغال كردستان ، وقوى الأمن هي التي تدير المحافظات الجنوب ــ شرقية رغم سيطرة حزب الشعب الديمقراطي الكردي علي معظم الأصوات في الإنتخابات المحلية فيها ، وتأتي الضغوط الأوروبية علي تركيا لتحسين وضع الأكراد والسماح لهم بإستخدام لغتهم في التعليم وفتح قنوات تلفزيون وإذاعة في إطار المعايير التي حددتها دول الإتحاد الأوروبي لتبت في حال تركيـــــا ومســـــألة قبول ترشيحها في سنة 2004 ، وهي المعايير التي لم تنجح تركيا في تطبيق أي منها علي أرض الواقع، بإستثناء بعض القوانين التي وافق البرلمان علي إصدارها وبقيت حبراً علي ورق ، حيث لم تدخل الحيز التطبيقي بعد ، كما تلقي معارضة شديدة من المؤسسة العسكرية ورئيس الجمهورية و وزارات الدولة المعنية بشؤون الإعلام والثقافة.

قانون الندم الذي أصدرته الحكومة التركية بحق مقاتلي (قوات حماية الشعب) الجناح العسكري لحزب مؤتمر الديمقراطية والحرية الكردستاني (حزب العمال الكردستاني سابقاً) في بداية شهر آب (أغسطس) الماضي لم يحمل أي جديد في ثناياه فيما يخص التوجه الحقيقي والصادق لحل القضية الكردية في تركيا علي أساس شامل ومتكامل وإزالة أسباب إندلاع القتال بين الطرفين الكردي والتركي

والتي كانت وما زالت إلي هذه اللحظة تختصر في سياسة الإنكار والتجاهل والتتريك التي تتبعها منظومة الدولة التركية ضد الشعب الكردي في كردستان الشمالية منذ قيام الجمهورية التركية علي نسق الأفكار القومية العنصرية لمؤسسها مصطفي كمال أتاتورك في عام **1923** م ، فهذا القانون كان قد اصدر مراراً منذ عام **1993** م وأعيد إنتاجه مرات كثيرة بعد إلقاء القبض علي زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان عام **1999** في كينيا ، ولقي رفضاً قاطعاً من قيادات وعناصر الحزب (هذا القانون فشل عملياً ، وإلي هذه اللحظة ، لعدم إستجابة المقاتلين الكرد له) كما لقي رفضاً من أعضاء ومناصري حزب الشعب الديمقراطي الكردي وبعض القوي الديمقراطية في تركيا. وكان البديل هو طرح مشروع متكامل للحل وإصدار عفو شامل عن أعضاء وقيادات الحزب لكي يتمكنوا من الإنخراط في الحياة السياسية التركية علي أساس تصنيع عملية جديدة وكاملة لحل القضية الكردية في تركيا وإجراء إصلاحات شاملة في بنية ومنهجية الدولة فيما يخص قبول الأكراد والإعتراف بهم كقومية رئيسية مشاركة في تسيير الدولة ، كما وردّ في مشروع الحل الذي قدمه الزعيم الكردي عبد الله أوجلان في مرافعته المقدمة إلي محكمة حقوق الإنسان الأوروبية والمعنونة (من دولة الكهنة السومرية إلي الدولة الديمقراطية) وهو المشروع الذي إعتمدته القوي الديمقراطية في تركيا فضلاً عن مؤتمر الحرية والديمقراطية الكردستاني وحزب الشعب الكردي وهما القوتان اللتان تمثلان قطاعاً كبيراً ومؤثراً من أكراد تركيا .

وجود الولايات المتحدة في المنطقة (وهي الغارقة الآن في عماء فوضي العراق) لم يؤثر بشيء على عملية التغيير الديمقراطي في تركيا ، والتي تندرج تحت عنوان رئيسي هو : الإعتراف بحقوق الشعب الكردي وإشراكه في عملية المشاركة في الحكم علي أسس ندية، ومع بعض المحاولات التركية للإيقاع بين

القوات الامريكية ومقاتلي مؤتمر الديمقراطية والحرية الكردستاني تُعيد تركيا تكرار نفس العقلية الأمنية القديمة في تعاملها مع قضية سياسية نضجت وأصبحّ من اللازم حلها علي أساس ديمقراطي ، لكن الولايات المتحدة بقيت حذرة لهذه اللحظة فيما يخص المواجهة مع القوات الكردية ، كما أعطت عدة إشارات عن قبولها السياسي لبعض القوي السياسية المرتبطة بالحزب الكردي الشمالي (كموافقتها علي فتح تمثيلية لحزب الحل الديمقراطي المرتبط بمؤتمر الديمقراطي الكردستاني في بعض المدن العراقية).

عبد الله أوجلان (الذي يمر الآن بأزمة صحية خطرة في سجنه المعزول عن العالم بجزيرة إيمرالي التركية) قال عن المحاولات التركية للإيقاع بين قوات حزبه و القوات الامريكية رابطاً إياها بأجندة حزب العدالة والتنمية الهادفة إلي إشعال الجبهة الكردية من جديد ودفع الجيش للمصادمة مع الأكراد لينشغل بالحرب عن السياسة ويتمكن حزب العدالة من تمرير مشاريعه الداخلية العدالة والتنمية تحاول خلق مواجهة بين قواتنا والجيش التركي ، مثلما تحاول دفع القوات الامريكية لمهاجمتنا ، لكن الولايات المتحدة لن تستطيع مواجهتنا عسكرياً بالشكل الذي تتمناه قيادات العدالة والتنمية ، لأنها ستضطر للدخول في أعماق الأراضي التركية...، و أنا قلت في السابق أن علي رفاقنا تشكيل علاقات مع القوات الأمريكية .

مع إنشغال الأمريكيين بالوضع العراقي ومتابعة تركيا (بمدنييها وعسكرها) للوضع العراقي الداخلي وإمكانية إصلاح العلاقات مع واشنطن بالموافقة علي إرسال قوات تركية إلى العراق في إطار حساباتها الحساسة مع أكراد العراق ، لا يبدو ثمة أمل في حل القضية الكردية في تركيا بالطريقة الديمقراطية التي يأملها الأكراد أو التي اشترطتها أوروبا علي تركيا لبلوغ عضوية النادي الأوروبي ، فإذا

كان اللاعبون في الملعب التركي منشغلون بإمور أخري تتعلق بأمنهم القومي ، فإن الكرة تبقي في الملعب الأوروبي لزيادة الضغوطات علي أنقرة لتغيير بنيتها التكوينية وربط ذلك بشكل مبدئي بمسألة دخولها الإتحاد ، وإلا فإن قبول تركيا بكل هذا الكم الهائل من المشاكل يعني قبول **65** مليون مشكلة جديدة في الإتحاد الأوروبي كما قال أحد السياسيين الأوروبيين ذات مرة وهو يٌعلق علي مسألة إنظمام تركيا إلي الإتحاد الأوروبي دون حلها لمشكلاتها الداخلية! .

القدس العربي

2003/8/27

على هامش الحوار بين د.سعدالدين إبراهيم وراغدة درغام (2-1)
الأنظمة العربية وضرورة التغيير : مُكره أخاك لا بطل !

الحرب الأميركية على الإرهاب الكوني (الذي ضرب عدة قواعد حيوية في عقر دار القوة العظمى) جلبت الكثير من الأسئلة وفتحت، بوضوح وجرءة بادية، أبواب النقاش المحرم في الشأن المسكوت عنه أي علاقة العرب والمسلمين بالإرهاب والعمليات العنفية التي تحدث هنا وهناك ويكون رموزها دائماً أسماء عربية وإسلامية، وكانت هذه البداية في حقل المراجعة كافية، تالياً، بالتطرق لمواضيع أخرى هامة وحساسة كانت ــ ومازالت في الإعلام السلطوي ــ موضع تحريم وتقديس ومحاسبة قد يُكلف الخوض فيها أو الإتيان على بعض شؤونها وجود المرء، فكانت المراجعة من الشمولية بمكان إنها فتحت آفاق الحوار الداخلي والمراجعة الذاتية من لدن نخب عربية سرعان ما تمددت إلى شرائح المثقفين والمهتمين العرب في العالم العربي وفي أوروبة وأميركا(من المعلوم أن فتح هكذا باب كان في الماضي حكراً على بعض الأسماء التنويرية، من النخب العربية المثقفة في أوروبا)، أما الملاحظ في الحال : فإن الحوار الشامل مع الذات والتاريخ والبنية التكوينية للتفكير والتربية والتخطيط العربي قد أخذّ مساره الواسع الشامل الذي تعدى مواضيع الساعة الطازجة إلى الجذرية الرئيسية لهذه المشاكل والإشكاليات البنائية التي تعاني منها الدولة القطرية العربية أو المنظومة المشاركية (الجامعة لها...) وسبل الخوض فيها وتشريحها للوقوف على أسباب إنحطاطها المدوي هذا...

العمليات الإرهابية في 11 /9 /2001 وما تلتها من إرتكابات إجرامية في الحيز الإستراتيجي الحساس في قلب العالم القديم/عالم الطاقة، جعلت من الطبيعي والمفروض الوقوف على كنهها ونتاجاتها المرتقبة وذلك بالقيام بمراجعة عامة (تكون شاملة وتتجاوز البدايات الحذرة، التي لم تخرج ومنذ عشرات السنين عن طور البدايات) لمجمل الحالة الوجودية والإنتاجية (في العرف الإنساني الحضاري...) للعرب والمسلمين والأمم التي تعيش معهم أوالتي تعيش تحت سيطرتهم بتعبير أدق.

الوضع المزري الذي تعيشه الشعوب العربية والإسلامية في الشريط الحضاري الممتد بين مراكش وجاكرتا وتمدد وإنتشار الآفات المهلكة بين هذه الشعوب من ديكتاتوريات وإرهاب وإنظمة عسكرتارية شرسة أودت بالتقدم المدني والإزدهار الإقتصادي وحولت شرائح واسعة من السكان إلى جهة الإفكار الإصولية المهلكة والتي أفرزت، لاحقاً، التنظيمات الجهادية المقاتلة، بحيث شكلّ الوضع تهديداً مباشراً لأمن الدول المتحضرة ذات المصالح الحيوية في المنطقة، ولعل صحوة "غزوة منهاتن" التي أصابت أميركا في الصميم قد أفرزت تعاملاً جديداً ظهر في شكله الخطابي/الإستراتيجي الحالي من إعداد حملات عسكرية تهدف لتغيير الأنظمة الخارجة عن القانون الدولي والقضاء على إيديولوجياتها الإمتدادية الخطرة (كمثال النظام العراقي)، أو لجم بعضها عن تصنيع ودعم الإرهاب العابر للقارات والذي يهدف إلى تغيير الخارطة الجيوإستراتيجية للعالم(كمثال تنظيم القاعدة المتحالف مع دولة طالبان الأصولية).وهو الفكر الذي عُرف بفكر المحافظين الجدد، أو نظرية التدخل السريع والضربة الإستباقية الرادعة.

ولعلّ ما طرحته الصحافية العربية راغدة درغام على صفحات جريدة الحياة اللندنية في مقال لها تحت عنوان (التغيير يأتي من الخارج إذا لم ينبثق

من حيوية دائمة في الداخل)، الحياة الجمعة 1 آب /2003، يأتي في هذا الإتجاه الجردي مع الذات والوقوف بقوة وبأس أمام النفس لمراجعة ومحاسبة مواقف وإستراتيجيات الأمة (هذا إذ وُجدت..!) في المرحلة الآتية والتي تبدو بارزة العلامات الأولية في التدخل الأميركي المباشر في أفغانستان والعراق والأصوات الأميركية المسؤولة التي ترتفع يومياً وتطالب بفرض تغييرات بنيوية على الكثير من الأنظمة العربية والإسلامية لكونها العقبة الرئيسية في وجه الديمقراطية والتحديث ولرعاية بعضها مباشرة للإرهاب الإصولي العابر للقارت.

فإستقبال هكذا تدخلات يجب أن يكون عن طريق إعمال العقل النقدي النقاشي بعيداً عن نظريات التخوين والمؤامرة وصدام الشرق مع الغرب للوصول إلى التغيير الداخلي المنشود قبل أن تصل يد الآلة العسكرية الأميركية لتعمل التغيير في بلداننا، تقول راغدة " فإذا شاء أهل المنطقة العربية والإسلامية ألا تزداد إهانتهم عبر فروض تغييرات عليهم من الخارج، فإن عليهم وقف نمط ترشيد الحريات والحقوق وتقطيرها، وأمامهم خيار الإنخراط في الحركات الإصلاحية والتصحيحية كجزء من المشاركة الفاعلة في صنع المصير"، هل تقصد الكاتبة هنا بالحركات الإصلاحية والتصحيحية تلك التي تنادي بالإصلاح والحقوق المدنية ونشر الفكر والممارسة الديمقراطية في البلدان العربية، بما فيها بعض التنظيمات الإسلامية (أو الجبهات ..) المتحفزة(والمختبئة في الثوب المُطالبي جنباً بجنب القوى الديمقراطية الحقيقية) للإنقضاض على السلطة وإعادة إنتاج الماضي في شكله الأكثر شمولية وعنفاً؟.

وهذه الحركات المنتشرة في المجتمعات العربية عبر شبكات فكرية وتنظيمية وخدمية (خيرية) وخاصة بين أبناء الطبقات المحرومة لا تخفي توقها إلى إستلام دفة القيادة والتسيير في الدولة لخلق النموذج الإسلامي الإصولي السلفي المنشود

زاعمةً أن ذلك النموذج وحده الكفيل بإخراج الأمة من كبوتها وأزمتها الحضارية الكبرى (وبدون أن تقدم أكثر من هكذا أجندة مبهمة، أو تستمر على إجترار ذلك الشعار الخالد: الإسلام هو الحل !!) وهو ما يُعيد إلى الذاكرة السيناريو الجزائري أو القواعد الفكرية للإسلام الحركي الذي لفظ أغلب قيادات الإرهاب الإصولي ومهّد لضربات نيويورك وواشنطن والرياض والدار البيضاء فكرياً وتنظيمياً ولوجستياً؟. تقول الكاتبة راغدة " الحركات الإصلاحية والتصحيحية النابعة من العمق العربي والإسلامي أفضل بكثير للعرب والمسلمين من إصلاح آت إلى المنطقة عبر الحروب والفوضى، وهذا ما تدركه حفنة من المتأهبين للإنخراط في التغيير الضروري، الإجتماعي والسياسي".

وهو كلام صحيح مالم تكن بعض هذه الحركات لها أجندة أخرى بعيدة كل البعد عن "التغيير الضروري" الذي تتحدث عنه الكاتبة، وتبدو المقدمات أو الإرهاصات الإبتدائية لطرق عملها، وهي ما زالت بدائية وحذرة بعد، ذات تطبيقية خطرة تهدد بجر كل الدولة والمنطقة إلى بحر من الحروب والشمولية والفوضى والفقر التي حذرت منها الكاتبة (كما في أفغانستان طالبان وإيران الثورة والحركات الإصولية الخطرة في السعودية والجزائر والمغرب وأندونسيا..)، فالتغيير يأتي، من وجهة نظر كاتب هذه السطور، بتغيير المناهج الفكرية والتربوية المكونة للعقل العربي والإسلامي المسيار، والضغط على الأنظمة الشمولية القائمة لتوسيع مساحة المشاركة في الحكم وتسيير الدولة من قبل المواطنيين وهذا الضغط لا يجدي نفعاً لو جاء مطالبياً، سلمياً من قبل الفئات الديمقراطية العربية لعدم إحترام هذه الأنظمة لشعوبها و عدم إيمانها بالتسلسلية الديمقراطية والمشاركة الدورية في الحكم فلا ضير إذن أن تقترن بضغط خارجي قوي تُعيد هذه الأنظمة إلى جادة الصواب وتخلق لديها(أو تفرض عليها..) قابلية الجلوس مع شعوبها على

طاولة البحث والمشاركة في الحكم، وهو ما باتت الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة مقتنعة بهذا الإجراء بعض ضربات **11** سبتمبر.

وهو الأمر الذي سيجعل هذه الدول تشهد نوعاً من الإستقرار الديمقراطي وسيحد من مغامرات بعض الأنظمة العربية التوسعية ويؤمن الهدوء والإستقرار للشعوب المنكوبة الجائعة ويعطيها فرصة لإعادة بناء ذاتها في عملية التحرر الداخلي ويوفر على أمريكا متاعب ومخاطر التعامل مع أنظمة قائمة على إرهاب شعوبها قد تصدر هذا الإرهاب مستقبلاً إلى الخارج أو تُساهم في بعثه وتخريجه من داخل حدودها متعمدة أو غير متعمدة، وهو ما عرجت عليه الكاتبة درغام في مقال آخر في (لنسرع إلى التغيير بأيدينا) الحياة **15 / 8 / 2003** عندما عقبت على آراء الدكتور سعد الدين إبراهيم في معرض رده عليها في نفس الصحيفة (في تراجع واضح عن بعض أفكارها، الإرتجالية ربما: وهو ما سنناقشه في القسم القادم من مقالنا هذا) حين قالت بشكل واضح "...العراق في نظر كثير من العراقيين كان مستحيلاً خروجه من قبضة نظام صدام حسين من دون تدخل خارجي وأميركي تحديداً، في مثل هذه الظروف، هل اللعنة على الأمريكيين لأنهم أنقذوا العراقيين من قمع وإضطهاد حتى و إن فعلوا فعلهم في العراق (لغاية في نفس يعقوب)؟. أو هل اللعنة على نظام إستبدادي حوّل الشعب العراقي شعباً بائساً وفقيراً؟، أو هل اللعنة على العراقيين لأنهم رضخوا للخوف القاطع حيث المقابر الجماعية شاهد على مبرراته؟".

ويبقى الضغط الخارجي (وهو نوع من التدخل السافر في عرف الأنظمة التوتاليتارية) مفيداً عندما تنحني الحكومات والإدارات الحاكمة في العالم العربي والإسلامي تحتها وتُجبر على التصالح مع شعوبها وإحترام إنسانية مواطنيها .

20/8/2003

www.elaph.com

على هامش الحوار بين د.سعد الدين إبراهيم وراغدة درغام (2-2) :
الأكراد والتدخلات الخارجية: مناقشة لعقلية حصان طروادة !

في رده على ماجدة درغام(نعم بيد عمرو...إن لم تسارع أيدينا إلى التغيير) الحياة، الأربعاء 3آب **2003**، إنطلق الدكتور سعد الدين إبراهيم، كعادته، من المفاصل الأكثر حساسية في معالجة الموضوع الديمقراطي في العالمين العربي والإسلامي معتبراً إن الوصول إلى الهدف الديمقراطي يحتاج إلى مواجهة حقيقية وقوية مع القوى السلطوية ورجالاتها من مليشيلات الثقافة والكلمة ، فبدون مواجهة فكرية مُدعمة بتأييد وتجيير خارجي من القوى الديمقراطية الأهلية في العالم المنفتح تصبح العملية التغييرية لغواً لا طائل من وراءه والأنظمة العربية على ما هي عليه الآن من شراسة وقوة بطش .

سعد الدين إبراهيم ينطلق إذن من فكرة الإصلاح البنيوي اللازم لإصلاح الحال السياسي العربي والذي سينعكس إيجاباً على بقية الأحول، ويعيد ترجمة المتطلبات أو الجرعات الحيوية لإقامة الديمقراطية في عالم العرب والمسلمين(والشعوب الأخرى التي تعيش تحت حكمهم) إلى الديمقراطية والإمتداد التغييري الذي طال كل العالم وقضى على معظم ديكتاتورايته بإستثناء العالم العربي (بما في ذلك التدخل الخارجي المباشر لتغيير الأنظمة الشمولية، كما في صربيا وأفغانستان و العراق).

يُرجع أسباب التأخر والإنحطاط إلى غياب الديمقراطية وإنتشار الفساد والتخطيط السيء وعدم وجود المحاسبة والرقابة وضيعان الحقوق المدنية والمواطنية

للناس في ظلال الدولة العربية الوارفة، وطمس حقوق الأقليات الإثنية والدينية وعسكرة المجتمع بهدف حماية الأنظمة العسكرتارية ذات الباع الطويل في مزايدات التحرير والتطوير (كان نظام البعث الصدامي في العراق من أشهرها وأشرسها).

صاحب مركز إبن خلدون للدراسات الإنمائية يضع يده على الجرح الدامي عندما يٌعري النخب العربية التي شاركت في عملية التأخر والإنحطاط بالتنظير لها، ويحمل المثقفين العرب مسؤولية التدخل الأجنبي الحالي لأنهم كانوا جزءاً مهماً وفعالاً من الحياة السياسية اليومية للحاكم العربي، وزينّ الكثير منهم للحاكم سياساته الخاطئة بل ودفعوه في بعض الأحايين إلى المغامرة و البطش والإعتداء على شعبه أو جيرانه دفعاً، وأدلجوا وشرعنوا كل تلك الجرائم تحت خانة القومية و مصلحة الأمة وتحرير فلسطين، بل تمادى البعض في المزايدة حتى على الحاكم الغير شرعي نفسه تشدداً في قتل وتشتييت الشعوب العربية والأعجمية التي تعيش تحت رحمة وتصرف هذا الحاكم (نرى مثالاً، كلوفيس مقصود الذي كان ممثلاً لما يسمى بجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، هذا الشخص قال ذات مرة عن الأقليات الغير عربية: إنها لا تملك في دولة العروبة سوى خيارين :

إما أن تقبل بالعروبة هويةً لها أو على عليها تجد لنفسها مرتعاً آخراً!!). بهكذا عقلية مهلكة كان المثقف العربي السلطوي يقدم المشورة للحاكم العربي ومنظومته القمعية البوليسية، ويوطد، بمتاجرة فاضحة ومفضوحة، طريق الإستبداد راسماً إياه السبيل الوحيد والأوحد لبلوغ وبناء الوحدة والحرية العربية، والمؤسف في الحال إن هذه النماذج ما تزال مسيطرة على وسائل الإعلام في العالم العربي من صحافة وتلفزيون وإذاعة وما زال يٌعتد ببعضهم كمحللين سياسيين ومفكرين يفرضون على ملايين المشاهدين والقراء العرب وينشرون فكرهم المستند إلى التحليل العاطفي البعيد عن الواقع والمعطيات والمبني على نظرية المؤامرة والناهض على

ثقافة الكره والرفض الإيديولوجي للآخر، بحيث أصبح الإعلام العربي ووسائله طرقاً لنشر الكره وبذور الإرهاب وباتت مراكز الدراسات الإستراتيجية في بعض العواصم العربية بؤر لتحاليل إصولية متخلفة تبعث على الكره والنفور من الآخر (وكان إغلاق مركز زايد للدراسات للتنسيق والمتابعة مؤخراً دليلاً على ذلك، بسبب الأفكار العنصرية المهلكة للقائمين عليه، الذين إبتعدوا عن التحليل المنطقي والموضوعي المستند على المعلومة وركزوا على ثقافة الكره وعقلية المصادمة مع الغرب :

الذي إختزلوه حضارياً وتقنياً في شخص الدولة العبرية!). عن هؤلاء يقول الدكتور سعد " وتصل المأساوية إلى ذروتها حينما يزايد المثقفون على حكامهم في غوغائية المطالبة بالحدود القصوى في كل مسألة عامة، من دون إعتبار لموازين القوى أو القدرة. بل من دون إعتبار للكثير من القيم الإنسانية التي أصبحت جزءاً من الضمير العالمي، بل الأنكى والأضل سبيلاً هو قيام بعض المثقفين بإبتزاز حكامهم إن جنح هؤلاء إلى قبول مثل هذه المصالحات، أي إن هذا النوع من المثقفين الذي وقع أسيراً لشعارات حكامهم الغوغائية تحولوا بمرور الزمن إلى كابح للحكام إن هم حاولوا التخفيف من غوغائيتهم".

العينة المثقفة هذه (التي قادت، ومازالت تقود، الموجة الفكرية والتعبوية للعروبة كأدلوجة شمولية قامعة، كما ينبغي علينا التذكير دائماً) ما تزال رائدة في الحياة الفكرية العربية، تخطيطاً وإستشفافاً للمستقبل، فماذا حققت هذه النخب ؟.

وما الذي حققته هذه الأنظمة التي رعت وربت هكذا نخب فاشلة ؟، يتابع الدكتور سعد نظرته لهذه الفئة فيقول متسائلاً " لماذا لم ينجح أي واحد منهم في إنجاز شعار واحد مما رفعوه هم وحلفائهم منذ الخمسينات ؟، لماذا لم يحرروا شبراً واحداً من فلسطين ؟، لماذا لم ينجحوا في حل المشكلة الكردية في العراق ؟، لماذا لم

يحلوا مشكلة السودان الذي فقد في حربه الأهلية نحو مليوني قتيل خلال ال40 عاماً ؟.

لماذا لم يضعوا حداً لدموية صدام حسين، أليست المهمة الأولى لأي مثقف يستحق هذا الوصف أن يتسائل، وأن يكون ناقداً للواقع الذي يعيش فيه وأن يكون مستشرفاً وداعياً إلى واقع أفضل؟ ".

الأكراد وعقلية حصان طروادة

بعض المثقفين العرب المهووسين بنظرية المؤامرة الكونية ضد العرب يعتقدون إن الشعوب الغير عربية هي طابور خامس أو ما درج عليه رسمياً في الفكر البعثي الكارثي "بإسرائيل الثانية"، وظل الكثير منهم لغاية الآن يرفضون الإعتراف بحقوق هذه الشعوب في التعبير عن هويتها القومية وممارسة ثقافاتها بحجة الخطر على العروبة ووحدة أراضي الوطن العربي !!. كما في موقف العديد من الوجوه الفكرية والثقافية العربية إزاء القضية الكردية في سوريا والعراق (أو الأكراد الذين يعيشون على أرضهم كردستان التي ضمتها الإتفاقيات الإستعمارية إلى أراضي هاتين الدولتين ، وهم يقتربون من 8 مليون كردي).

لقد فشلت النخب العربية في إيجاد الصيغة الديمقراطية والتوافقية بين الأنظمة العربية في سوريا والعراق والحركة الكردية في هذين البلدين، بل عملت هذه النخب جاهدة على تأطير المشكلة الكردية في الشق الأمني (أو ما دُرجّ تحت ما سموه بالأمن القومي العربي، وكأن هذا الأمن لا يتأثير سوى بإشاعة الديمقراطية وحقوق الإنسان في البلد؟)، وكان للحكم الأدلوجي البعثي في كل من سوريا العراق الباع الطويل والإرث الكبير في قمع الشعب الكردي وحجب حقوقه ومطاليبه عنه ووضعها في إطار تابو "المساس بالوحدة الترابية والخطر على الأمن القومي العربي". وهي العقلية التي ما زالت رائدة للآن بمباركة وتنظير إيديولوجي

من بعض المثقفين والنخب العربية بحجة الوقوف في وجه المشروع التقسيمي الغربي / الإستعماري الهادف إلى تجزئة الدول العربية وفق تصوراتهم، وعندما تتحرك النخب القيادية والفكرية الكردية لبناء تحالفات مع القوى الخارجية بعد يئسها من الإصلاح الداخلي وعملية التغيير الداخلية تتحرك الأقلام النخبوية العروبية لتأليب الرأي العام العربي والشعوب العربية على الشعب الكردي بوصف الأخير طابور خامس للأعداء لا يأمن شره وغدره بأمة العرب، وهذا ما تبدى مؤخراً في التحالف الكردي العراقي مع قوى التحالف الأنكلوـ أميركي للتخلص من النظام الديكتاتوري المجرم في بغداد والذي دفن ما يقارب من نصف مليون كردي تحت الأرض ودمر البلاد الكردية تحت سمع وبصر (ومباركة...) بعض النخب العربية التي كانت تحضر في ذلك الحين موائد الطاغية وتحتفل معه بنخب الإنتصار القومي الزائف.

الأمة الكردية كأمة واحدة ومكتملة المقومات، لها الحق الكامل في إقامة التحالفات الخارجية للتخلص من الظلم والطغيان الداخلي وفقاً لمصلحة أبناءها، فلولا الحماية الدولية (التي قادتها الولايات المتحدة وبريطانية) لمنطقة كردستان العراق لكان النظام الصدامي قد فتك بال.. 4 مليون كردي تحت نظر الدول العربية والإسلامية الشقيقة. فمن يُعيب على القوى الكردية تحالفاتها السياسية والإستراتيجية مع القوى الدولية المتنفذة إنما:

1 ــ يمارس الوصاية الأبوية(الإحتواءية التي لا تعترف بوجود أو حق الإستقلال للأمة الكردية)، بينما يسمح لنفسه بالحوار وإقامة التحالفات مع اللآخرين نيابة عن الجميع، الذين لا يعترف بهم على الخارطة السياسية الداخلية أو الخارجية.

2ــ يقر بوجود الأمة الكردية وحقها في تقرير مصيرها ولكنه يستنكر عليها بناء التحالفات مع الغير كأمة مستقلة قائمة بذاتها لا تقبل الوصاية، هو يرى الكرد من

خلال نفسه ويربط حالهم بأحوله، ولا يرى لهم أي وجود خارج تحالفاته ومشاريعه لأنه بكل بساطة الحاكم والمقتدر بينما الكرد هم المحومون الذين يجب أن يرضوا بالحكم الآتي من خارج حدود جغرافيتهم ومصالح ناسهم.

3ــ بناء التحالفات مع قوى الغرب والولايات المتحدة بشكل خاص هي حكر بالأنظمة العربية ونخبها المّنظرة، و ليس لشعب يعيش تحت السيطرة والمنع والقمع أن يرى نفسه أهلاً لهكذا علاقات متقدمة(في المنظور التهليلي العربي، إحتفاءً بالرضى الأميركي الذي تتسابق الإقطاعيات العربية لنيله في حرب خفية).

وبإقتراب الولايات المتحدة من الجميع و قضاءها على أعتى الأنظمة الشمولية في التاريخ بدا الإفلاس النخبوي العربي ظاهراً سيما بعد أن لوحّ الأميركان بالعصا الغليضة التي إستخدموها في سحق عصابات صدام حسين التي سميت ظلماً بالدولة والمؤسسات، بدت النخب تجتر أحاديث الوحدة الوطنية والإصلاح والديمقراطية وقبول الآخر في لعبة جديدة علها تفلت من التدخل الخارجي (التحرير للشعوب المضطهدة المنبوذة)، فهل سترجع حقاً عن قواعدها الإيديولوجية التي لم تجلب على البلاد والعباد سوى الكوارث والحروب والفقر المدقع أم ان التغيير الخارجي سيكون البديل العاصف الذي سيجتاح القواعد الإرتكازية للإرهاب الداخلي ويغيره بشكل بنيوي شامل وكامل و...إلى الأبد ؟.

نردد مع الدكتور سعد (نعم بيد عمرو....إن لم تسارع أيدينا إلى التغيير).....

30/8/2003
www.elaph.com

العراق العربي وجولات حرب تصفية الحسابات بين أميركا والإسلام الجهادي :
كردستان العراق : هل مازال خيار الإنفصال قائماً ؟

هوشيار زيباري ، الكردي وسليل عائلة زيباري المعروفة ، وزيراً لخارجية جمهورية العراق الفيدرالية(كما يأملها الأكراد، وإذ كانت لم تعلن كفيدرالية بعد)، هكذا في تقسيم الحقائب الوزراية على الأساس العرقي و الطائفي (الأنجع والأكثر تمثيلاً لمساحة الشعب العراقي، مهما سفسط البعض) كانت الحصة الكردية. والتي شملت إيضاً حقائب الصناعة و الأشغال والبيئة والري، وهي المجموعة الكردية في الحكومة العراقية الجديدة بعد سقوط النظام الديكتاتوري الشمولي في بغداد (ونعود لنهمس في الأذن الكردية: إنها غير كاملة لعدم تمثيلها الكرد الإيزيديين)، فالمشاركة الكردية في حكومة المركز العراقية والذهاب إلى بغداد والإنطلاق منها إلى العالم يعتبر إنتصاراً للحركة التحررية الكردية التي ناضلت دهراً طويلاً قدم الشعب الكردي خلاله بحوراً من الدماء والدموع وتعرضّ للقصف والموت المبرمج من النظام السابق تحت سمع وبصر العرب والعالم (بل إن بعض الأنظمة العربية شاركت عملياً في جريمة تخريب كردستان وتشريد الشعب الكردي)، هكذا ينحدر الكرد للمرة الأولى من جبالهم ليترعوا عنهم ألبسة (الشال والشابك) وبنادق الكفاح والحرب ويلبسوا بدلات الدبلوماسية

والإعمار، ليدافعوا بكل قوتهم وإمكانياتهم عن كردستانهم والعراق الكبير الجامع لهم ولأخوتهم العرب وبقية الموزاييك العراقي....

الحرب التخريبية التي تشنها الفلول الإرهابية من أزلام صدام وإرهابيي القاعدة وأنصار الإسلام ضد قوات التحالف والشخصيات العراقية الوطنية(وكان آخرها مقتل القائد الشيعي العراقي محمد باقر الحكيم)، و تخريب الخدمات المدنية كأنانبيب المياه العذبة ومحطات الكهرباء وخطوط النفط العراقي ، تهدف إلى تدمير الدولة العراقية الجديدة والإجهاز على المنجز الحضاري الكبير الذي كان في **2003/4/9** بالقضاء على أشرس أنظمة الموت الجماعي في الدنيا.

المنظمات الإسلامية التخريبية (والتي تتلقى الدعم الإمدادي والبشري من بعض الأنظمة الإرهابية الجارة للعراق) تعمل على نقل معركتها العالمية إلى العمق العراقي لتصفية حساباتها مع الولايات المتحدة الأميركية، وحسب بعض المصادر فإن أكثر من **3000** عنصر جهادي قد دخلوا العراق من الحدود السعودية لمحاربة القوات الأميركية وزرع العراق بعمليات التخريب والدمار: مثلما كان في نسف مقر الأمم المتحدة بالسيارات المفخخة و تفجير صحن مرقد الإمام علي بن أبي طالب المقدس الذي أودى بحياة مايزيد على **100** شخص بريء بينهم الزعيم الشيعي محمد باقر الحكيم الذي فتك صدام بعشرات الأشخاص من أخوته وأعمامه في السابق. فالتنظيمات الجهادية (على رأسها تنظيم القاعدة الإرهابي) بدأت في التجمع في العراق لتحويله إلى بيئة أفغانستان جديدة تنطلق منها كل خطط الإرهاب الدولي، وتكون مركزاً عالمياً لتدريب وتخريج الكوادر الإرهابية (سيما وإنها قريبة من السوق الإمدادية/اللوجستية المتمثلة بالدول العربية المشرقية)، ولعل التخبط الأميركي في ضبط الأمن وتشديد الحراسة على حدود العراق يسهل عمل هذه المجموعات، ويأتي الحل في تسليم الحكومة العراقية الجديدة ملف الأمن

والسيادة الداخلية للتعامل مع هذه التجمعات التخريبية بشدة وحزم ووفقاً للمنظور العراقي العارف بشعاب العراق ونفسية أهله. وهو الحاصل الآن في كردستان التي تشهد مدنها إستقراراً فريداً ونسبة جد ضئيلة من أعمال التخريب والإغتيال والجريمة المنظمة التي تقوم بها هذه المجموعات الأجنبية.

المشاركة الكردية في تسيير وبناء الدولة العراقية الجديدة أزعجت الكثير من القوى الإقليمية الطامعة في الجسد العراقي النازف، فبدأت تلوك الإتهامات هنا وهناك حول النية الكردية في الإنفصال عن العراق وتشكيل الدولة الكردية المستقلة في الإقليم الكردي الجنوبي أو الإستحواذ الكامل على القرار العراقي، ومن ذلك ما أطلقه رئيس الوزراء التركي "الإسلامي" رجب طيب أردوغان في تعليقه على تصريحات وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري الرافضة لإستقبال الجيوش التركية عندما قال أردوغان إنه يعتبر تصريحات زيباري شخصية لا تمثل سوى قائلها !؟.

الدول الجارة لا تخفي حقدها على الحجم التمثيلي للأكراد في العراق الجديد، فالعرب يعتبرون إن ذلك يشكل خطراً على عروبة العراق (التي مثلها زيباري الكردي في إجتماع جامعة الدول العربية..) ولا يخفون هلعهم من مساحة التمثيل الكردي والشيعي في السلطة العراقية الجديدة، أما الأتراك فلا يخرجون من خطهم التاريخي المعادي للوجود الكردي، ليسّ فقط في كردستان الشمالية التي يحاولون منذ **80** سنة إبتلاعها وتتريك أهلها، لا بل كذلك في بقية أجزاء كردستان الأخرى وبشكل خاص في كردستان العراق، التي إقترب أهلها من نيل حقوقهم القومية المشروعة التي ناضلوا في سبيلها عشرات السنيين وقارعوا من أجلها أشرس أنظمة الموت في العالم.

والحال، فإن الأكراد وهم في أفضل مواقعهم الدفاعية والتفاوضية مع سلطة المركز منذ الربط التأسيسي بين ولايتي البصرة العربية والموصل الكردية عام 1932 م ــ وكردستان هي ما عليه الآن من إستقرار وإزدهار إقتصادي نسبي ــ يملكون كافة الخيارات الأخرى بما فيها الإنفصال وتشكيل الدولة الكردية المستقلة، ذلك الحلم الذي يراود أمة الكرد منذ مئات السنين والذي من أجله ضحى مئات الآلاف من الشباب والشابات الكرد بأرواحهم، فبإستمرار السيناريو الدامي الحالي وحالة التخبط التي يمر بها العراق العربي وتحوله تدريجياً إلى ساحة حرب مفتوحة بين قوى الإسلام الجهادي والولايات المتحدة الأميركية وبروز القوى الأصولية في الشارع العربي ومناداتها بشعارات الإسلام السياسي لا يملك الكرد سوى التفكير بكل الخيارات لدرء أخطار تمدد السيناريو الدامي إلى كردستان والتورط في المواجهة مع القوى الإرهابية الخارجية، وذلك لن يكون سوى، بدايةً، بتحديد الصيغة التعاملية مع العراق العربي بالفيدرالية الإختيارية، وكذلك، وهذا هو الأهم، رفض التدخل الإستعماري التركي في شؤون العراق وكردستان وإفهام الحلفاء بإن التدخل التركي يعني فقدانهم لأهم حليف لهم في العراق والمنطقة و الدخول في دوامة رعب ومواجهات بين الأتراك المُحتلين والشعب العراقي ككل، وهو ما حذرّ منه الوزير زيباري وبقية أعضاء مجلس الحكم والحكومة العراقية عرباً وكرداً، لكن مع كل هذا وذاك، يبقى الخيار الكردي مفتوحاً وفقاً لما تمليه مصلحة الشعب الكردي فقط.....

2003/9/11

www.elaph.com

حكمة "لا أصدقاء سوى الجبال" مازالت نافذة :
جلب عسكر تركيا أو الطعنة الأميركية الرابعة في الظهر الكردي!

في مقالة كنت قد نشرتها في صحيفة إيلاف الإلكترونية في 25 /3/2003 وكانت بعنوان (لم ينسوا بعد حكمتهم الذهبية"لا أصدقاء سوى الجبال" : الأكراد : هل ستتمخض الحرب الحالية عن تحالف إستراتيجي بين الأكراد والأميركيين؟) ، توقفتُ فيها عند الدور الكردي في الحرب الأميركية ضد النظام الصدامي، ذلك الدور المحوري والذي لولاه لكانت قوات التحالف قد واجهت مشاكل وتحديات حقيقية كلفتها اعداداً كبيرة من الضحايا والخسائر، الدور الكردي كان قد حلّ إستراتيجياً (أو تحالفياً) محل الدور التركي أو ذاك الدور الذي كان من المفروض أن تقوم به تركيا كحليف إستراتيجي ثابت للأميركان في المنطقة، وكنت قد طرحت في المقالة الآنفة الذكر رؤية أولية لسيناريو تحالفي بين الكرد (ضمان الإستقرار في العراق والمنطقة) من جهة وبين السياسة الأميركية الجديدة في الشرق الأوسط من جهة أخرى، وهي السياسة الجديدة التي إبتدعتها واشنطن بعد الهجمات الإنتحارية عليها في 11 سبتمبر 2001 م وُعرفت لاحقاً بسياسة الضربات الإستباقية أو وأد المخططات الإرهابية في بلدان المنشأ قبل وصولها الأراضي الأميركية كما حدث في كارثة 11 سبتمبر.

لكن ما يحدث الآن ، وبعد 6 أشهر من هذا الكلام، يجعل المرء يراجع نفسه في ظل السياسة المتخبطة التي تسييرها واشنطن في العراق ، فما الذي يحدث الآن في العراق ، وكيف تتعامل القوات الأميركية مع الشعب العراقي والتركة المحطمة التي خلفها نظام الديكتاتور صدام حسين (والتي تسمى تجاوزاً بالدولة والمؤسسات) ؟.

الظاهر إن الولايات المتحدة لم ترسو بعد على إنتهاج سياسة واضحة تجاه مستقبل العراق وصيغة الحكم والإدراة فيه وكذلك كيفية التعامل الأميركي المستقبلي مع قيادته أو إنهاء حالة الإحتلال العسكري وتحديد الشكل النهائي للعلاقات الأميركيةــ العراقية(والتي طالب البعض بتعميقها ورفعها إلى درجة إستراتيجية، بما في ذلك إنشاء قواعد عسكرية أميركية ثابتة في العراق) ، فالتردد في إعلان شكل العلاقة مع العراق القادم وتحديد مدة الإحتلال وموعد الإنسحاب العسكري وإقامة الإنتخابات الشعبية في العراق لتعريف الرئيس والبرلمان والدستور، والغرق قبل كل هذا وذاك في عماء المواجهة المفتوحة مع التنظيمات الإصولية العالمية والتي وجدت في العراق ساحة مواجهة كبرى لتصفية حساباتها مع واشنطن (أنظر مقالنا في إيلاف : العراق العربي وجولات حرب تصفية الحسابات بين اميركا والإسلام الجهادي، كردستان العراق : هل ما زال خيار الإنفصال قائماً؟ 11 سبتمبر 2003) ، يجعل من السذاجة القول بسياسة واضحة ومنهجية للإدراة الأميركية في العراق ، فرغم مرور ستة أشهر على سقوط صدام وطغمته إلا أن الوضع السياسي والإمني والإقتصادي في العراق يزداد سوءاً و توتراً يوماً بعد يوم ، فالخسائر الأميركية تزداد والتنظيمات الإرهابية الداخلة في الساحة العراقية نجحت بخلق جو من الفوضى واللاإستقرار،

بل زادت على ذلك إختراقاً بنجاحها في إغتيال شخصيات كبيرة مثل محمد باقر الحكيم وعقيلة الهاشمي وسيرجيو دي ميلو كما حاولت إغتيال آخرين.

إرتكبت الولايات المتحدة عدة أخطاء قاتلة وبنيوية في إدارة الأزمة في العراق ليس أقلها خطورة تسريح أعضاء الجيش العراقي وأجهزته الأمنية وقطع الأموال عن أسرهم وهم الخبراء بدقائق الشأن الأمني العراقي، وكذلك ترك الحدود العراقية مع الجيران مفتوحة مما اعطى المجال للقوافل الإرهابية لدخول العراق بكل سهولة وإعمال التخريب في بنيته وأهله.

ولتحسين هذا الوضع ، أو للتهرب من مواجهة تبعات هذه الفوضى ، قررت الولايات المتحدة إشراك الأسرة الدولية معها في إدارة العراق وإعادة بناءه كما يقال دائماً ، لكن ثمة شرط واضح وحيوي لعملية البناء هذه وهي إستعادة الإستقرار والهدوء في المجتمع العراقي والقضاء على مسببي عمليات التخريب والفوضى في البلد ، لهذا قررت واشنطن الإستعانة بقوات صديقة ومن ضمنها قوات عسكرية تركية يقدر عددها حالياً بعشرة آلاف جندي (وقد وافق البرلمان التركي على الطلب الأميركي في 7 أكتوبر الجاري) .

لا يخفى على أحد حجم الأطماع التركية في العراق وتحديداً في الموصل وكركوك (وكان المسؤولون الأتراك قد صرحوا مراراً ، عشية الحرب الأميركية في العراق، إن لتركيا حقوقاً تاريخية في هاتين المدينتين، وإستندوا في ذلك على إتفاقية 5 حزيران 1926 بينهم وبين الإنكليز)، فإستقدام القوات التركية إلى العراق يفتح باب الصراعات الإقليمية والداخلية على مصراعيه، والأتراك لهم مطامعهم الواضحة في الجسد العراقي النازف كما إن أجندتهم لا تبدو خافية على أحد للعب دور أكثر تأثيراً في تشكيل خريطة الحكم والتسيير والمشاركة في الدولة العراقية الجديدة وهو الدور الذي يتناسب عكساً مع الدور الذي يأمل الأكراد

لعبه في العراق الجديد ، والذي حددوا إطاره العام والخارجي بالفيدرالية أو الإتحاد الإختياري مثلما يعلنون ، فتركيا تريد أن تتدخل في كردستان وتفرض كلمتها على الأكراد بشكل عملي وأكثر حسماً عن طريق تهديدهم بوجود قواتها في مناطقهم أو بالقرب منها ، وهو ما قد يشكل بداية مواجهة كاملة مع القوى الكردية وفي كردستان العراق وكذلك بقية الأكراد في أجزاء كردستان الأخرى (فيما لو هاجمت قواعد مؤتمر الحرية والديمقراطية الكردستاني) ، كما إنه سيكون بمثابة الضربة القوية لمشروع الإستقرار الذي تجتهد واشنطن في تعميمه على العراق وتضرب الأمثلة بالمنطقة الكردية كشاهد حاضر على إمكانية تحسين وتهدئة الأوضاع الأمنية والحياتية في عراق الغد، فأي تدخل تركي في شؤون الإقليم الكردي الذي يتمتع بالإستقرار سيؤدي ، والحال هذه ، إلى زعزعة الإستقرار وبدء المواجهات اليومية بين الأكراد والأتراك ، يقول الصحافي العربي حازم صاغية فيما يخص هذا الموضوع في مقالة له (الحياة **14** أكتوبر **2003**) " دخول تركيا المرفوض من أكثرية عراقية ساحقة ، يُخضع العراق لسلطة غير التي تحكم الأجزاء الأخرى ، يفتح شهية باقي البلدان الحدودية لدخول العراق ، أو لزيادة التدخل فيه ويحول المنطقة الكردية ، وهي حتى الآن الحلقة الأقوى في سلسلة العراق الجديد ، إلى أضعف حلقاته".

المسؤولون الأمريكان قالوا إنهم لن يغدروا بالأكراد هذه المرة ، كان ذلك أثناء التوطئة للحرب ، بعضهم زاد على ذلك بأن الأكراد لهم أصدقاء كثيرون غير الجبال ، لكن بخطوة الموافقة على تدخل تركيا الكمالية (التي تستعمر نصف وطن الأمة الكردية)، تكون الولايات المتحدة قد بدأت في التخلي ، مرة أخرى ، عن الأكراد ، وهي بذلك توجه طعنة رابعة في الظهر الكردي :

ـــ الطعنة الأولى كانت عام **1975** م حينما هندسّ هنري كيسنجر إتفاقية الجزائر بين صدام حسين وشاه إيران، بحضور الرئيس الجزائري هواري بومدين، حيث إنهارت الثورة الكردية في كردستان وتكبد الأكراد فصولاً أخرى من المعاناة والتشرد وملاقاة الموت في أكثر من جبهة و بلد..

ـــ الطعنة الثانية كانت عام **1991** م حينما أوزعت للأكراد والشيعة بالإنتقاض على حكم صدام حسين بعد هزيمة قوات الأخير في حرب الخليج الثانية، موحية بتدخلها إلى جانبهم للمساعدة في التخلص من نظام بغداد، لكنها تخلت عنهم وأعطت الفرصة لصدام لكي يفتك بالأكراد والشيعة ويقتل مئات الآلاف منهم ويٌشرد مليوني كردي على الحدود الدولية.

.ـــ المرة الثالثة كانت عام **1999**م حينما تواطئت مع تركيا في تسليم قائد الثورة الكردية في كردستان الشمالية عبد الله أوجلان إلى تركيا، في عملية قرصنة خسيسة تركت ذكرى سوداء غائرة للأميركان في نفوس الشعب الكردي..

إضافة لفصول أخرى كثيرة، منها التعاون مع شاه إيران في إنهاء وجود جمهورية كردستان في كردستان إيران وإعدام قائدها القاضي محمد، والسكوت على جرائم صدام ضد الشعب الكردي في حلبجة والأنفال وكذلك التغطية على جرائم الحرب التي ترتكبها تركيا في كردستان المركزية في حربها المنهجة ضد الشعب الكردي هناك.

الولايات المتحدة الأميركية لا تملك رصيداً كبيراً من المحبة لدى الشعب الكردي، وهي بسماحها لتركيا بالتدخل في العراق وكردستان على هواها تكون قد إرتكبت خطئاً آخراً (بتعبير أدق : جريمة أخرى) بحق الشعب الكردي، وعليها حينئذ تصنيف الكرد أيضاً في خانة (الذين يكرهوننا) وعندها لا يحق لها،

كما يكون من السذاجة أيضاً، التساؤل لماذا يكرهوننا ؟، فهل سترتكب الولايات المتحدة هذه الخطيئة بحق الكرد وتطعنهم في الظهر للمرة الربعة ؟.

elaph
2003/10/15

أكاديمية الحرب المقدسة..!

في زيارته الأخيرة إلى المملكة العربية السعودية ، أشارّ المستشار الألماني غيرهارد شرويدر إلى إمكانية أن تأخذ حكومته قراراً بإغلاق أكاديمية الملك فهد في بون وذلك لوجود معلومات تقول بأن للأكاديمية المذكورة إرتباطات مع بعض الجهات الإصولية المتورطة في أعمال عنفية في عدة جهات من العالم ، بينها تنظيم القاعدة الإرهابي العالمي الذي يقوده المنشق السعودي أسامة بن لادن .

حيثيات الإتهام الألماني هذه تقول (كما بينتها صحيفة زود دوتش تسايتونغ يوم **2003/10/23**) بأن الأكاديمية السعودية الموجودة في بون والتي تقوم بتربية وتلقين ما يقارب من **450** تلميذاً الدروس الدينية قد خالفت القانون الألماني(بحسب تقارير دائرة حماية الدستور: المخابرات، في النسخة العربية !) وذلك :

1ــ إقامة علاقات مع أحد المصريين المتهمين بالتورط في العملية الإرهابية التي طالت منتجعات سياحية في جزيرة بالي الإندونيسية(والتي خلفت أكثر من **200** قتيل أغلبهم من السياح الأستراليين) .

2ــ العثور على بعض الكراسات "الدعوية" التي تشيد بمفهوم الجهاد(الحرب المقدسة) والعمليات الإنتحارية .

3ــ دعوة أحد المدرسين الجمهور في خطبة يوم الجمعةــ بداية هذا الشهرــ إلى محاربة اليهود والصليبيين والغرب الكافر ، وتلبية نداء الجهاد وفق قاعدة الولاء والبراء المعروفة !.

الصحافة الألمانية ، والرأي العام الألماني تالياً ، يتحدث ومنذ عدة أيام عن هذا الموضوع والذي جلب معه مسألة إندماج الأجانب في المجتمع الألماني إلى الواجهة الإعلامية من جديد ، وجاءت الإنتقادات ضد السياسة الفاشلة التي تتبعها حكومة التحالف الحاكم (الإشتراكي الديمقراطي والخضر) وذلك لعدم تعرضها وتعاملها مع هذه المسألة بطرق شاملة تستوعب الأعداد الكبيرة من المقيمين(المسلمين، في تعدادهم الأعظم..) من ناحية إدماجهم في المجتمع الألماني وتعليمهم اللغة الألمانية(التي لا يتقنها قسم كبير منهم) ، وللحقيقة فإن بعض الجمعيات الإسلامية تقوم بعمل مضاد يحد من فاعلية الخطوات التي تحاول الحكومة قطعها في هذا المجال ، فمنظمة مثل(مللي كورنوس) التركية ، والتي تظم تجمعاً كبيراً (حوالي **51** جمعية إسلامية مسجلة) ، تطرح أجندة أخرى على أعضاءها والمتعاطفين معها ، وهي أجندة تدعو إلى التقوقع والإنزواء وترسيخ ثقافة رفض الآخر من منطلق تكفيري واضح ، كما تقوم بنشر كراريس ومجلات ودوريات دينية يغلب عليها طابع التحريض والتركيز على جوانب معينة في الدين الإسلامي "لخلق أفكار معينة عن الكمال والحقيقة المطلقة في مواجهة الآخر الناقص والكافر" مثلما إستنتج أحد الباحثين الألمان المهتمين بمتابعة الحركات الإسلامية ، وهذه النشاطات تمهد (في تهيئة أولية ، قد تبدو بسيطة..) إلى خلق عقلية جامدة ترفض الإعتراف بالآخر أو الحوار معه من جهة الند للند ، وهي كذلك تربية خطيرة تبخس بمفهوم وشعور المواطنة والإنتماء للبلد ، خصوصاً وأن قسماً كبيراً من هؤلاء الصبية يحملون الجنسية الألمانية ، حيث أن هذه المدارس الدينية (التابعة لمثل هذه الجمعيات) تلقنهم أفكار دينية تعود بهم إلى"إصول" بدائية وتربطهم بواقع ديني/نصي يُخْرجهم من الزمان والمكان ويضعهم في حالة غيبوبة وجودية تقول إن الدين هو الوطن ، وأن الشمولية والكلية المطلقة في الفكرة والإعتقاد يبزّ(مما لا يدع مجالاً للشك)

الإنتماء الوطني للشخص المسلم، فتغدو التطبيقية الحقة للشريعة الإسلامية هي وطن الفرد المسلم ، أينما كانت(وهي فكرة سحرية تضادد الواقع المعاش كما يبدو) ، وبذلك تبدأ ثقافة رفض الآخر (والتي تؤسس فيما بعد لثقافة كره الآخر) بالظهور بين فئات الشباب المسلم في ألمانيا ، وهو ما نوه إليه البروفيسور بسام طيبي في كتابه القيم(المسلمون المهاجرون: فشل عملية الإندماج) ، وقد باتت الدوائر البحثية والأمنية في ألمانيا أكثر تشدداً وحذراً في مراقبة نشاطات هذه الجمعيات والقائمين عليها ، فأصبحنا نقرأ مقالات وأبحاث شتى في الصحافة الألمانية حول تنامي بعض التيارات المتشددة الرافضة للآخر في المجتمع الألماني وإمكانية العمل على الحد من إنتشارها بين الجمهور المسلم في البلاد، ومطالبة الحكومة الألمانية بالتعامل مع هذه الإتجاهات بطرق جدية قد يأخذ فيها الحزم والشدة مكانه القصي ، لذلك فإن قضية أكاديمية الملك فهد والتي يقوم عليها بعض الدعويين الإصوليين سيكون البينة الأولى التي تظهر حزم الألمان أمام خروقات بعض المنظمات والمؤسسات للقانون الألماني ولجو التعايش السلمي بين الشعب الألماني والفئات المهاجرة إلى هذه البلاد .

ويبدو أن الحكومة الفيدرالية الألمانية قد وصلت إلى حل ما بخصوص هذا الموضوع وهو مراقبة نشاطات الأكاديمية عن قرب(بما في ذلك المساهمة في وضع المناهج التعليمية للطلاب) وإبعاد كافة العناصر الدعويّة الجاهلة عنها ، لكن يبقى في المقابل أن تأخذ الحكومات العربية إحتياطاتها في متابعة مناهجها التعليمية والقائمين عليها خصوصاً وإن إمكانية إغلاق الأكاديمية السعودية في بون(على خلفية تجاوزات قانونية تتعلق بالمفصل الحساس: الحرب الكونية على الإرهاب) يأتي كحادث ثاني يبين مدى الخلل والتسيب الحاصل في العملية التربوية في العالم العربي إذ علمنا إن الوقت لم يمض طويلاً بعد على إغلاق مركز زايد للتنسيق

والمتابعة في أبو ظبي ولنفس الأسباب الحاضرة الآن في حيثيات الإتهام الألماني ، فهل من ٌمتعض ، ثمّ ، هل من متابع حقاً؟؟.

www.elaph.com 2003/10/30

جديد الإيديولوجية الشمولية :
أخيراً : الإعتقال الإستباقي !

مسعود حامد ، طالب صحافة كردي(سنة ثانية ، كلية الصحافة ، جامعة دمشق) أعتقلته أجهزة المخابرات السورية بتاريخ **2003/7/24** وهو في قاعة الإمتحانات داخل بناية الجامعة ...، وكعادتها (العريقة والمتأصلة) لم تسم المخابرات التهمة الموجهة إلى الطالب حامد كما لم تعطه حق الدفاع عن نفسه عن طريق توكيل محام أو الإتصال بأهله (العالم الخارجي : إذ أن الداخل إلى أقبية الفروع الأمنية في سوريا مفقود ومقبور حتى تحين مشيئة الرحمن ويخرج : إما نصف إنسان أو جثة هامدة !) .

حامد الذي أعتقل على خلفية مشاركته في المظاهرة التي نظمتها بعض الأحزاب الكردية في دمشق أمام مقر منظمة اليونسيف لرعاية الطفولة في **2003/6/25** وكان أبطالها بعض " العيّنات " من أطفال المناطق الكردية الشمالية ، الذين سُحبت من أسلافهم الجنسية السورية ذات يوم أسود في عام **1962** م ولا يعرفون السبب الذي يجعل " حكومتهم " المحترمة تستمر في حرمانهم من حمل جنسية الوطن الذي يستظلون بظله ولم (ولن : في حال بقائهم بدون أوراق شخصية) يعرفوا سواه أرضاً ووطناً ، هل ثمة من سبب واضح ومقنع حقاً(والكلام لجماعة{ الإصلاح} بالتقسيط.) غير العنصرية والحقد القومي البغيض ؟

والحال ، ولكي لا ننجر إلى غياهب معاناة أكراد سورية ، إن طالب كلية الصحافة الكردي هذا كان قد شارك في المظاهرة تلك وصور بعضاً من جوانبها ونشر " غسيله " ذاك على حبال بعض المواقع الإلكترونية الكردية السورية في

المهجر ، فما كان من " القوى الساهرة على أمن الوطن والمواطن " سوى أن" شحطته " من داخل حرم جامعته التي يدرس فيها علوم الصحافة(على أصولها !!) وأودعته أحدى الأقبية مع تهيئة ظروف الإقامة من ضرب وتعذيب وإهانة ! .

حزب يكيتي الكردي في سوريا (الذي كان من منظمي مظاهرة الأطفال الكرد) وفي بيان له وزعه بعنوان (الأجهزة الأمنية السورية مستمرة في طغيانها) قال عن مصير الصحافي الكردي الشاب مايلي " حامد مسعود : أعتقل من قبل الأمن السياسي في **2003/7/24** بينما كان يقدم إمتحاناته الجامعية في كلية الصحافة ، تعرض أيضاً للتعذيب الجسدي ، ولغاية اليوم لم يسمحوا لذويه بزيارته ، ولم يقدم إلى المحكمة ، وضعه مجهول ..." .

الأجهزة الأمنية القمعية وبعض مراكز القوى في النظام السوري (الذي يمر حالياً بظروف إقليمية ودولية غاية في الصعوبة والدقة) لم تتخل بعد عن عقليتها الإعتقالية/الإستئصالية ، فهي مازالت تعتقل المواطنيين بدون رقيب وحسيب وتكيل لهم التهم الستالينية التافهة ، بل زادت على أعمالها السابقة بإبتكار إسلوب جديد وهو : الإعتقال الإستباقي (الذي هو غير الإعتقال بالشبهة) ، وهي في هذا الإبتكار الحديث تعمد إلى ضربة إعتقالية/ إستباقية ضد الخصم قبل أن يبادر إلى رفع قلمه أو صوته عالياً ب...الشكوى ومناجاة الإصلاح(الذي عّلت وصدحّت الحناجر بمنجزاته وقوته وشروطه وظروفه و و و ...بينما هو في علم الغيب بعد !).

فجهاز الأمن السياسي (أحد الأجهزة السبعة الرهيبة) عمد إلى تطبيق هذا المبدأ على حالة الطالب حامد ، فهو بادر إلى إعتقاله وهو مازال في المهد (عفواً..قاعة الدرس !) قبل أن يشتد عوده ويغدو خارج السيطرة كالعشرات غيره من الكتاب والصحفيين السوريين خارج سوريا ، وهو مبدأ حديث ربما يكون ـــ

تماشياً مع مواكبة التطوير والتحديث ــ مقتبساً من أدبيات المحافظيين الجدد في أميركا وضرباتهم الإستباقية الجديدة الهادفة إلى" دمقرطة العالم الشرق أوسطي المتخلف : مستنقع تفريخ الإرهاب الدولي!".

كان البروفيسور عارف دليلة ، استاذ الإقتصاد في جامعة دمشق ، قد تلقى إحدى الضربات الإستباقية هو ومجموعة من صحبه ذات يوم ، عندما تجرؤا بالنقد ومحاولة إجتياز الخط الأحمر في مساءلة " رجالات الدولة " عن حال الإقتصاد والسياسة (أعتقل الدكتور دليلة في **2001/9/9** م وحكمت محكمة أمن الدولة عليه بعشر سنوات سجن وتجريده من كل حقوقه المدنية والسياسية) .

الوعد الإصلاحي تعثر كثيراً وهو لم يزل وعداً شفاهياً ، والديمقراطية مازالت بعيدة عن التطبيق في ولاية العهد الجديد : فالنظام يتخبط داخلياً(بزيادة جرعات القمع والترهيب ضد مواطنيه) وإقليمياً (بعدم رغبته في فهم التوازنات الجديدة ولعبه لعبة خطرة مع الأميركان القادمين بكل جبروتهم إلى المنطقة لتغييرها) وبين كل هذا وذاك ينتظر الناس (الفقراء ، المسحوقين ، المجردين من المواطنة ...) الفرج على باب .....العطار ، ربما!!.

www.amude.com
24/11/2003

لإجبار الأنظمة العربية على إحترام شعوبها :
ربط المساعدات الإقتصادية بالإندفاع السلطوي نحو الديمقراطية...

بعد ظهور تقارير التنمية العربية وإنكشاف المحجوب و المسكوت عنه ، بدا الواقع المظلم الذي تعيشه الشعوب العربية عياناً لكل متابع وكذلك لقسم كبير من الشعوب العربية (القسم الذي يقرأ الصحف ويتابع القنوات الفضائية ، حصراً...).

لقد أظهرت هذه التقارير الحالة المزرية التي يعيشها العرب في دولهم الممتدة من المحيط إلى الخليج ، فرغم الثروات الهائلة التي صدرتها الدول العربية إلى الخارج وقبضت ثمنها عملات صعبة تقدر بمليارات الدولارات (بترول ، محاصيل زراعية ، مواد خام ، ثروات باطنية ...الخ) إلا أن التقدم الإقتصادي والتقني والترفيهي وكذلك الحضاري شبه معدوم بل هو في تراجع مستمر ، فالحالة المعيشية ومحصول دخل الفرد العربي تراجع وعاد القهقرى وبشكل مرعب منذ عام **1980** م .

بينما شهدت دول العالم (حتى الأكثر فقراً منها ..) تطوراً وتقدماً واضحاً ومضطرداً في الكثير من الميادين الحياتية التي كبا فيها العرب . والسؤال (الهاجس/البعبع..) لماذا هذا التراجع والإنكفاء العربي في ميدان التقدم والإزدهار الحضاري ؟ ، وماهي الأسباب الحقيقية لهذا التخلف المشاركي في الإندفاع الحضاري للبشرية ؟ .

والحال إن الجواب سيكون تحت بند واحد وأوحد (قد تتفرع منه بنود ثانوية، لاحقاً) ، وهو الإستبداد السياسي وسيطرة الإيديولوجيات المتأخرة على ميادين الحياة والسياسة والعمل والتي نتجت عنها : الإحتكارية السلطوية للإقتصاد وإلحاقه بماكينة الشعارات الماضوية الجوفاء ! .

لقد لعبت الدولة القطرية العربية ومنذ تكوينها المؤطر بالحدود الدولية الحالية على أوتار غريبة للإستمرار في سياسة تجهيل وإستبعاد شعوبها من خريطة أخذ القرار والإشتراك في رسمه ، فقد زايد قسم من هذه الدول الوطنية (أو الإقطاعيات : في توصيف أصدق للحالة ..) على الوحدة العربية الكبرى وبناء الدولة العربية الرائدة وتطبيق " الإشتراكية " و" الحرية " فيها وفق نظريات وأطر مستوردة ، كل هذا وهي قابضة بخناق شعوبها (أو رعيتها ..) حارمة إياها من كل الحقوق المدنية والمواطنية ، مصدرة الهموم الحياتية اليومية للمواطن إلى خارج الحدود وملقية مسؤولية تردي أوضاعه وتراجع حالته المعيشية وسحق حقوقه على عاتق الغرب وأميركا في عملية تأثيم مستمرة للقوى الخارجية(الشيطانية ، المتآمرة على العروبة...) وسحب البساط من تحت أقدام القوى الديمقراطية الداخلية وهو الخطاب الذي مازال سائداً و سارياً للآن ، وإن كانت نسبة المخدوعين به قد تراجعت بشكل ملفت ...

ولم تقف الدولة العربية عند هذا الحد (أو أي حد آخر) بل ذهبت إلى الحد الذي غزت فيه بعض الدول الشقيقة ودخلت معها في حروب أتت على أغلب ثروات البلاد وفتكت بالملايين من المواطنيين . هذا في الشق القومي اما في الجبهة العربية الآخرى فقد باشرت بعض الدول العربية بفرض وصايتها على الإسلام بطريقة تعبوية حربية خطيرة ومكلفة : بقدر ماهي ساذجة وبدائية في نفس الوقت ، فراحت هذه الدول تتباكى على الإسلام وأحوال المسلمين في الأرض وبدأت(

تحت ضغوط فتاوي شيوخ الجهاد والغوغاء الواسعة المحيطة بهم) في تجهيز الكتائب السرية وتزويدها بالسلاح والمال لتقف في مواجهة المد الشيوعي الإلحادي " الكافر" (الذي تحول في هذه الأيام إلى حرب صليبية يشنها الغرب الكافرضد العرب : ففي إستفتاء لقناة الجزيرة القطرية قرر **94 %** من المتصلين العرب وجود حرب صليبية تقودها أميركا ضد أمة العرب والمسلمين!) ، وقد خسرت أموالاً طائلة هناك في تلك الأصقاع البعيدة ، ثم إرتد عليها مقاتلوها في لفة إرتدادية خطرة لينهشوا في نحرها ، مستندين (مثل كل مرة..) على الأحاديث والفتاوي التي تحض على الجهاد ضد " الدولة الكافرة" التي لا تطبق شرع الله وتتعاون مع" المشركين" من أعداء الإسلام ! ، بحسب ما تيسر من الفتاوي الموجودة في سوق الفتاوي الجهادية الدعوية المنتعشة هذه الأيام .

ـــ إن الإنهيار الإقتصادي والتأخر الحضاري الحاصل حالياً في العالم العربي تتحمل مسؤوليته أنظمة الإستبداد السياسي العربية ، فهي التي إستخرجت الثروات وجمعتها ومن ثم بددتها في كل حدب وصوب ، وهي التي ساءت التخطيط (إذا كان ثمة تخطيط في الأساس..) وأهملت الزيادة المجنونة في عدد السكان بحيث كثرت الأفواه الآكلة المستهلكة وتضاعفت مراراً ومراراً وبات العدد يقفز إلى الضعف كل **20** سنة فقط ! ،كل هذا وهي ناسية ومتجاهلة المتطلبات الإنسانية البسيطة لكل هذه النفوس من أكل وشرب ومسكن وتعليم ومصدر دخل ...

ـــ الدولة الإستبدادية العربية هي التي صرفت مليارات الدولارات على شراء الأسلحة والإنفاق العسكري ودخلت في مواجهة بعضها البعض في حروب طاحنة ومنازعات حدودية عقيمة ، أو أعلنت حروب الردة على قسم من شعوبها لا لشيء سوى لأنها تختلف إثنياً أو طائفياً عن الفئة المحتكرة للسلطة والإيديولوجيا (كما فعلت دولة العراق بالأكراد في كردستان العراق أو دولة السودان الترابية

بأبناء الجنوب) ، في ظن منها إن هذا ربما يكون الحل/الإبادة الأنجع لحل إشكاليات التنوع الأقوامي والطائفي لديها ، وكانت النتيجة هي الظاهرة الآن للعيان : خراب ديار وفقر يقترب من مجاعة قومية ونتائج عكسية لما أرادته هذه الأنظمة الشمولية (الأكراد أقرب إلى مرحلة الدولة الآن ، وهاهم عسكر الخرطوم الأصوليون يقبلون بممثلي أهل الجنوب صاغرين نادمين) .

ـــ الأنظمة العربية الظالمة حجبت الحريات وكممت الأفواه وطاردت المعارضين والأحرار ظلماً وعدواناً وأقصت شعوبها من الحسبان ، بحيث بات الوطن مزرعة يتصرف فيها الحاكم وحاشيته مثلما يريدون...لا من رقيب ولا من حسيب ...

ـــ الدولة العربية المستبدة هربّت مليارات الدولارات من الأموال الوطنية إلى خارج البلاد(صرح أحد وزراء الصناعة في إحدى الدول العربية الثورية إن حجم الأموال المهربة من بلاده والموجودة في بنوك الخارج يبلغ أكثر من **100** مليار دولار!!) ، بينما الشعوب العربية تعيش في فاقة وأمية وبطالة جماعية ، ومازالت الأموال العربية المنهوبة من الشعوب تُسير قطاعات مهمة من الإقتصاديات الغربية.

ـــ الدولة العربية ، المسيرة من نخب عسكرية ديكتاتورية غير شرعية، أنفقت المليارين على الحركات المحاربة خارج الحدود الوطنية للدولة وأغدقت عليها الأموال الطائلة بدون حساب بينما خلفها جياع محرومين من أبسط مقومات الحياة الكريمة ، نشرت الجهاد والخراب في أصقاع بعيدة ومولت اعمال دموية كثيرة هناك لتصفية حسابات عصبوية وغبية لاوزن لها سوى في الميزان الغيبي السحري ...

فهل يمكن لمثل هذه الدولة أن تقبل أي نوع من الإصلاح الطوعي ، الذاتي ، والحال هذه ؟ .

وكيف سيناضل المواطن العربي (والغير عربي المحكوم من قبل هذه الدولة) لنزع الحقوق المواطنية والمدنية والمشاركية من براثن النظام الحاكم بطريقة سلميّة وحضارية دون أن يلاقي السجن والتعذيب و...القتل ؟ .

والحال ، إن عمليات الإصلاح التي تنادي بها الآن مجموعة من النخب العربية الديمقراطية تلقى مقاومة عضوية كبيرة من لدن هذه الأنظمة ، فالتكوينية الشمولية الرافضة للتغيير والإنتقال إلى الشفافية واللامركزية لهذه الدول يجعل من إستجابتها للإصلاح الديمقراطي أو البدأ في عملية الدمقرطة أمراً شاقاً جداً ، لا بل هو أمر مفروغ منه . وتأتي الدعوة إلى تطبيق ضغوطات حقة وجدية ضد الأنظمة القاهرة لشعوبها كنتيجة طبيعية لرفض هذه الأنظمة الإصلاح السياسي الذي تنادي به النخب الوطنية ، وهو الأمر الذي يشغل الآن الساحة الفكرية والثقافية العربية التي جندت الأنظمة فيها مئات من كتبتها ومُنظريها المُلقمين ...

الدعوة التي أطلقها الرئيس الأميركي جورج بوش بضرورة أن تمارس الولايات المتحدة ضغوطاً قوية على أصدقائها الشموليين والديكتاتوريين وجدت صدى كبير لدى مجموعة من النخب العربية الداعية إلى الديمقراطية الحقيقية ووضع حد لتجاوز الأجهزة الأمنية بحق المواطن البسيط المسالم ، فالأنظمة العربية التي فشلت في التنمية والتحديث (تلك الوعود التي ذهبت أدراج رياح الفساد والنهب) باتت تقف اليوم وجهاً لوجه أمام الولايات المتحدة الأميركية ، التي هزتها التهديدات الإرهابية المنبعثة من الجماعات الإرهابية العسكرية التي خرجتها هذه الدول أو ساهمت في تغذيتها وتأليبها على " الشيطان الأكبر" و" رأس الكفر والبلاء " أميركا ، فوضعت إستراتيجية دفاعية تقوم على نشر الديمقراطية بالقوة

داخل المجتمعات العربية المحكومة بالمناعة الديكتاتورية الوراثية و المتأصلة في الدولة العربية الوطنيةالمستبدة...

سعد الدين إبراهيم ، عالم الإجتماع المصري وأحد المدافعين الأوائل عن حقوق الإنسان في العالم العربي كتب مقالاً نشرته (إيلاف) في **2003/11/29** قال فيه بضرورة أن تساعد الولايات المتحدة القوى الداعية إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني ، وذلك عبر مجموعة من الطرق والإجراءات تكون ربط المساعدات المالية والعسكرية بمدى التقدم السلطوي في الدرب الديمقراطي أحدها وكذلك " ...جعل المعونات والتجارة مشروطة على حكومات الشرق الأوسط (بما فيها حكومة إسرائيل) بإتخاذ خطوة محددة نحو الديمقراطية الكاملة . وهذه الإستراتيجية ليست جديدة ولا شديدة القسوة.

فقد كانت فعالة في إحلال السلام بين مصر وإسرائيل . كما رأينا نجاح هذه الإستراتيجية في أوروبا وبلاد أوروبا الشرقية والجنوبية المتلهفة للإنضمام إلى النادي الأوروبي عندما طُلب منها أمران : قيام الديمقراطية وإقتصاد السوق ، وتلا هذا أن عضوية الإتحاد الأوروبي زادت من **15** إلى **25** عضواً . وأوروبا الآن أكثر ديمقراطية ووحدة وسلاماً وإزدهاراً أكثر من أي وقت خلال القرون العشرة الأخيرة ، وشمل هذا أنظمة تعددية متعددة الأحزاب ، وصحافة حرة ، ومجتمعات مدنية تزخر بالحيوية . وينبغي للغرب أن يدعم التقليد الليبرالي في منطقة الشرق الأوسط .." . ولكن هذا التمني أو العمل الشاق سيصطدم بالجدار السلطوي العازل ، المانع لكل نسمة حرية أو ديمقراطية آتية من الجهة المقابلة ، وللأنظمة العربية طرقها وتكتيكاتها المعروفة لمنع أي شعاع ديمقراطي يرغب بدخول شرق المتوسط . يتابع الدكتور سعد حديثه مركزاً على هذه النقطة " ومن تكتيكات الأنظمة الديكتاتورية في المنطقة تحويل الإنتباه من المظالم المحلية بإثارة الغضب حول

المسائل الخارجية . وهكذا نبذ الديكتاتوريون العرب خطاب بوش من خلال الصحافة التي تخضع لسيطرة الدولة بوصفه بالنفاق والغطرسة ، وبالنسبة لهم كشف عن معايير الولايات المتحدة المزدوجة ، وقالوا ما كان ينبغي للرئيس الأميركي أن يتكلم علناً عن إسلوب الحكم العربي إلى أن يتم حسم المسألة الفلسطينية والإنسحاب فوراً من العراق ، وكان هذا يسايرالمطالب الشعبية المشروعة ولكن بدوافع نفعية " .

ويعقب الدكتور شاكر النابلسي المفكر الأردني المعروف في مقال له في صحيفة (إيلاف) يوم **5 /12/2003** على دعوة سعد الدين إبراهيم ويذهب إلى ضرورة أن تستلم الجماهير العربية المبادرة للمطالبة بفرض وتوجيب الإصلاح والدمقرطة مقابل الحصول على المساعدات الخارجية " مطالبة سعد الدين إبراهيم بأن تربط أمريكا مساعداتها للدول العربية بشروط تحقيق تقدم في الإصلاحات السياسية يجب أن يكون مطلباً شعبياً عاماً من قبل الشعب العربي والشارع العربي ــ هذا إن وُجد شارع عربي واع ــ قبل أن يكون مطلباً أمريكياً أو مطلباً تتبناه النخبة العربية الليبرالية فقط ، من أمثال سعد الدين إبراهيم . فالمعونات الأميركية للدول العربية ــ وأميركا تعلم هذا تماماً ــ كانت أثناء الحرب الباردة وبعد إنتهائها تذهب في معظمها للفئة الحاكمة ومن هم حولها من أهل البيت . ومثال ذلك أن ماقدمته أميركا من معونات لمصر منذ العام **1979** كان يوازي ما قدمته أميركا للدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية من خلال {مشروع مارشال} لإعمار أوروبا . فماذا فعلت أوروبا بهذه الأموال ، وماذا فعلت مصر بها؟ " .

والحال إن ماينطبق هنا على العالم العربي المتخلف (الذي ناتج دخله القومي مجتمعاً لا يوازي ناتج دخل دولة مثل إسبانيا) ينطبق كذلك على بعض الدول الإسلامية ، فدولة ديكتاتورية تتحكم فيها العسكرتارية المؤدلجة مثل تركيا قطعت

بعض الأشواط اللابأس بها في الطريق الديمقراطي وذلك رضوخاً تحت الشروط الأوروبية لقبولها في المجموعة الأوروبية الديمقراطية ، وكان المستفيد الأول هو الشعب التركي والكردي (الذي بفضل الضغوط الأوروبية{الغير كاملة في واقع الأمر...} تمكن من نيل بعض حقوقه والعمل السياسي بحرية أكبر) ، فقبضةالطغمة العسكرية الأتاتوركية في تركيا تتراخى يوماً بعد يوم عن الحياة السياسية ولربما بات ذلك اليوم الذي تعترف فيه تركيا بهوية الشعب الكردي وشراكته التأسيسية في الدولة التركية قريباً بفضل نضال الشعب الكردي وضغوطات القوى الديمقراطية الحضارية.

حوادث **11** سبتمبر وحرب تحرير العراق وأفغانستان من حكومات الإرهاب و المقابر الجماعية (والوطنية !!) جعلت من التدخل الأميركي في شأن الأنظمة الديكتاتورية جزءاً من سياسة الدفاع الوطنية ، إذ أن الخطر الناتج من الديكتاتورية الشرق أوسطية طالّ قلب أميركا ومازال يهددها بالمزيد من الدمار والرعب ، وللشعوب المظلومة والجائعة أن تترقب الخلاص من الظلم والقهر على يد الآخر فهي ، في كل الأحوال ، لا تملك الكثير لتخسره والبركة في الأنظمة الوطنية و القومية و الجهادية !.

www.elaph.com
10/12/2003

كردستان :
هل حان وقت فك الإرتباط مع العراق العربي ؟

كانت الخطوة الأولى من جانب الأكراد : رفض الإعتراف بالعلم العراقي غداة سقوط النظام السابق في بغداد ، وقد قال الزعيم الكردي مسعود البرزاني عن علم الجمهورية العراقية الذي خط الديكتاتور العراقي صدام حسين عبارة الله أكبر في نصفه " هو علم النظام السابق الذي أبيد تحته مئات الآلاف من الأكراد ونحن نرفض الإعتراف به ورفعه في مناطقنا إحتراماً لأرواح الضحايا الكرد الأبرياء " . وكعادة بعض رجالات المليشيا الثقافية القوموية ، إتهمته بعض الأقلام العروبية ب "عدم إحترام العلم العراقي والنية المبطنة بالإنفصال عن العراق" ، ووجدوا كذلك في الطرح الفيدرالي الذي تنادي به القيادات الكردية منذ عام 1992 م إثر موافقة البرلمان الكردي على تحديد العلاقة الترابطية مع المركز بصيغة الفيدرالية ، بأنه " طرح يهدف إلى الإستقلال والإبتعاد عن المركز في بغداد " ، وهو تالياً " الخطوة الأولى والأهم نحو تكوين دولة كردستان الكبرى "! ، فهل هذا صحيح ياترى ؟ .

الجدير بالذكر أن الأكراد في القسم الجنوبي من كردستان المقسمة بين أربعة دول والذين وجدوا أنفسهم في دولة العراق بعد الربط بين ولاية الموصل والبصرة وإنشاء كيان العراق عام 1932 م لم يكونوا في وفاق مع الحكومات العربية في

بغداد منذ إلحاق إقليمهم بالدولة العراقية ، فقد مارست أغلب الحكومات العراقية سياسة التجهيل وإنكار الحقوق تجاه الأكراد القومية الثانية في الدولة العراقية ، لكن المواجهات الدموية بدأت فعلياً منذ ثورة 17 تموز 1958 و دامت حتى يوم 9 نيسان 2003 المبارك يوم إنهيار جمهورية الخوف وسقوط تمثال الطاغية العراقي صدام حسين ، وقد شارك الأكراد وبقوة في مجلس الحكم الإنتقالي وكذلك في الوزارة الجديدة التي مثلوا فيها بمراكز حيوية مؤثرة ، وقد أعتبرت الأحزاب السياسية في كردستان العراق(4.5 مليون) ذلك قراراً بالعودة إلى المركز في بغداد والمشاركة الفعلية في السلطة على أرضية المواطنة الحقة وإعادة بناء العراق على أساس مشاركي متكافئ مع العرب وبقية الأثنيات العراقية ، وكان الأكراد يتمتعون في السابق بالإستقلال الفعلي عن بغداد منذ عام 1991 إثر خلق منطقة الحماية الدولية في كردستان لحماية الأكراد من هجمات النظام السابق بعد قمع النظام للإنتفاضة الكردية وإضطراره سحب إدراراته من قسم كبير من أراضي كردستان تحت ضغط قوات التحالف الدولي التي حررت الكويت ، مما خلق فراغاً سياسياً أضطر الحزبيّن الكبيرين هناك إلى تأسيس حكومة كردية لإدارة المنطقة ، وقد كانت تُدار من قبل كوادر كردية ومنذ 12 سنة ، لكن ما حدث ما بعد 9 نيسان أوجد واقعاً جديداً : فالأكراد يطالبون الآن بتحديد العلاقة مع القسم العربي من العراق في إطار الفيدرالية القومية بين منطقتين جغرافيتين هما :

العراق وكردستان ، وذلك لا يعني قطعاً الإنفصال وتأسيس الكيان الكردي المنشود (وهو حلم كل الشعب الكردي ، كما لا تخفي القيادات الكردية ذلك حقيقةً ...) ، بل التمتع بحقوق كاملة في إطار اللامركزية المعمول بها في كثير من دول العالم ، لكن تبقى ثمة مشاكل كبيرة وبنيوية للأكراد منها : إعادة المناطق الكردية التي عربها النظام السابق إلى الإقليم الكردي وإرجاع أهلها إليها الذين

هجرهم نظام البعث السابق منذ سطوه على الحكم في 1963 م وخاصة في محافظة كركوك التي حاول النظام السابق تغيير بنيتها الديمغرافية وذلك بطرد الأكراد(وهم بمئات الآلاف) وإسكان العرب محلهم (وقد طالب الأكراد مؤخراً بتصحيح الأوضاع التي غيرها النظام الصدامي بالبطش في مظاهرة كبيرة في كركوك 22 /2003/12) ، وهذا الطلب الكردي يلقى رفضاً عربياً(وهو الأمر الغير مستغرب !) وإمتاعضاً من بعض العراقيين العرب الذين بدأت الحمية القومية تأخذ بهم مجدداً .

تجربة أكراد العراق مع الأنظمة العربية في المركز مريرة جداً ، فمنذ أولى الحكومات العراقية وهناك صراع دائم مع المركز نتيجة إنكار الحقوق القومية والإنسانية للشعب الكردي : وتعدى ذلك إلى حرق آلاف القرى الكردية وتهجير مئات الآلاف من المدنيين وحرق حلبجة بالمواد الكيماوية المحرمة وقتل 500 آلاف مدني من أهلها ، ودفن مايزيد على 180 ألف كردي تحت الأرض فيما سميت بعمليات الأنفال الإجرامية ، تحت سمع وبصر العرب وجامعتهم الموقرة(التي تذكرت للتو مأساة حلبجة فوضع وفدها ، الذي قيل إنه هناك لتقصي الحقائق ، أكليلاً من الزهور على قبور أطفالها!!) ، لذلك فالقيادات الكردية ، وللمحافظة على مكتسبات الشعب الكردي وتلافي المجازر الجماعية وعودة سياسة الأرض المحروقة (هولوكوست الأكراد) ، إختارت الفيدرالية الإتحادية مع العراق العربي وعدت ذلك الحد الأدنى من سقف مطالبها ، يقول مسعود البرزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني وعضو مجلس الحكم الإنتقالي العراقي في مقال كتبه في هذا الصدد نقلته وكالات الأنباء " ان الكرد اليوم وبكل طاقاتهم يعتبرون هذه المكاسب ملكاً لهم تحققت بفضل دماء أبنائهم الأوفياء ، ومستعدون أن يقدموا التضحيات الغالية من أجل المحافظة عليها وتأمين حياة رغيدة لمستقبل أبنائهم بعيداً

عن الكوارث والذكريات الأليمة. أن الوضع الحالي للكرد ليس كثيراً بحقهم ، بل إنه من حقوقهم المشروعة ويستند على مبادئ حق تقرير المصير ، الذي هو جزء من قواعد القانون الدولي . إن الكرد بعد 12 عاماً من الحكم بعيداً عن حكومة بغداد لن يقبلوا بأقل من وضعهم هذا ، ويطمحون إلى إعادة ضم المناطق الكردية الأخرى إلى إقليم كردستان والتي كانت قبل تحرير العراق خاضعة للتغيير الديمغرافي من قبل السلطة المركزية ، إن الذين يهتمون بمسألة عراق موحد ، عليهم أن يعرفوا جيداً بأنه من الصعب عليهم إقناع الشعب الكردي بعد كل هذه الكوارث والمأسي والتشرد بالبقاء محرومين مهضومي الحقوق ضمن إطار العراق ويتطلب هذا من الإخوة العرب إحترام القرار الكردي وعدم التردد حيال أي حق من حقوق الكرد في إطار العراق " (جريدة التأخي 2003/12/22).

لقد دفع الأكراد بحوراً من الدماء والدموع للحفاظ على وجودهم الذي بات مهدداً تحت رحمة الحكومات العراقية وخسروا عشرات الآلاف من خيرة أبنائهم حتى دفعوا السلطة العربية في بغداد لقبول إتفاق الحكم الذاتي في 11 آذار 1970 م (الذي مالبث أن نكثت الحكومة العراقية به بعد ذلك) ، فليس بد من أن تضمن حقوق الشعب الكردي في الصيغة الفيدرالية المقترحة وأي تنازل آخر هو في الحقيقة غباء سياسي قد يدفع الأكراد ثمنه غالياً فيما بعد (كما حدث مراراً وتكراراً ومنذ 80 سنة) ، وصيغة فيدرالية المحافظات المقترحة من البعض هي إحدى هذه التنازلات .

العراق القادم يجب أن يضمن حقوق الشعب الكردي الذي كان من أكثر المتضررين من النظام السابق المندثر على أرضية الأخوة والمشاركة الحقة في السلطة وهذا ما حدده البرلمان الكردي بالفيدرالية الإقليمية بين كردستان (العراق الكردي) وإقليم العراق العربي أو أن ثمة هناك خيارات أخرى قال عنها البرزاني "

ينبغي عدم التفكير بأي شكل من الأشكال في فرض صيغة غير مقبولة على الشعب الكردستاني ، لأنها بالتأكيد تؤدي إلى نتائج غير مرضية ، ولا نحبذ أن يلجأ الكرد إلى خيارات أخرى".

فهل سيكون العراق فيدرالياً ، موحداً ، واضح العلاقة بين القوميتين الرئيسيتين : العرب والأكراد ، أم أن " فك الإرتباط " مع العراق العربي(الذي لم تشهد كردستان طيلة فترة الإلحاق القسري به سوى الدمار والموت) هو الحل النهائي الأمثل ؟ ، سؤال نتركه للعراقيين العرب للإجابة عليه ...

السياسة الكويتية

2003/12/13

بمناسبة مرور 10 سنوات على سجن النائبة ليلى زانا :

تركيا وحقوق الأكراد : هل من جديد تحت شمس أتاتورك ؟

كانت العيون تترقب الفتاة الكردية الشابة ليلى زانا وهي تتقدم بخطوات ثابتة وجريئة نحو منصة إلقاء قسم الولاء للجمهورية التركية تحت قبة البرلمان التركي(1994/3/2) ، وكان الصمت المقلق يُخيم على الجمع إلى أن بددها ليلى لحظة نطقها قسم الولاء بتلك اللغة المحرمة في تركي ا: الكردية ! ، بل لم تكتف ليلى زانا بذلك بل راحت تتفوه بألفاظ تابوية محرمة من عيار " أقسم بأني سأعمل لمصلحة تركيا وكردستان!! " ، و" أجتهد في سبيل توطيد العلاقات الأخوية بين الشعبين الشقيقن الأتراك والأكراد !".

ولم تكن النائبة زانا تُنهي كلماتها حتى عّم الصراخ قاعة البرلمان التركي وهاجت جموع النواب الأتراك وهجموا على النائبة الشابة لتكميم فمها ومنعها من متابعة حديثها باللغة الكردية ، وكانت هذه هي المرة الأولى والأخيرة ، على الأقل حتى ساعة كتابة هذه السطور، التي يتكلم فيها أحد النواب باللغة الكردية(اللغة الثانية في تركيا ، التي يتكلمها أكثر من 15 مليون إنسان والممنوعة من التداول العلني تحت طائلة الإعتقال والتعذيب) داخل قبة البرلمان التركي ، أما زانا فقد أُقتيدت إلى خارج البرلمان وواجهت تهم كبيرة من نوع : " الدعوة للإنفصال بشكل علني وإهانة المشاعر القومية للأمة التركية " وبالتالي : " الخيانة العظمى لمبادئ مؤسس الجمهورية مصطفى كمال باشا أتاتورك " .

ليلى زانا الفتاة الكردية الريفية (المولودة في بلدة سيليفان القريبة من دياربكر في 1961/5/3 م) و التي لم تكن تفقه من اللغة التركية شيئاً حتى لحظة القبض على زوجها وإبن عمها السياسي الكردي مهدي زانا رئيس بلدية مدينة

ديار بكر كبرى مدن كردستان تركيا (1977ـــ1980) بتهمة" تشجيع الإنفصال ومحاولة تقسيم تركي ا" (وهي التهمة/اللعنة التي تُلاحق كل المناضلين الأكراد في تركيا ، وحتى هذه اللحظة ..) ، وسُجنّ على أثرها 9 سنوات ، بقيت ليلى خلالها وحيدة مع طفليها حيث إجتهدت في التعليم وتحصيل المعرفة فتعلمت اللغة التركية ونجحت في متابعة دراستها الثانوية والجامعية ، من ثم بدأت تميل إلى السياسة والخوض في الشأن الكردي العام وذلك عبر ممارستها عدة نشاطات في صفوف الحزب الكردي الشعبي ، حيث كانت تتلقى دعماً كبيراً من جماهير دياربكر وغيرها من مدن كردستان تركيا لما كانت تحمله من مزايا نضالية وفدائية تميزت بها شخصيتها رغم صغر سنها في ذلك الحين ، وكذلك كانت تجد تأييداً جماهيرياً كبيراً عرفاناً لدور زوجها النائب مهدي زانا الذي سجنته الطغمة العسكرية الإنقلابية في بداية الثمانينات ، فبدأت الشابة ليلى تندمج في الحياة السياسية التركية شيئاً فشيء حتى لحظة ترشيحها من قبل الحزب الكردي إلى الإنتخابات البرلمانية التركية عن منطقة دياربكر وبدعم جمهور الحزب الشعبي الكردي .

ولم تكن مغامرة ليلى السياسية بالأمر السهل أو اليسير خصوصاً وأن المؤسسة العسكرية التركية كانت قد قامت للتو بالإنقلاب على الحكم المدني (ضمن سلسلة الإنقلابات الدائمة التي تقوم بها كل 10 سنوات بحجة التدخل لحماية إرث أتاتورك أو علمانية الدولة) وبدأت في شن حملات إعتقالات عشوائية في صفوف القوى الديمقراطية في تركيا من قوى اليسار التركي والمناضلين الأكراد ، ولم يكن للمدنيين الذين تسلموا الحكم بعد الإنقلاب العسكري أي قدرة على الخروج من تحت وصاية وإشراف المؤسسة العسكرية أو التصرف بشكل أُحادي في المسائل القومية الحيوية بدون الرجوع إلى مجلس الأمن القومي وأخذ الضوء

الأخضر من ممثلي المؤسسة العسكرية التركية ، فقد ألقي القبض عدة مرات على زانا ورفاقها في ظل التضييق الدائم على الناشطين الأكراد وخصوصاً العاملين في المناطق الكردية التي كانت الدولة قد أغلقتها وأعلنت فيها القوانيين الإستثنائية وأحكام الطوارئ منذ إندلاع المواجهات المسلحة بين حزب العمال الكردستاني (الذي أعلن حرب التحرير الشعبية) والجيش التركي عام **1984** م ، فقد ألقي القبض على زانا في عام **1988** م ولمدة **59** يوماً لاقت خلال تلك الفترة تعذيباً شديداً سبب لها لاحقاً مشاكل صحية كثيرة نتيجة التعذيب وظروف الإعتقال السيئة في السجون التركية (التي هي الأسوأ عالمياً ، حسب تقارير المنظمات الحقوقية المختصة في أوروبا وأميركا) . وكانت زانا مواظبة على العمل السياسي في صفوف حزب الشعب الكردي الإجتماعي حتى تاريخ فوز الحزب وإجتيازه خط ال**10%** والوصول إلى البرلمان التركي وذلك بالتحالف مع بعض القوى اليسارية التركية .

في **1996/12/8** حكمت محكمة أمن الدولة التركية بالسجن مدة عشر سنوات على النائبة الكردية ليلى زانا ورفاقها(خطيب دجلة ، أورهان أردوغان ، سليم ساداك) وذلك بتهمة " التآمر على الدولة والعمل على تمزيق الجمهورية التركية والإنفصال عنها والنيل من شرف الأمة بالتكلم بلغة أجنبية غير مفهومة داخل قبة البرلمان التركي "! ، وقد كان مضى على توقيفهم بالتهم الآنفة الذكر سنتين . تقول زانا وهي تصف الأيام القليلة التي سبقت إعتقالها في رسالة كتبتها للسيدة دانييل ميتران أرملة الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا ميتران وصديقة الشعب الكردي " ...في **3/2** عندما وصلتْ إلى البرلمان أعْلمت بأن رئيس حزبنا خطيب دجلة موقوف ، وبعد لحظات قُبض على زميلنا أورهان كذلك ، كان الضغط علينا شديداً أضطررنا معه على البقاء داخل البرلمان يوماً كاملاً ، وفي

اليوم التالي جاؤوا وإقتادونا إلى محكمة أمن الدولة ...في 17 آذار قررت المحكمة توقيفنا إلى حين البت في{قضيتنا} .. أمي العزيزة أنا سعيدة جداً لمخاطبتك إياي بإبنتي ، إنه لأمر عظيم ومدعي للفخر أن يمتلك الإنسان أماً رائعة مثلك نذرت نفسها للدفاع عن حقوق شعب مناضل ، لقد كان بإمكاني إختيار الطريق السهل الذي لا يكلفني سلوكه أي ضريبة ، ولكني لم أفعل ...أعرف أن الثمن المترتب علي غال جداً ، لكني مع ذلك قبلت هذا الثمن من أجل الوصول إلى الحرية والإخوة الحقة ، أعلم ما تقاسونه من مشاق من أجلي لذلك لن أطيل ، ...آمل أن أكون عند حسن ظن شعبي والمناضلين من أجل حرية الشعوب أمثالكم ، دمتم ...والسلام من إبنتكم ليلى " .

قضية النائبة الكردية السجينة في سجون الطغمة العنصرية في أنقرة هزّت كافة القوى الديمقراطية في العالم وأعادت إلى الأذهان قضية الأكراد المنسيين في كردستان الشمالية التي إبتلعتها تركيا الكمالية لحظة تفسخ وإندثار الإمبراطورية العثمانية ، ففي رسالة تضامنية من كلوديا روث ، رئيسة كتلة أحزاب الخضر في البرلمان الأوروبي جاء مايلي (عندما تعرفتٌ عليك للمرة الأولى وسمعت حديثك عن حقوق الإنسان وضرورة تحقيق العدالة ، حينها أحسستٌ بمدى فداحة غياب العدالة المستقلة والحقوق المدنية في بلد ما ، تأثرتٌ كثيراً بجوابك القاطع على سؤالي : كيف يستطيع المرء ممارسة نضال سلمي ينشد حقوق الإنسان وهو يرى الآخرين من حوله يتساقطون قتلى ؟ ، كان ردك هكذا { ثمّة من يتقدمون الصفوف الأمامية دائماً عندما يغيب رفاقهم هناك} ، لقد لاحظتٌ إبتعادك عن الحديث حول وضعك الصحي ، في ذلك الحين لم تفعلي ذلك ، وأراك اليوم ــ وأنت في سجن أنقرة ــ أيضاً تتمادين في إنكار آلامك ...

في بداية 1994 م كنت في السجن ، ولم يكن من المسموح لي بزيارتك ، وقد كنت شاهدة على متابعة تلك القضية التي اّشتهرت ب" قضية الخيانة العظمى" ، كنت جالسة في المقدمة ، كم كان بودي أن أتمكن من مصافحتك ، لكن وجود الحرس بيننا حال دون ذلك ، لكني رأيتك في المساء على شاشة التلفزيون ، لفت إنتباهي وجهك الطفولي وبرأتك ، شعرت بالحزن العميق والغضب عندما سمعتُ الإدعاء العام يُطالب المحكمة بإنزال عقوبة الإعدام بك وبرفاقك... سمعته كذلك يقول إنه يحترم كلبه أكثر ما يحترمكم .

عزيزتي ليلى ، جلّ أمنيتي أن أراك في وقت قريب تحت قبة البرلمان : مكانك الطبيعي ، وثمة شيء آخر أحلم به : أن أراك ذات يوم تتحدثين تحت قبة البرلمان الأوروبي وبعد أن تُنهين حديثك يفز سفير الجمهورية التركية على حين غرة ويشد على يديك وصوته يعلو الجمع :{ كم كنت أتمنى رؤية الكثير من أمثالك في دولتنا} !)*.

رغم المتغيرات الكبرى التي تشهدها الساحة العالمية الآن(إندثار أغلب الأنظمة العنصرية والتضييق على الديكتاتوريات القائمة) ، إلا أن أحوال الأكراد في تركيا لا يبدو أنها تشهد أي تحسن ملحوظ (ناهيك عن التغيّرالبنيوي المنشود في تكوينية الإيديولوجية الأتاتوركية المؤسسة للدولة ...) ، فرغم بعض الترقيعات هنا وهناك والتي تُسمى بالإصلاحات(المفروضة من قبل الإتحاد الأوروبي كشرط لدخول تركيا الإتحاد) ، إلا إنها تبقى ناقصة وغير مكتملة ، والدليل حال النائبة الكردية ليلى زانا المسجونة منذ 10 سنوات بسبب التعبير عن هويتها الكردية فقط ، كما من الملاحظ عدم وجود رغبة تركية ذاتية لحل القضية الكردية حلاً ديمقراطياً/تصالحياً ، وكل الخطوات التي خطتها تركيا بإتجاه الإعتراف بالأكراد وحقوقهم هي في واقع الأمر تحدث تحت ضغوطات ومتابعة

من الإتحاد الأوروبي ، وهي في أغلبها قوانين ووعود شفاهية لا تترجم إلى واقع عملي ملموس كما تواجه تطبيقاتها رفضاً كبيراً من مؤسسات الدولة.

والحال إن الإتحاد الأوروبي يُقيس تقدم تركيا في درب الديمقراطية وتطبيق مقاييس كوبنهاغن بمدى التطبيقات العملية للقوانين الديمقراطية وليس سنها أو تحسينها أو إبتداع قوانين جديدة تبقى أسيرة الحيز النظري فقط . وتبقى تركيا ، وفي إنتظار نهاية **2004** موعد البت في طلب بدء مفاوضات الدخولية ، أمام مستّحقات حقيقية قد تُعيد تشكيل العلاقة المحاورية داخل الدولة(العسكر+ النخبة العلمانية+ مراكز القوى والنفوذ الإقتصادي) والحزب الإسلامي الحاكم ، وتُعطي الأكراد حقوقهم وتبث في مفاصل الشمولية التركية المتحجرة نسغاً ديمقراطياً جديداً ، عندها فقط قد يبدو ثمة شيء جديد يتراءى تحت شمس أتاتورك المشرقة على تركيا منذ **80** عاماً !!.

القدس العربي 16 /2003/12

ثلاثة حوادث من " مملكة الصمت " ...

ثمّة ثلاثة حوادث جرت مؤخراً في الجمهورية العربية السورية(التي يزور رئيسها الشاب هذه الأيام تركيا ليس لفتح مشروع صناعي عظيم ولا لإقامة منطقة صناعية كبرى حرة ، بل للتوقف معها على السبل الكفيلة بمنع،أو على الأقل عرقلة، فيدرالية الأكراد مع العرب في العراق الجديد) .

الحوادث الثلاث الآتية تعبر عن أزمة بنيوية مزمنة في مفصلية النظام السوري المتهالك ، المحاصر ، البعيد كل البعد عن شعبه (كيف لا وهو الذي أفقره وجوعه وجعله يُهيم على وجهه في بلاد الله الواسعة) ، الذي لم يبق لديه نتيجة تخبطه وسيره بدون رأس سوى تصدير أهواله البنيوية العرمرمة إلى ساحات أخرى ، مستفيداً من (ومتكئاً في خداعه على...) التربية الشعبوية/الغوغائية التي نجح في تلقينها لشعبه على مدى **40** عاماً من الشعارات والهتافات والتحديات الخنفشارية الكاذبة ، فأصبحت الجماهير(الكادحة دائماً وأبداً...) تردد بالروح بالدم نفديك يا رئيس وهي خاوية البطن محطمة الحاضر ، لا تعرف من المستقبل ــ في سوادها الأعظم ــ سوى لحظات ترقبية حذرة : بضعة جوالات وتنكات من المونة تحسباً لأيام حصارية قادمة و قاتمة ...!

وتشتد نخوة النظام السوري العروبية ــ كما خبرنا عنه دائماً ــ وتستعر ، حينما يتعلق الأمر بالأكراد(المظلومين التائهين في كل مكان) فهو في ذلك يتموضع موضعه الصحيح : المزايدة... ثم المزايدة القومية على العربان في ما يسميه بالأمن القومي العربي...

ـــ الحادثة الأولى : تناقلت المواقع الكردية على شبكة الأنترنت خبر منع أجهزة المخابرات السورية الفنان الكردي الكبير رشيد صوفي من الغناء باللغة الكردية في حفل خاص أقيم في مدينة كوباني الكردية ليلة رأس السنة ، الأجهزة الأمنية المستهترة بحقوق الإنسان ومفهوم المواطنة والمستندة على إرث إيديولوجي عنصري مازالت تمنع المواطنيين الكرد من ممارسة حقوقهم الإنسانية البسيطة :

فهي ترى في مواويل رشيد صوفي خطراً على أمن الدولة و تهديداً للوحدة الوطنية(ذلك الشعار الأجوف، الخالي من أي محتوى حقيقي والأقرب إلى التفاهة في إستخفافه بعقول الناس...) ، القصة بدأت كما نشرها موقع عامودة الكردي هكذا"... في ظهيرة يوم **2003/12/31**م (أي قبل بدء الاحتفال بعدة ساعات) قام النقيب رئيس قسم الأمن السياسي باستدعاء الفنانين الذين يتوقع مشاركتهم في الغناء بهذه المناسبة، وطلب منهم التوقيع على تصريح يتعهدون بموجبه بعدم الغناء باللغة الكردية وبغير العربية، فكان الفنان رشيد الصوفي رافضاً الحضور والتوقيع.

ثم قام عناصر القسم المذكور بتبليغ مقيمي الحفل بقرار قالوا أنه صادر من فرع الأمن السياسي في حلب، ويقضي القرار الجديد بمنع الاحتفالات كلياً بمناسبة رأس السنة . إلاّ أن إلحاح القائمين على التحضير للحفل وسعيهم إلى إقناع قسم الأمن السياسي في كوباني بمختلف الوسائل أدى برئيس القسم إلى السماح لهم بإقامة الحفل مع اشتراط عدم السماح للفنان رشيد صوفي حصراً بالغناء. وعند موعد الاحتفال جاء الجمهور ليحضر ويستمع إلى فنانيه وعلى رأسهم ابن مدينتهم رشيد الصوفي . ولم يكن هؤلاء الحضور على علم بما دار في الأروقة الأمنية ، كما فوجئوا بوجود عناصر {الأمن السياسي} داخل الصالة حاشرين أنفسهم وسط طاولاتهم وعائلاتهم . وعندما حضر الفنان رشيد الصوفي وأراد

الغناء ثارت ثائرة هؤلاء العناصر وقاموا بقمع الجمهور والصراخ في وجه الفنان رشيد ومنعوه من الغناء بكل قسوة ، ثم تجولوا بين الطاولات باحثين عن الشخص الذي سلم الميكروفون لرشيد صوفي ، فلم يفلحوا في ذلك، ولكنهم بقوا بين الحضور ولم ينصرفوا إلاّ عند انصراف الجميع...". ألا يذكرنا هذا المشهد بصولات البلطجية الذين يفرضون الأتاتوات على الغلابة في الأفلام المصرية؟، الحال إن الواقع المعاش ليس ببعيد عن مشهد الفتوات الذين ينشطون في بيئة الفوضى وغياب القانون ، ففي النهاية ليس ثمة فرق كبير بين الفتوة وجماعة " كل مين إيدو إلو " المعروفة تلك!.

ـــ الحادثة الثانية : تواترت الأخبار كذلك عن رفض السلطات القضائية (الغير مستقلة أبداً..) طلبات التوكيل التي تقدم بها **127** محامياً من الكرد والعرب للدفاع عن المعتقلين الثمانية الذين أعتقلوا في المظاهرة التي قام بها الأطفال الأكراد المجردين من الجنسية السورية أمام مقر اليونسيف في **2003/6/25** (موقع عامودة للثقافة الكردية في خبر نشره باللغة الكردية) ، وكانت الأجهزة الأمنية قد ألقت القبض على كل من (أمير مراد، محمد مصطفى ، هوزان إبراهيم ، سالار صالح ، خالد محمد علي ، محمد شريف فرمان ، حسين رمضان ، مسعود حامد) عقب مشاركتهم في المظاهرة الآنفة الذكر بتهمة " الإضرار بالوحدة الوطنية ومحاولة إقتطاع جزء من أراضي الجمهورية العربية السورية وإلحاقها بدولة أجنبية أخرى"!، وهم مازالوا رهن الإعتقال (في زنازين إنفرادية ضيقة، وتحت تعذيب بدني ونفسي رهيب) حتى اللحظة بإنتظار أحكام قاسية كما يبدو، وهذا ما يفسر رفض المحكمة لطلبات الدفاع الذي تقدم بها المحامون، فما الحاجة للدفاع والمرافعة طالما " عدالة " المحكمة تستند في إرتكازيتها على أحكام الطوارئ والقوانين الإستثنائية و...مرجعيات حزب البعث التخوينية؟.

ـــ الحادثة الثالثة : أحمد جان عثمان شاعر صيني من أصل إيغوري (سكان تركمانستان الشرقية التي إبتلعتها الصين الشيوعية منذ زمن)، إختار اللغة العربية جهة له وبدأ يقرض الشعر ويلفظه عربياً خالصاً مثل ، أو ربما أفضل ، من أولاد لغة الضاد أنفسهم، عثمان يقيم في مدينة طرطوس منذ عدة سنوات ومتزوج من إمراءة سورية...لكن، ومع ذلك، لم تشفع له طول الإقامة ولا الزوجة العربية أو قصائده المتلاقحة النافحة بأريج آسيوي منحدر من أقاصي بلاد المغول بالبقاء بين الناس الذين أحبهم وعشق لغتهم وحضارتهم فالسلطات السورية طلبت منه مغادرة القطر في أقرب فرصة و دون شرح الأسباب أو تقديم الإيضاحات! يقول أحمد جان في رسالة نشرها موقع تيريز الثقافي الكردي " أعزائي اليوم صباحاً ، وبعد أن تقدمت زوجتي السورية بطلب إنساني إلى السلطات السورية لتمديد فترة بقائي في سوريا لتحضيرات المغادرة، حصلت على الموافقة على موعد جديد للمغادرة أقصاه **2004/1/15**.

هكذا أصبح أمر مغادرتي للبلاد واقعاً لا مناص منه.

أعتقد، بعد كل محاولاتنا اللامجدية أنا وزوجتي لمعرفة السبب ونحن نضيع في متاهات الجهات المعنية لعدة أيام... أعتقد أنه (أي السبب) يجب أن يبقى طي الكتمان.

إن السبب مخجل أو محرج. مخجل لأنه لا يرقى إلى مرتبة الأسباب الموجبة قانونياً لطردي بصفتي مقيماً على أراضي الغير.

أو إنه محرج لأن السلطات الصينية غير راضية من إقامتي هنا "تائهاً" كمثقف خارج أسلاك الرأي المطلوب قوله من قبلها، كما إنني أعمل مراسلاً ثقافياً لإذاعة آسيا الحرة في واشنطن/ القسم الأويغوري/، هذه الإذاعة التي لا ترتاح لها السلطات الصينية بسبب كونها هي الأخرى خارج أسلاكها المنيعة للآراء .

علماً بأنني لا أنتمي إلى أي حزب أو تنظيم سياسي في الصين أو خارجها، بالرغم من أنني أتعاطف مع قضايا الشعوب العادلة". وعلاوة على " الخجل " أو " الحرج " الذي تحدث عنهما عثمان فإن السبب قد يمتد إلى الإصول الألفبائية للنظام فينحدر إلى الإستهتار بكل القوانين والشرائع وحرمة الدولة فضلاً عن قيم وأخلاقيات الضيافة العربية وغير العربية. ومع رسائل الإستنكار والتنديد من شعراء وكتاب سوريين وعرب لحادث طرد الشاعر الضيف إلا أن ذلك لا يُلزم سدنة الإقامات وأصحاب الحل والربط (زيادة على إتحاد الكتاب العرب وزعيمه المومياء علي عقلة عرسان) بتقديم (أو تسويق...) السبب الحقيقي (أضعف الإيمان) الموجب لطرد الشاعر الصيني الضيف ، ويبقى لجان عثمان أن يفتش لنفسه عن مكان آخر يصدح فيه خارج أسراب "مملكة الصمت" التي أحب أهلها حقاً وأحبوه بدورهم.

2003/12/12

www.elaph.com

سورية وتركيا: إلى متى تستمر سياسة التعامل الأمني مع الشعب الكردي؟

العنوان الاهم لزيارة الرئيس السوري بشار الأسد الى تركيا: التباحث مع الاتراك حول التطورات الاخيرة المتسارعة للقضية الكردية في كردستان الجنوبية (كردستان العراق) والتي قد تأخذ صيغة تأطيرية في الفيدرالية الجغرافية والقومية, ضمن العلاقة مع المركز العربي في بغداد.

الصيغة هذه (التي يظنها الاكراد وحدوية ومحددة لنوعية العلاقة مع العراق العربي) مرفوضة جملة وتفصيلا من جانب جيران العراق: سورية وتركيا وايران. وثمة جواب واحد وساطع لمن يبادر الى السؤال لماذا?, انه الموضوع الكردي,... فهذه البلدان تستحوذ كل منها على جزء من اراضي الشعب الكردي(كردستان). وهي منذ استقلالها اتفقت فيما بينها على امر واحد لا تحيد عنه (حتى ولو ساءت العلاقات بينها وانحدرت الى الشيطان الرجيم, كما حدث بين سورية وتركيا عام **1998**) وهو الوقوف في وجه اي تطلعات قومية استقلالية للشعب الكردي وفي اية دولة من هذه الدول.

بدأ هذا التعاون الحثيث (في شكله الدراماتيكي المتسارع) بين الدول الثلاث بعد اقرار الامم المتحدة لمنطقة الحماية الدولية في كردستان , والتي وضعت تحت حماية قوات التحالف الدولي لتحرير الكويت منذ عام **1992** وذلك عقب سحق قوات الحرس الجمهوري العراقي لانتفاضة الاكراد ونزوح اكثر من مليوني كردي الى الحدود الدولية تحت وابل قنابل قوات صدام حسين .

منذ ذلك الحين وايران وسورية وتركيا تجتمع فيما بينها كل ستة اشهر(اللجنة الثلاثية) لتراقب التطورات في كردستان العراق وتتخذ "الاجراءات اللازمة لمنع تقسيم العراق وقيام دولة كردية " اي التضييق المستمر على القوى الكردية في شمال العراق, بتعبير اخر.

وتأتي زيارة الرئيس السوري لتركيا قبل بضعة ايام لتشير, وبقوة واصرار هذه المرة, الى استمرار التعاون بين هذه الدول فيما يخص الموضوع الكردي أو المواظبة على التعامل الأمني مع قضية الشعب الكردي السياسية والانسانية, فسورية وتركيا تحتويان قسما من الشعب الكردي (تركيا: **18** مليون, سورية **2.5** مليون) وهما تعاملان اكرادهما بسياسة انكار واضحة واجراءات استثنائية واضطهاد صارخ الرئيس السوري الشاب قال عشية زيارته لتركيا في حديث اجرته معه محطة (سي ان ان) التركية عن الموضوع الكردي, نقطة الاهتمام المشتركة بين نظامه وتركيا, ما يلي " ان اية حركة تفتح الباب امام تقسيم العراق, لا تؤثر كما يظن البعض فقط على العراق وتركيا, بل تؤثر على كل دول المنطقة, طبعا نشعر بالقلق الجدي من اي محاولة انفصالية سواء في الشمال أو الوسط أو الجنوب, تعرض وحدة العراق للخطر. بنظرنا ان انفراط حبة واحدة من المسبحة يعني انفراط عقد المسبحة كلها.

ان هذا بالنسبة لنا خط احمر. وهذا الخط يجب ان يكون ساريا لدى كل الدول وفي مقدمتها دول الجوار العراقي, نحن لسنا ضد الدولة الكردية, بل ضد كل الاجراءات التي تهدف الى شرذمة وحدة الاراضي العراقية ". ولكن ثمة سؤال يطرح نفسه هنا, من وحي كلام الأسد هذا, من قال بشرذمة الاراضي العراقية ومتى أعلنت القيادات الكردية النية في الانفصال عن العراق (مع ان الشعب

الكردي يملك خيار حق تقرير مصيره في الاستقلال, مثله مثل كل شعوب الأرض)؟

والحال ان كلام الرئيس السوري هذا, والذي اقتبس فيه تعبيرا تركيا خالصا:" خط احمر"(وهو تعبير المؤسسة العسكرية التركية, الحاكمة الفعلية للبلاد) يأتي ليؤكد على السياسة المنهجية التي يتبعها بعث دمشق ضد الشعب الكردي في سورية (منذ سطوه على الحكم في انقلاب 8 مارس 1963), السياسة التمييزية ضد الاكراد واصدار القوانين الاستثنائية في مناطقهم: فقد تعاملت الحكومات السورية (ومازالت...) بنظرة امنية مع الاكراد من خلفية قومية عنصرية, شابها كثيرا الاعتقاد البعثي الاعمى بنظرية المؤامرة, فعمدت الى انتزاع المواطنة السورية من 150.000 كردي بحجة قدومهم من تركيا وجلبت الاف العوائل العربية لاسكانها في المناطق الكردية لتغيير معالمها الديمغرافية (مشروع الحزام العربي بطول 350 كم وعرض 15-20 كم في منطقة الجزيرة السورية) وفرضت القوانين الاستثنائية على المناطق الكردية وجعلت الاجهزة الأمنية تتحكم فيها بصلاحيات مفتوحة وشبه مطلقة.

كما مازالت تنكر وجود الاكراد في سورية ولا تعترف بهم كقومية ثانية في البلاد لها حق المشاركة في الدولة, ناهيك عن الحقوق الانسانية من قبيل التعلم والدراسة باللغة الام, وقد شهد الملف الكردي في سورية تحركا واضحا في الاونة الاخيرة عبر عدة مظاهرات قادتها الاحزاب الكردية(الغير مرخصة) في دمشق مطالبة بالمساواة في الحقوق ورفع الحظر عن الثقافة الكردية واعادة النظر في القوانين الاستثنائية المطبقة في المناطق الكردية(كانت اولى تلك المظاهرات في 2002/12/10) والتي ما يزال قادتها في السجن, بانتظار احكام قاسية, تقول

السلطة السورية انها مبررة للاهداف الانفصالية غير المعلنة للاكراد !. الالتقاء السوري التركي اذن, والحال هذه, يأتي على ارضية ايديولوجية رفضية واحدة فيما يخص الموضوع الكردي, فتركيا صاحبة الباع الطويل في التنكيل بالاكراد والتي تبتلع نصف مساحة كردستان وتنكل بنحو 18 مليون كردي ترفض رفضا وجوديا اي مكتسبات يحصل عليها هذا الشعب وفي اي مكان, فهي بعد فشل جميع محاولاتها في احتواء اكراد العراق وتحجيم دورهم في العراق المحرر (عن طريق رفضها الحرب والتعاون مع القوات الاميركية والتحرك مع سورية وايران ومصر في محاولة لتفادي الحرب, فيما عُرف باجتماع اسطنبول), لا تجد بدا من التعاون مع النظام السوري المحاصر سياسيا لعزل وتضييق المجال امام اكراد العراق في طرحهم الفيدرالي الاتحادي, بحجة الخوف من نقل العدوى الديمقراطية الى اكرادها (الذين يخوضون نضالا مسلحا ضدها منذ 1984 لنزع الاعتراف بحقوقهم القومية), وتجد سورية وتركيا نفسيهما في وضع جديد فيما لو قامت في العراق ديمقراطية حقيقية تنال في ظلها كل فئات الشعب العراقي حقوقها, بما فيها الاكراد (الذين يشكلون 16 في المئة من مجموع الامة الكردية وتشكل اراضي كردستان العراق 18 في المئة من مساحة كردستان التاريخية) مما يهدد طبيعة نظاميهما القائمة على الايديولوجية الواحدة في طبعتها التوتاليتارية الرافضة للاخر, والمتوجسة منه.

لقد حدد البرلمان الكردي صيغة علاقة الشعب الكردي في كردستان العراق مع المركز بالفيدرالية في 4 تشرين الثاني 1992 " قرر المجلس الوطني نيابة عن شعب كردستان تقرير مصير الشعب الكردي وتحديد علاقته القانونية مع السلطة المركزية, في هذه المرحلة من تاريخه على اساس الاتحاد الفيدرالي ضمن عراق

ديمقراطي برلماني يؤمن بنظام تعدد الاحزاب ويحترم حقوق الانسان المعترف بها في العهود والمواثيق الدولية". كما رحبت القوى والاحزاب العراقية المعارضة في اجتماع صلاح الدين في نفس العام بالقرار الكردي هذا واقرته.

التقارب السوري التركي على خلفية الهاجس الأمني المزمن من الاكراد اجل النظر في ملفات اخرى شائكة بين الدولتين (او لربما تكون قد حُلت بالتراضي باتفاقيات سرية, مثل اتفاقية اضنة الأمنية التي انهت ملف حزب العمال الكردستاني واخرجت زعيمه عبدالله اوجلان من دمشق بعد تهديدات تركية بالزحف على دمشق, وهي الاتفاقية التي مازالت اغلب بنودها سرية), فالرئيس السوري لم يأت على ذكر لواء الاسكندرون المقتطع من سورية عام **1939** والذي مازال يحتل القسم الغربي الشمالي من خريطة سورية الرسمية, فيما تعتبره تركيا جزءا لا يتجزأ من اراضيها.

كذلك الحال مع ملف المياه الشائك بين البلدين والذي بسبب تلاعب تركيا بحصص كل من سورية والعراق تعاني الزراعة السورية تراجعا خطيرا في الانتاجية كما تشهد الاراضي الزراعية السورية المروية من مياه نهر الفرات تملحا واضحا نتيجة صرف تركيا مياه مكررة في نهر الفرات, هذا الموضوع الحيوي قال عنه الأسد " ان كل بلد يطمح بان تكون لديه اكبر كمية من المياه ونحن نعيش في منطقة فيها مشكلة مياه بشكل عام.

لكن لا استطيع ان اعتبر بان هذا الموضوع الان هو مشكلة حقيقية بين سورية وتركيا, فموضوع المياه تحكمه القوانين الدولية وتحكمه العلاقات الانسانية, وعندما نحسن العلاقات اكثر سنرى ان المصلحة مشتركة حتى في موضوع المياه".

اذن فموضوعي لواء الاسكندرون والمياه مؤجلان في اجندة زيارة الأسد, وليس هناك من موضوع مهم اخر سوى موضوع "الحفاظ على وحدة اراضي العراق" بالوقوف موقفا عدائيا من الفيدرالية الكردية– العربية فيه, وهو تدخل مباشر وصارخ في شؤون العراق وما سيقرره العراقيون من نظام حكم جديد في بلدهم بالطرق الديمقراطية وهو الامر الذي سيستعدي الشعب الكردي والعراقي ضد التدخلات الاقليمية في شؤونه, كما لن تتوقف الولايات المتحدة متفرجة على السيناريوهات المرسومة للتدخل في العراق, فاين هي الخطوط الحمراء التي تحدث عنها الأسد من الخطوط الحمراء الحقيقية يا ترى؟

ربما يكون الجواب الشافي عند السيد عبد الحليم خدام المنهمك حاليا باستقبال وفود العشائر العراقية المعارضة للفيدرالية الكردية ولمجلس الحكم الانتقالي ودعم موقفها وذلك لحرص سورية الشديد على »الوحدة الوطنية العراقية«؟!

السياسة الكويتية **2004/1/17**

نائب رئيس "مؤتمر شعب كردستان" يؤكد أن حقوق الإنسان مرجعهم في النضال :

عبد الله حجاب لـــ"السياسة" لا لتقسيم دول المنطقة ونرفض إندثار الهوية القومية للشعب الكردي

حاوره من بروكسل طارق حمو :

في 27 /2003/10 وفي مؤتمر صحفي تناقلته وكالات الأنباء من كردستان العراق أعلن عن تأسيس (مؤتمر شعب كردستان) بعد أن حلّ (مؤتمر الحرية والديمقراطية الكردستاني) نفسه ، طرح المؤتمر الوليد نظرته التي قال إنها تتماشى مع التغيير الديمقراطي في المنطقة وتنشد الحل الديمقراطي للقضية الكردية في تركيا وفي عموم الشرق الأوسط ، وقد إختار المؤتمر شخصيات سياسية وفكرية كردية جديدة لقيادته حيث إنتخب زبير آيدار وهو نائب كردي سابق في البرلمان التركي رئيساً له ، مبعداً القيادات التاريخية لحزب العمال الكردستاني عن الواجهة ، كما إنتخب المؤتمر الزعيم الكردي المعتقل في تركيا عبد الله أوجلان زعيماً للشعب الكردي ، وقد أجرينا الحديث التالي مع السيد عبد الله حجاب نائب رئيس المؤتمر ومسؤول الإعلام فيه للحديث عن المؤتمر ونظرته لحل القضية الكردية والتطورات الأخيرة في الشرق الأوسط .

كان تأسيس (مؤتمر شعب كردستان) بعد حل حزب كادك(مؤتمر الحرية والديمقراطية الكردستاني) خطوة وصفها الحزب الجديد في ضوء سياسته الجديدة بأنها " لاتهدف إلى التقسيم أو

الإنفصال بل على العكس إلى وحدة عصرية وديمقراطية تحترم وحدة الدولة " هل يعني هذا إن مؤتمر شعب كردستان قد أطرّ حقوق الشعب الكردي ضمن الحدود القائمة حالياً في كل من تركيا وسوريا وإيران والعراق وتخلى عن شعار الإستقلال وإقامة الدولة الكردية المستقلة ؟

مؤتمر شعب كردستان تأسس على أساس ومبدأ واضح وهو أن لكل قضية ثمة حل إذما وجدت الإرادة السياسية الحقة لذلك ، فبدل التركيز والتوقف على الخلافات والتعثر فيها يمكن الحديث والتوجه نحو خلق أرضية واحدة مشتركة يكون على أساسها توسيع مبادئ التسامح والعيش المشترك وإعتراف الأول بالأخر في مواجهة بث أو الإستمرار في ممارسة ثقافة الكراهية ، يمكن ـــ إذا ما وجدت الإرادة الحقة للحل الديمقراطي ـــــ البحث عن وسائل تفكيك للمسائل العالقة ومن ثم البحث عن حل شامل وجذري لها ، في ما يتعلق بالقضية الكردية أقول هي قضية موجودة وحقيقية ولم يخلقها أحد أو يستنبطها من العدم ، وإذا لم تجد وتلتمس حقيقة هذه القضية فليس بإمكانك تقديم الحل لها ايضاً . مطالب الشعب الكردي وحقوقه لاتتعارض أبداً مع حقوق أو مصالح أي شعب في المنطقة ، ما نطلبه وندعو إليه حقاً هو أن نضع يدنا على القضية وأن نتقبلها مثلما هي ونحاول حلها عبر إطارها الزمان/ مكاني حلاً كاملاً وشاملاً .. مؤتمر شعب كردستان لايهدف إلى تقسيم أي دولة لكنه في نفس الوقت لن يرضى أبداً بإندثار الهوية القومية للشعب الكردي ، طرفي هذه المعادلة تفضي بنا ، والحال هذه ، إلى حل القضية الكردية ضمن الحدود الجغرافية الحالية للبلدان التي يتواجد فيها الشعب الكردي ، وهذا يعني بالضرورة إعادة تعريف لمفاهيم " الدولة " و " القومية " و " حقوق المواطنة " و " شرعية السلطة " لتتناسب مع الواقع الحقيقي

والديمقراطي المنشود لتلك البلدان ، بشكل مختصر وبيان واضح : أن يمارس الشعب الكردي الحياة بكامل كينونته وهويته ويمارس حقوقه ويقوم بواجباته ضمن " وحدة حرة " تشمل كل شعوب الدولة المتآخية ، فيغدو الأمر إذن ــ ما أن نصل لهكذا حال ـــــ واقعاً جديداً يقدم تفسيراً أكثر شفافية وديمقراطية لإستقلالية الدولة وحقوق شعوبها في المعنى الحقيقي والمعاش على الأرض لمفاهيم " الإستقلال " و " الديقراطية " ، خلاصة الكلام : إننا ننشد البناء والتعاون ولانهدف أبداً إلى الفوضى والعودة بالمنطقة إلى دوامة العنف ...

لقد رفضت الدولة التركية التعامل مع (مؤتمر شعب كردستان) وعدته منظمة إرهابية تمخضت عن(حزب العمال الكردستاني) ولايبدو إنها تنوي التفاوض مع الأكراد ، بل تطالب المؤسسة العسكرية التركية وكذلك حكومة العدالة والتنمية القوات الأميركية في العراق بتصفية تشكيلات وقواعد الجناح العسكري للحزب ، كيف ترون موقف تركيا هذا وما هو موقف الحزب من الرفض التركي الدائم لحل القضية الكردية في تركيا ؟

المرجع في نضال شعب كردستان هو مبادئ حقوق الإنسان وتعميق ممارسة حقوق الفرد والإعتراف بهذه الحقوق ونشر ثقافة التسامح بين طبقات ومكونات المجتمع ، وهو ما نؤمن به في مرجعياتنا السياسية والفكرية ، نحن لانؤمن وليس لدينا أي موطئ قدم لأفكار شمولية وتهديدية مثل الشوفينية والديماغوجية والإصولية (بكافة اشكالها) ودعني أسأل بعد هذا الكلام : وفق أي قانون أو تعريف دولي يُقال لحركة سياسية لها مثل هذه الإرتكازيات التي ذكرتها بإنها حركة إرهابية ؟؟ . مؤتمر شعب كردستان يدعو لتأسيس لجنة مستقلة لتقصي الحقائق

وكشفها أمام الرأي العام وذلك لبيان أن العنف لم يكن يوماً منهاجاً للحركة الكردية ، وإن ما حصل في بعض الأحيان فُرض عليها فرضاً ، الدولة التركية تكيل لنا مثل هذه الإتهامات لكي تتهرب من الإستحقاقات الديمقراطية لكي تُبقى على القضية الكردية هكذا دون حل.

أمام الدولة التركية فرصة تاريخية فيما أرادت حل القضية الكردية ، فهي تستطيع أن تجد في مؤتمر شعب كردستان شريكاً حقيقياً لكي تتفاوض معه ، وهي بإيجاد حل عادل للقضية الكردية ستخرج من الكثير من أزماتها البنيوية المتفاقمة ، لكن الظاهر للأسف إن الذهنية الرافضة للآخر وحقوقه غير مستعدة لإجراء أي نوع من الحوار...

ثّمة محاولات حثيثة للإجهاز على الحركة التحررية الكردية بشكل عام ومؤتمر شعب كردستان بشكل خاص تقوم بها الدولة التركية ، وهي سياسة قديمة وهذا دأبها منذ زمن في التعامل مع الشعب الكردي لكن ومثلما يقول المثل الكردي لاأحد يستطع حجب نور الشمس بالغربال . فتلك السياسة لم تنجح منذ **80** سنة ولا نظنها ستحقق أي نتيجة الآن أيضاً .

العقليات المنغلقة العنصرية الرافضة للأخر (من أمثال شارون ،إبن لادن وحكام المؤسسة السلطوية في تركيا) غير قادرة أبداً على إيجاد الحلول الناجعة للقضايا الحساسة والبنيوية التي تتطلب حلاً شاملاً ، موقف مؤتمر شعب كردستان واضح تماماً : يجب أن تفسح الدولة التركية الطريق بشكل كامل أمام المد الديمقراطي الذي يتيح للشعب الكردي الإنضمام والمشاركة في العملية الديمقراطية البنائية بهويته وكينونته الكردية جنباً إلى جنب مع الشعب التركي . نحن لانرغب في تفكيك الدولة أو تفتيتها ، كذلك ليس من هدفنا الإبتعاد والإنزواء عن المسيرة الديمقراطية المندفعة في العالم ، إنما على العكس فنحن ندعو

لقبول تركيا في عضوية الإتحاد الأوروبي لكي تتلاءم قوانينها مع القوانين الأوروبية المتقدمة في مجال إحترام حقوق الإنسان وصون كرامته ، وبذلك سيفتح الطريق أمامها لتغيير سياستها بشكل شامل إزاء القضية الكردية و الإعتراف بهوية الشعب الكردي . فيما يخص سؤالك عن الموقف الأمريكي فدعني أقول شيئاً مهماً : إن مؤتمر شعب كردستان قوة سياسية كبيرة وله حضور سياسي في كردستان الجنوبية (كردستان العراق) وكذلك في العراق وموقفه من عملية دمقرطة العراق واضح تماماً ، وعليه فإن الإدعاء بوجود تشكيلات تابعة لقوات حماية الشعب(الجناح العسكري لمؤتمر شعب كردستان) في العراق باطل وليس له أي أساس من الصحة . فالقوات العسكرية موجودة داخل تركيا نفسها وفي الحدود (في المناطق الغير مأهولة بالسكان) وهي بإنتظار تحقيق تطور ديمقراطي حقيقي وإرساء السلام لإخلاء كردستان من التواجد العسكري .

القوات الأميركية متواجدة في المنطقة ولديها سيطرة كاملة عليها ، كما إنها تراقب كل التطورات ولن يكون في صالح المسيرة الديمقراطية التي تنشدها وتتابعها واشنطن أن يتم أي هجوم عسكري على تشكيلات (قوات حماية الشعب) ، وعلى تركيا بدل الضغط على الولايات المتحدة وحثها على مهاجمة (قوات حماية الشعب) أن تخلق أرضية للحوار ولإلتقاء تمهيداً لإرساء حل جذري شامل للقضية الكردية وإطفاء جذوة الصراع والصدام في المنطقة .على صعيد آخر فإن الحركة التحررية الكردية وقوات حماية الشعب لم تقم بأي هجوم خلال تاريخها النضالي على أي جهة بإستثناء الدولة التركية التي فرضت الحرب على الأكراد ، لذلك فليس من المنطقي والمعقول أن تُسيّر الولايات المتحدة خططها وسياستها في المنطقة وفقاً لأهواء تركيا ورغباتها .

لقد حددت القوى الكردية في كردستان العراق مطالبها بالفيدرالية القومية / الجغرافية التي قالوا إنها تلبي مطالب الشعب الكردي وطموحاته بعد تجارب دامية مع سلطة بغداد دامت 35 عاماً ، ترى ما هو موقف (مؤتمر شعب كردستان) من الفيدرالية الكردية في العراق وهل ترون في الصيغة الفيدرالية تلبية لمطالب وحقوق الشعب الكردي ؟

الدولة العراقية إعترفت بهوية الشعب الكردي وببعض حقوقه ولكن لم يدخل ذلك في المجال العملي أو الحيز التطبيقي الفعلي ، الآن وبعد تخليص الشعب العراقي من نظام صدام حسين الذي كان يضطهد الكرد مثلما كان يضطهد العرب ، فإن من غير المعقول أن لايطالب الكرد بحقوق سعوا إليها في السابق وقدموا من أجل تحقيقها الكثير من التضحيات ، فمذبحة حلبجة وسلسلة المذابح الجاعية (عمليات الأنفال) والصراعات المستمرة مع السلطة المركزية منذ **1973** وحتى سقوط صدام حسين لن يجعل الشعب الكردي يتساهل مع قياداته إذما هي فكرت في التنازل عن أي حق من حقوق الشعب الكردي ، نحن نعتقد إنه لحل القضية الكردية في العراق ينبغي إزالة آثار النظام السابق من تعريب وترحيل و لعب بإدارية المناطق الكردية وإعادة الأمور إلى طبيعتها وإرجاع الحقوق لأصحابها ، عندها يمكن حل القضية الكردية على ذلك الأساس ، الصيغة الفيدرالية المقدمة من الطرف الكردي ينبغي قبولها ، ففي العراق ثمة شعبان كبيران يعيشيان جنب إلى جانب وفي إطار الدولة الواحدة (مع بقية الشعوب العراقية : التركمان و الآشوريون و السريان و الكلدان .....الخ) المنطقة الكردية لها ما يحددها جغرافياً وتاريخياً و هي تسمى (كردستان) ، في الفيدرالية الأثنية /

الجغرافية يستطيع كل شعب أن يمارس هويته ويحظى بحقوقه جنب بجنب في البلد الواحد .

تسعى تركيا حثيثاً إلى الدخول في الأتحاد الأوروبي ، والذي سينظر إلى هذا الطلب نهاية العام الجاري وقد كان البرلمان التركي قد أقر بعض الإصلاحات الديمقراطية تتعلق بإعطاء المزيد من الحقوق الثقافية للأكراد ، كيف تقيمّون هذه الإصلاحات ، هل هي كافية وأين وصلت في تطبيقاتها وكيف ترون التجاوب الأوروبي مع المطاليب الكردية ؟

ما قامت به تركيا حتى الآن ليس كافياً ، الأكراد ملوا من الوعود وهم لايحتاجون وعوداً ، الأكراد يريدون تطبيقات ميدانية على أرض الواقع لهذه الوعود : قبول الهوية الكردية ، أقول هذا مشدداً على قبول الأكراد سياسياً وثقافياً أيضاً وليس فقط الإعتراف الخجول بوجود شعب في تركيا يسمى الأكراد يجب الإعتراف بشراكة الشعب الكردي في الدولة وتسيير مؤسساتها القيادية ، لقد وضعت أوروبا عدة شروط أمام تركيا فيما يخص موضوع عضويتها في الإتحاد : حل القضية القبرصية حسب قرارات الأمم المتحدة وتطبيق معايير كوبنهاغن ، نجد في سير تركيا في طريق هذه الإصلاحات أمراً جيداً ، لكن ذلك لايكفي ، فالإصلاحات الديمقراطية ومسألة المصالحة الداخلية يجب أن ينبعا من قناعة داخلية وليس تحت ضغوطات ومغريات خارجية ، بمختصر الكلام نحن نجد في الإعتراف بالشعب الكردي تصحيحاً لموقف سابق عنصري تجاه شعب عريق غُدر به تاريخياً .

في الجهة المقابلة على الإتحاد الأوروبي أن لاينظر للمسألة الكردية على إنها مسألة تفاوضية قابلة للأخذ والرد فنحن لاننتظر من أوروبا المتجارة بالقضية

الكردية أمام تركيا ، فالتجارة تصح إذ ما تعلقت المسألة بسلع كالنفط وتجارة المواشي ..... الخ ، لكن مصائر الشعوب أكبر من هذه المسائل ، مصائر الشعوب وأقدارها (وحقوقها الإنسانية والسياسية) ينبغي أن تُخضع دائماً لمقاييس أخلاقية وإنسانية في الدرجة الأولى والأهم ، هذا هو المطلوب والمأمول .

كيف هي علاقات (مؤتمر الشعب كردستان) مع الولايات المتحدة خصوصاً إن الولايات المتحدة ومنذ 9. 4 . 2003 قد أصبحت في العراق وأسقطت نظام صدام حسين وقد طلبت من قوات (مجاهدي خلق) الإيرانية المعارضة المتواجدة في العراق بنزع سلاحها ، ماهي علاقاتكم مع الأميركيين وهل هناك إتصالات معهم ؟

مؤتمر شعب كردستان تأسس في 27 . 10 . 2003 على أسس ومبادئ الحوار الذي نؤمن بأهميته ونسعى له . لهذا فنحن في مسعى للتحاور مع كل الأطراف بما فيها الولايات المتحدة .

فالولايات المتحدة ليست فقط القوة العظمى الوحيدة في العالم وحسب (وهذه بديهية معروفة...) ولكنها في تماس يومي مع القضية الكردية ، لذلك من الطبيعي وجود علاقات بينها وبين مؤتمر شعب كردستان ، لكن ــ للأسف ــ هناك موقف مسبق لدى الجانب الأميركي حيال الحركة الكردية في شمال الكردستان (كردستان تركيا) يجعل من تلك العلاقات محدودة ومحكومة بضوابط محددة ، فإذا كانت الولايات المتحدة تنشد الجدية في تطبيق مشروعها (نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط) فعليها أن تكون على إحتكاك مباشر مع القوى الديمقراطية في المنطقة وتحاورها دائماً . مؤتمر شعب كردستان مستعد دائماً للحوار ....

كمسؤول الإعلام في مؤتمر شعب كردستان كيف تُقيمون دور الإعلام الكردي وكلمتكم إلى القراء العرب والإعلام العربي ؟

يكتسب دور الإعلام أهميته من أنه ينشد الحرية ، حرية الكلمة والفكر ويقدمها للرأي العام .

في منطقتنا ، منطقة الشرق الأوسط ، أجهزة الإعلام تقوم بوظائف أخرى وهي في أيدي الأنظمة الحاكمة : فهي وسيلة تضليل وتحريف الحقائق وتقديم نقضيها للناس ، الإعلام الكردي ينبغي أن يقدم نموذجاً جديداً وحراً في تقديم الكلمة والخبر في كل الشرق الأوسط ، نحن ننشد إيصال صوت الشعب الكردي وهمومه للآخر ، نحن ننشد الموضوعية والتعددية والرآي الآخر والتسامح معه وقبوله ، هذا بإختصار أساس عملنا ، هدفنا الوصول إلى نشر ثقافة التسامح وقبول الرآي الآخر على قاعدة" الحضارة الديمقراطية" والتحاور لحل معظم القضايا الشائكة . فعندما نصل لهكذا هدف ونعيش في هكذا حالة تكون الذهنية المقابلة قد تحررت من عصابيتها وإنغلاقها وهو ما يقودنا إلى طريق الحل الأكيد .

فيما يتعلق بالإعلام العربي : أملنا في أن يصبح الإعلام العربي جسراً للحوار بين الشعوب فعند الحديث عن الشعب الكردي ووطنه كردستان ثمة إغناء حضاري وثقافي واضح لكل منطقنا المشتركة ، فألاكراد ساندوا القضايا العربية دائماً وعلى رأسها القضية الفلسطينية وما ننتظره من الإعلام العربي حقاً هو نظرة وتقييم عادل لقضية إخوانهم الأكراد ، على أساس الإخوة والثقافق الحضاري المشترك بين الشعبين .

جريدة السياسة الكويتية 2004/1/30

بوادر خطأ إستراتيجي أميركي جديد في الشرق الأوسط :
هل ستقدم أميركا على إستعداء الشعب الكردي ؟

الحاكم الأميركي في العراق بول بريمر قال في تصريح لوكالات الأنباء إن الولايات المتحدة الأميركية ستعمل على حظر نشاط (مؤتمرالشعب الكردستاني) في العراق وقال إن بلاده مازالت على عهدها في إدراج إسم تنظيمات حزب العمال الكردستاني ومؤتمر الحرية والديمقراطية الكردستاني ومؤتمر الشعب الكردستاني على اللائحة الأميركية السوداء والتي تحتوي على أسماء منظمات مختلفة تقول واشنطن إنها تمارس وتدعم الإرهاب .

والظاهر إن الزيارة الأخيرة التي قام بها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى الولايات المتحدة والتي كانت تحمل عنوانين رئيسين : الحصول على وعد من الأميركان بعدم تقسيم العراق (أو رفض الفيدرالية الكردية ، إذ أمكن ذلك ...) ، والموافقة على إطلاق يد الجيش التركي في كردستان العراق للإجهاز على قواعد قوات حماية الشعب (الجناح العسكري لمؤتمر الشعب الكردستاني) .

هذه الزيارة ، الظاهر إنها قد نجحت نسبياً في تعهد الأميركيين بمنع نشاط مؤتمر الشعب الكردستاني في العراق وكردستان العراق وربط ذلك ب" القوانين الأميركية التي تضع حزب العمال الكردستاني والمنظمات المتفرعة منه على لائحة الإرهاب " كما قال بول بريمر لاحقاً .

والحال إن الأتراك وبعد أن سقطت جميع سيناريوهاتهم التي وضعوها للتدخل في العراق وتحجيم دور الأكراد في عراق مابعد صدام لم يعد أمامهم الآن سوى اللجوء إلى الولايات المتحدة والإستناد على " الشرعية " الأميركية فيما يخص الشرق الأوسط والموقف من نزاعاته والقوى المتصارعة فيه ، و التي صاغتها واشنطن حسب مصالحها وأجندتها الإستراتيجية البعيدة المدى ، فتركيا تتحين الفرص ومنذ زمن طويل للتدخل في كردستان العراق وكذلك الإجهاز على القوات التابعة للمقاتلين الأكراد الذين خاضوا حروب عصابات ضد الدولة والجيش التركي للمطالبة بالحقوق الكردية ونزع إعتراف أنقرة بالهوية الكردية ، ويكون خطئاً جسيماً لو سمحت الولايات المتحدة للجيش التركي بالتوغل في كردستان العراق أو البدء في عمليات واسعة ، ضد قوات مؤتمر شعب كردستان المتواجدة في كردستان تركيا ، فالمنطقة تشهد هدوءاً نسبياً منذ فترة بعد أن طرح الأكراد عدة مشاريع ومبادرات سلام لإنهاء الصراع الكردي ــ التركي الدائر منذ **1984** م ، فموافقة الولايات المتحدة على خطط الجيش التركي الرامية لإشعال النزاعات وخلق حالة فوضى كبيرة في المنطقة سينعكس بشكل بنيوي على إستقرار المنطقة وسيفقد الأميركان تأييد الجانب الكردي في الحرب الدائرة حالياً ضد الإرهاب والأنظمة الراعية له ، و كذلك " لن يكون أبداً من صالح المسيرة الديمقراطية التي تتابعها و تنشدها واشنطن الهجوم على قوات المؤتمر " كما قال السيد عبد الله حجاب نائب رئيس مؤتمر الشعب الكردستاني في حوار نشرته السياسة **30** في /**2004/1**/ .

تركيا تحلم بالتدخل العسكري المباشر في كردستان العراق ، فمشروعها الإمبراطوري بظم الموصل وكركوك مازال قائماً ، فهي ترفض الإعتراف بالواقع الكردي وتقوم بعرقلة الفيدرالية الكردية ــ العربية في العراق عبر علاقاتها

الخارجية (بإستخدام علاقاتها الدبلوماسية الواسعة : زيارة الرئيس السوري بشار الأسد والقلق الأيراني ، نموذجاً) والداخلية (إستخدام الورقة التركمانية عبر تشجيع الجبهة الوطنية التركمانية ودعمها ، للوقوف ضد الفيدرالية الجغرافية المقترحة من الجانب الكردي ، وكذلك تحريض الأطراف العربية وإستخدامها لرفض المطلب الكردي) . ومما بيّن أخيراً على نيات أنقرة لإجهاض المشروع الكردي والإستعداد حتى للتدخل العسكري : رفض المؤسسة العسكرية التركية الطلب الكردي بسحب كتيبة المراقبة التركية الرابطة في أربيل بعد قرار البرلمان الكردي بوجوب مغادرتها أرض كردستان ، وقد شنت الصحافة التركية (المعروفة بسلوكها التحريضي الوقح إذما تعلق الأمر بالأكراد) حملة كبيرة على السيد نيجرفان البرزاني رئيس وزراء حكومة الحزب الديمقراطي الكردستاني لتصريح قال فيه " إن الطرف الكردي سيلجأ إلى القوة في حال تجاهل أنقرة طلب الأكراد بضرورة مغادرة قوتهم أربيل " .

إن الولايات المتحدة أمام إرتكاب خطأ إستراتيجي كبير في حال سماحها لتركيا بالتوغل في الأراضي العراقية بحجة مقاتلة المقاتلين الأكراد التابعين لمؤتمر الشعب الكردستاني ، ذلك أن(قوات حماية الشعب) لم تقم بأي عملية عسكرية إنطلاقاً من الأراضي العراقية ، كما إنها ساندت حرب تحرير العراق من نظام صدام حسين الديكتاتوري وباركت سقوطه وخلاص الشعب العراقي على يد قوات التحالف ، ومؤتمر الشعب الكردستاني قوة مركزية في كردستان وله إمتدادات واسعة بين الشعب الكردي في الشرق الأوسط والمهجر ، فأي مشروع أميركي لتصفية هذه القوات أو السماح لتركيا بمهاجمة قواعدها سيؤدي ، بلا شك ، إلى خلق حالة من الفوضى في العراق وتركيا والمنطقة برمتها ، وتأجيج مشاعر العداء لأميركا بين الشعب الكردي ، وهو الحليف الناهض في المنطقة ،

في الوقت الذي تستطيع فيه القيام بدور فاعل في إشراك جميع الأطراف المسؤولة لإيجاد حل عادل للقضية الكردية في كردستان الشمالية (الواقعة تحت سيطرة الدولة التركية) والضغط على الطرف التركي لقبول الهوية الكردية ووقف إضطهاد الأكراد والتخريب الممنهج الذي تمارسه تركيا في المناطق الكردية .

الولايات المتحدة الأميركية أمام إمتحان جديد سيكون نتيجته المقياس الحقيقي لصدق دعاويها في نشر الديمقراطية والسلام في الشرق الأوسط ، أو الإعتراف الميداني بأن " الولايات المتحدة إرتكبت في الماضي عدة أخطاء عندما ساندت بعض الأنظمة الديكتاورية التي كانت تقمع شعوبها " كما قال الرئيس جورج بوش في خطابه الشهير " نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط " .

جريدة السياسة الكويتية **31 /1/2004**

كردستان : الإرهاب إذ يمتد شمالاً ...

ثمّة بضع دلالات بنيوية في تمدد الإرهاب الإصولي/القوموي الحاصل الآن في العراق إلى إقليم كردستان ، الدلالات هذه (في ملفوظها الأكثر عنفاً ودماراً : عملية **1** شباط) تأتي كنتائج إرهاصية للقراءة الخطرة و المؤدلجة في موضوعة العلاقات الكردية ــ الأميركية : بصيغتها التحالفية الوليدة . فالأكراد الذين يعيشون منذ سنة **1991** في منطقة الحماية الدولية التي فرضتها الولايات المتحدة وبريطانية لحمايتهم من مسلسل الموت المتتابع الحلقات الذي فرضته تلك " العلاقة الترابطية" بين ولايتي الموصل والبصرة دخلوا ، مع قرار واشنطن بتحرير شعب العراق وإنهاء عملية الموت الجماعي ، في تحالف وطيد مع الولايات المتحدة الأميركية.

الأكراد ومنذ أن لاحت أولى الفرص والبوادر وإبتسم لهم القدر(الأميركي ، إحقاقاً للحق ...) حددوا مصيرهم مع العرب في إطار الفيدرالية التي طرحوها وصوتوا عليها إجماعاً في برلمانهم عام **1992**، وكانت الخطة الكردية مؤجلة مع السلطة العربية المركزية : التي كان صدام حسين ورهطه يمثلونها حتى **9** نيسان **2003** يوم إندثاره إلى الأبد .

الآن وبعد عودة الأكراد إلى بغداد ــ مرة أخرى ــ فاتحين اذرعهم للقيادات العربية وراضين بصيغة إتحادية بين مناطقهم وبين العراق العربي تبدو الأمور ، وحال العراق ما نشهده هذا اليوم ، صعبة ومعقدة . فالعراق العربي أصبح الآن ساحة نزاع وتصفية حسابات بين الولايات المتحدة الأميركية من جهة (التي إستنهضت كل نظرياتها الإمبراطورية/التغييرية المتراكمة في دوائر صنع القرار)

وبين التنظيمات الإسلامية الإرهابية بقيادة تنظيم القاعدة العالمي والحركات الإرهابية المحلية (مثل أنصار الإسلام الكردية) التي تعتمد في سيرها وإرهابها على مرجعيات وسنن مُفكري القاعدة ومُنظري تيار الإسلام الإصولي السياسي في العالم الإسلامي ، العراق العربي يشهد حالة فوضى عارمة(ساعة كتابة هذه السطور تواترت الأنباء عن محاولة إغتيال المرجع الشيعي آية الله علي السيستاني) ، والولايات المتحدة بقرارها تسليم السلطة للعراقيين في **30** حزيران **2004** أعادت ترتيب اوراقها مُبكراً مدركة خطورة الوضع في العراق مع وجود جيران يعملون كل مافي جهدهم لهزيمتها وإندحار قواتها من العراق وبذلك سقوط إنموذجها التغييري الأول في منطقة الشرق الأوسط في عماء الفوضى والإرهاب وعمليات القتل بالجملة ! .

الإتفاق على إدامة حالة الفوضى والعنف في العراق والوقوف بالضد من أي تجربة ديمقراطية تمثيلية فيه حدث بشكل عفوي وتوافقي بين أنظمة إيران وسوريا وتركيا ، فهذه الأنظمة الديكتاتورية الشمولية لها أجندة ومصالح واضحة في العراق ، وتأتي حالة زرع الموت والدمار وبث الفتن والنزاعات وتغذيتها بين الفئات العراقية لتزيد من تدخلاتها وتعزز من قدرتها ووجودها هناك لفرض وتمثيل أطماعها الإستراتيجية ، فالدولة التركية العسكرتارية تخوض حرباً شعواء (على الصعد الدبلوماسية والإعلامية ، وتلوح كذلك بالتدخل العسكري) ضد المطالب الفيدرالية الكردية ، فرئيس وزراء حكومة العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان كان يحمل ملف الأكراد العراقيين تحت إبطه في زيارته الأخيرة لواشنطن ، في محاولة منه لإفشال الإتفاق الكردي ــ العربي في العراق حول الفيدرالية الإتحادية ، بينما أطلق الرجل الثاني في الجيش التركي الجنرال (إلكر باشبوغ) تهديداً خطيراً ضد أكراد العراق جاء فيه بالحرف " إذا ما أعلن أكراد العراق الفيدرالية كأمر

واقع فإن دماءً كثيرة ستسفك في المنطقة" ، وعندما يطلق مسؤول عسكري تركي كبير تصريحا كهذا فهو بالتأكيد يعي مايقوله خصوصاً وأن (الميت) التركي متغلغل في العراق عبر شبكات تجسسية واسعة ، تمثل الجبهة التركمانية أحد أبرز وجوهها.

التحركات الأخيرة لساسة أنقرة وعسكرها للضغط على الولايات المتحدة لرفض الفيدرالية الجغرافية التي إقترحها الأكراد وتصفية قواعد قوات مؤتمر الشعب الكردستاني والتلويح بإجراءات إنتقامية وتخريبية في حال رفضها المطالب التركية (كتصريح باشبوغ المار ذكره) تثبت بأن لتركيا مصلحة واضحة وقوية في بث حالة من الفوضى والإرهاب في كردستان سيما وإن المنطقة الكردية هي أكثر المناطق إستقراراً وإزدهاراً في العراق .

السيناريوهات التركية مفتوحة أبداً ، وعلى كل الإحتمالات ، وما زيارة رئيس النظام السوري بشار الأسد إلى تركيا للوقوف معها ضد الفيدرالية الكردية في العراق إلا إحدى التحركات الكثيرة التي تتآمر فيها تركيا ونظام بشار الأسد ضد التطلعات القومية والإنسانية للشعب الكردي ، ليس فقط في كردستان العراق فقط ، بل في كل أجزاء كردستان الأخرى .

حوادث **1** شباط التي وقعت في مدينة أربيل الكردستانية وأدت إلى إغتيال مسؤولين بارزين في الحزبين الكرديين الرئيسين : الإتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني تقدم واقعاً ملموساً لا يمكن إنكاره : لقد وصل المد الإرهابي المدعوم من بعض الجيران إلى كردستان ، فالقوافل الإرهابية التي ترسلها بعض الدول المحيطة بالعراق خفية ، والتعبئة التحريضية التي تقوم بها وسائل وقنوات الإعلام العربي المؤدلج المتخم بالإصولية الإسلاموية والحقد القوموي الرخيص ضد الشعب الكردي (محطة الجزيرة القطرية ، مثالاً ساطعاً)

يقدم زاداً رسمياً (وشرعياً كذلك ...) تتغذى عليه مئات القنابل البشرية الموقوتة ، والتي إستطاعت أخيراً الوصول إلى كردستان ونشر الموت والدمار في بلاد الأكراد في يوم العيد .

إن القيادات الكردية مُلزمة بتوحيد صفوفها وتناسي أحقادها الحزبية والشخصية إلى الأبد لتسيير سفينة كردستان نحو بر الأمان ، والمطلوب الآن توحيد الحكومتين في أربيل والسليمانية بأسرع وقت ممكن وأي عذر بالتأجيل والمماطلة في ظل هذه الظروف والمخاطر والمؤامرات غير مقبول أبداً من الشارع الكردستاني الذي نهضت جموعه في كل مدينة وقرية كردية مستنكرة ومتضامنة مع أهل أربيل ، فحتى جماهير ديار بكر وشرناخ وغيرها خرجت(في كردستان الشمالية : الواقعة تحت سيطرة الدولة التركية) إلى الشارع للتعبير عن تضامنها مع أبناء أربيل تحت هراوات قوات الدرك التركي و مخاطر بطش خلاية الإغتيالات السرية .

جلال الطالباني ومسعود البارزاني قالا في رسالتين منفصلتين عقب الإنفجار ، مخاطباً كل منهما الآخر : إن الرد الكردي هو توحيد الكلمة والسلطة ضد هذا الإرهاب وإن المراد من هكذا عمليات تخريبية هو الشعب الكردي ومستقبله الذي حدده في القيدرالية الإختيارية مع العرب في العراق الفيدرالي القادم ، والشعب الكردي ينتظر منهما موقفاً ميدانياً سريعاً يُطبق فيه هذا الخطاب ، وإلا فما فائدة برقيات المواساة و حتى الطقوس الإحتفالية (التي تُظهر القوم وهم في أحسن أحوال التكاتف) وقد مضى على مصافحتهما الشهيرة في واشنطن **6** سنوات ؟.

السياسة الكويتية **2004/2/8**

جامعة الأنظمة العربية :
الفيدرالية والديمقراطية خطر على العراق !

نشرت جريدة الشرق الأوسط اللندنية في عددها ليوم **2004/2/8** خبراً تحت عنوان " الجامعة العربية تحذر من تهديد شيعي ــ كردي لوحدة العراق " كشفت فيه هذه المنظومة الجامعة لإنظمة القهر والتخلف والفساد والمقابر الجماعية (الباقية ، حتى بعد إندثار النظام الصدامي القهري ...) عن فلسفتها الطائفية والقائمة على محور البغض القومي والطائفي للآخر ، الغير عربي والغير سني ...

في حيثيات التقرير(التحريضي ، الطائفي و القوموي التافه ...) تحليلات بدائية تعف عن إطلاقها منظمات تحترم نفسها ، ناهيك عن شعوبها التي تدعي تمثيلها ، فالتقرير الذي كتبته لجنة" تقصي الحقائق" التي أرسلتها الجامعة العربية للعراق يتهم الشيعة(نعم هكذا بكل بساطة ، وهم يشكلون **60%** من مجموع الشعب العراقي...) بالسعي للسيطرة على العراق وتسلم قياد البلد وإدارته ، ويتهم الأكراد بإن " طموحهم" في البلوغ الفيدرالية (الإتحادية هنا...) هو أخطر ما يهدد وحدة العراق !!.

الخبر نقلته الشرق الأوسط هكذا " حذرّ تقرير أعدته بعثة تقصي الحقائق التي أوفدتها الجامعة العربية إلى العراق في ديسمبر الماضي من أن التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة يهدد وحدة العراق وإستقرار المنطقة بتقويته الأكراد والشيعة ،

معتبراً إن طموح الأكراد إلى المزيد من الحكم الذاتي ، تحديداً هو أخطر ما يهدد هذه الوحدة ، ويحذر التقرير الذي تتداوله الدول ال22 الأعضاء في الجامعة ولم ينشر بعد من أن منح الشيعة والأكراد مثل هذا النفوذ من شأنه زعزعة دول المنطقة أيضاً " ، وبعيداً عن القول إن الشيعة والأكراد يمثلون أكثر من 85% من أهالي العراق ومن الطبيعي و إصول الديمقراطية(التي لا يفهمها القائمون على جامعة الأنظمة الشمولية) أن يستأثروا بالقسط الأكبر من السلطة ، فإن إصرار رجالات الجامعة على السير على ذلك الخط العنصري/ الإقصائي فيما يتعلق بالعراق والتدخل السافر في شؤونه الداخلية (بعد فشلهم بمنع الولايات المتحدة من إسقاط النظام الصدامي ، أكثر أنظمة الأرض ظلماً وتقتيلاً للخلق) يودي بنا إلى إستخلاص عدة دروس جديدة/قديمة من هكذا قرار :

1 ــ إن جامعة الأنظمة العربية ترتعد من فكرة إنتشار الديمقراطية الحقة في منطقة الشرق الأوسط ، لذلك فهي تجد في النموذج التمثيلي الذي ظهر إلى الوجود بعد سقوط نظام صدام حسين ، والمتمثل بمجلس الحكم الإنتقالي خطراً على الأنظمة العربية اللاديمقراطية والتي تغيب فيها شرائح رئيسية من الشعب في حين تُسيطر أقلية ، تُختصر غالباً بشخص القائد الأوحد ، على الحكم ومناحي الحياة . فمجلس الحكم الإنتقالي العراقي يمثل الأغلبية الساحقة من الشعب العراقي بكل أطيافه وشرائحه ، وللمرة الأولى يخرج إلى العلن مجلس يمثل الموزاييك العراقي هكذا بقواه الرئيسية وبتركيبة متوافقة مع الحجم العددي لكل فئة عرقية أو مذهبية لأهل العراق وهي التركيبة التي يقول عنها تقرير مبعوثي جامعة الأنظمة العربية " إن تركيبة مجلس الحكم الإنتقالي هي من بين العوامل التي شجعت على زرع بذور الطائفية" ، فالتماثلية والمشاركة في الحكم عن طريق توزيع السلطات على التكوينات العرقية والمذهبية للشعب العراقي هو في نظر "موظفي" جامعة

الأنظمة القمعية " تشجيع على الطائفية" بينما كان نظام صدام الإرهابي وطنياً وقومياً وحافظاً للوحدة الوطنية!!.

الخوف الرهابي إذاً ، يأتي في حقيقة الأمر من الإنموذج العراقي القادم والذي يهدد أعشاش الديكتاتورية والفساد في الإقطاعيات العربية وهذا ما يُربك الجامعة العربية ويُصيب مُنتسبيها في مقتل ...

2- الحقد الطائفي الرهيب على الأكثرية الشيعية في العراق : فقد إعتاد القوميون العرب وخصوصاً بعد إنتصار ثورة الخميني في إيران على ربط الشيعة في العراق بأجندة إيران وإتهامهم بالتبعية لنظام الجمهورية الإسلامية (الذي خاضّ صدام قادسيته ضدها دفاعاً عن البوابة الشرقية للأمة العربية ، وكانت الجامعة ومنّظروها يصفقون له) ، فالعروبة المؤدلجة والمسيسة هي حكر على السنة العرب فقط أما الآخرون فهم مشكوك في ولاءهم وإخلاصهم وأغلب الظن إنهم يعملون لصالح أعداء الأمة ، بل قد يكونون في الأصل ليسوا بعرب (كم مرة سمعنا في وسائل الإعلام العربية من يتهم بعض العراقيين الشيعة ، بينهم أعضاء في مجلس لبحكم الإنتقالي ، بإنهم إيرانيو الإصول وليسوا عرباً ...) .

الجدير قوله : إنه بعد سقوط النظام الطائفي السابق بدأت الأقلام العروبية في تدبيج آلاف المقالات في موضوعة عروبة العراق المهددة بعد سقوط البعث ومن بينها مقالات وآراء لكبار الكتاب والسياسيين العرب ، ولم يخف الكثير من المسؤولين العرب خوفهم من هذه الجرعة الديمقراطية الزائدة (أنظر تصريحات المسؤولين العرب الرافضة للفيدرالية والنظام اللامركزي) .

3- الإصرار على قمع القوميات الغير عربية وإعتبار حصولها على حقوقها القومية والإنسانية خطراً على ما يسمى بالأمن القومي العربي ، وتدريجاً نحو الإعتراف بحقوق غيرها في بلدان عربية أخرى إمتهنت القمع والمنع سياسة تعاملية

مع مواطنيها الغير عرب ، لذلك فقد وظفت معظم الأنظمة العربية وسائل إعلامها ضد الفيدرالية الكردية في العراق وراحت تحرض الشعوب العربية ضد الفيدرالية وتغذيها بأفكار تعبوية/حماسية خطرة تترجم في أحايين كثيرة إلى ردود أفعال مؤذية على أرض الواقع .

إن الأجندة الإتهامية ضد الكرد(وضد مشروعهم الفيدرالي الإتحادي) في وسائل الإعلام العربية والربط التعسفي بين الشعب الكردي المظلوم وبين جهات معادية للعرب وحشر الأكراد ــ بعد كل هذا ــ في زاوية اعداء العروبة والإسلام يضر كثيراً بعلاقات الجيرة ويدفع بالكثير من الجهلة (العاطلين عن العمل و المتخمين بالإصولية الإسلامية...) لإرتكاب جرائم كبيرة بحق الشعب الكردي ، ولأن الأنظمة العربية نجحت ، وعبر عقود ممنهجة من التجهيل والكبت وبث الأفكارالقوموية والدينية المتزمتة ، في تحويل شرائح من مجتمعاتها إلى مختبرات تجارب لآيديولوجياتها الشمولية فليس من الغريب ، والحال هذه ، أن تتجه قطاعات واسعة من الشعوب العربية إلى السير في طريق العداء للنهج الديمقراطي التمثيلي ، ليس فقط في العراق ولكن في أغلب الدول العربية ، ولعل هذا بالضبط ماكان يقصده التقرير حينما أورد (آخذين بعين الإعتبار البروباغاندا العربية التحريضية الهائلة) " إن العراقيون يجدون أن فيدرالية جغرافية وعرقية هي مقدمة لتقسيم البلاد" ! .

ولن نتحدث هنا عن مواقف الأنظمة العربية وقطاعات واسعة من شعوبها المنكوبة حيال بعض الأعمال الإرهابية تجاه العراقيين " الغير وطنيين" و"الغير قوميين" ، ناهيك طبعاً عن الأكراد (اللذين يقدمهم الإعلام العربي كمتربصين بوحدة العراق ، أصحاب العلاقات الإستخباراتية مع الموساد ، بائعي الأراضي العراقية لليهود، حاضني الأميركان ...الخ) .

فماذا كان رد فعل الأنظمة العربية(والمسلمة ، إستطراداً...) من حادث كردستان الإرهابي ؟ . يقول المفكر الكردي إبراهيم محمود في مقال له بعنوان (حدث 1 شباط من منظور إسلامي) نشره الموقع الكردي على الإنترنب (عفرين نت) " إن الموت الكردي لا يلفت نظر حتى أقرب المقربين منهم في الجوار{ هل أدانت دولة من دول الجوار الإسلامية العملية بشكل رسمي؟} ، إنه موت مرغوب فيه ومبارك ، وهو إمتداد للموقف منه ككائن مختلف في قوميته ولغته ، ولهذا يبقى إسلامه{ رغم فذاذته وعمقه التاريخيين} هو المستهدف بالمقابل ، إنه إسلام الكردي المشبوه طالما يتحدث بلغة أخرى ويُعرف نفسه بلغة خاصة به ، ويطالب بهويته المستلبة منه "!.

4ــ لم تقم جامعة الدول العربية ولو لمرة واحدة بدعوة الدول المحيطة بالعراق لتتوقف عن إرسال طرود الموت والقوافل الإرهابية للعراقيين عبر حدودها المفتوحة ، بل أشاحت بوجهها متواطئة أمام أرتال إرهابيي القاعدة وغيرها من المنظمات الإسلامية الإرهابية وبعض بقايا القوميين العرب للدخول إلى العراق وتفجير أبناءه المنكوبين ، وما الحادثة الإرهابية الأخيرة في أربيل (والتي تواترت الأخبار أن منفذها قد يكون يمنياً) إلا دليلاً على ذلك .

العراق القادم يجب أن يكون تمثيلياً ، متكاملاً ، ديمقراطياً ، فيدرالياً تتمتع فيه كل الأعراق والأديان والمذاهب بحقوقها ، وعلى العراقيين العرب أن ينتبهوا إلى ما يُحاك لهم في العواصم العربية وفي مُلتقى هذه الأنظمة : الجامعة العربية ! . أما الأكراد فبإستثناء الشرفاء والخيرين من العرب ، عليهم الإنتباه جيداً من مكر وتخريب هذه الأنظمة ...

دعونا إذن ، والحال هذه ، نختم مقالنا هذا بكلمة لكاتب أميركي صديق (ولكن لا يربطه بالأكراد : لا دين ولا تاريخ ولا جوار ...) وذلك في مقال كتبه

عقب حادثة 1 شباط الإرهابية في كردستان تحت عنوان (كلنا أصبحنا أكراداً) في جريدة النيويورك تايمز ، ليكون صفعة في وجه الأنظمة العربية الديكتاتورية ورجالاتها المستفيدين من حالة القمع والمصادرة والساكتين عن الحق ، يقول الكاتب الأميركي رولف بيترز " إن الأكراد لم ينشغلوا بإرتكاب المجازر ، أو بشكل رسمي لم ينشغلوا بخلق مذابح الإنتقام من السنة العرب ، وإن هؤلاء العرب الذين سلبوا الأكراد كل ما يملكونه من المال والممتلكات ، وخربوا بيوتهم ودمروا حياتهم ولم يعترفوا بأبسط حقوقهم . الأكراد أحرجوا جيرانهم عندما برهنوا بأن شعوب المنطقة لا تحتاج حكام ظالمين في الشرق الأوسط كي يبسطوا سيطرتهم على الناس ، كما برهنوا بإن الرجل والمرأة يمكن أن يعملا معاً من أجل بناء الدولة ، فالإسلام دين متفتح ولا يعني التعلق بالماضي فقط " .

السياسة الكويتية 14 /2/ 2004

تركمان العراق :
تضارب الرؤية السياسية و إنعدام المشروع الإستراتيجي

ثمّة رؤية أولية أو إنطباع بدئي لدى المتابع لتصريحات بعض المسؤولين التركمان ، بأن هناك تضارباً بنيوياً صارخاً في تحديد الأجندة السياسية الأولية للأقلية التركمانية في العراق ، وهذا التضارب والتضادد يعود ، وفقاً لما نرى ، إلى وجود أجندة وإرتباطات خارجية مفروضة على (ومتغلغة في...) القيادات والنخب السياسية التركمانية .

ويبدو الخطاب السياسي التركماني (في شقيه الواضحين هنا : الجبهة التركمانية العراقية وممثلية التركمان في مجلس الحكم الإنتقالي) وهو يستمد مفرداته ولغته الحوارية/الدبلوماسية من قاموس سيء الصيت ومتخلف يقع خارج حدود العراق . فالرؤية الإستراتيجية التركمانية المتعلقة بدور وحقوق الأقلية التركمانية في العراق الجديد تشوبها الضبابية الكثيفة ، هذا إذ لم تكن معدومة في الأصل . وإذا سئل المرء عن ماهية المشروع التركماني المطروح في الساحة الإثنية/الأقوامية والطائفية العراقية المعقدة ، فلن يقع سوى على جواب واحد ، تكاد تتقاطع حوله جميع تصريحات (أو تهديدات : في صيغة أكثر صدقاً وموائمة للحال ...) القادة التركمان وهو : رفض الفيدرالية الكردية والعمل على عرقلتها بكل الوسائل والسبل . ومع إتضاح من يقف وراء الأكمة التركمانية هذه ويُملي مثل هذه الأفكار والخطط (لمصلحته أولاً وآخراً ، كما هو معلوم) إلا أن المتضرر في الحالة الوحيدة هو الشعب التركماني الذي يرتبط بالشعب الكردي

بوشائج وصلات قوية ، عمقتها العلاقات الإجتماعية والأسرية الممتدة على طول تاريخ يزيد على الألف عام .

ولتدعيم رؤيتنا هذه ، نورد هنا ما قاله بعض المسؤولين التركمان ، ففي لقاء مع جريدة الشرق الأوسط **2004/3/1**جدد فاروق عبد الله رئيس ما يسمى بالجبهة التركمانية العراقية رفضه للفيدرالية الكردية التي وصفها ب"إنها محاولة إنفصال عن العراق ، عكس التركمان المتمسكين بوحدة العراق" ! . كما كان عبد الله قد وصفّ المطالب الكردية في الفيدرالية بالشوفينية والعنصرية !.

بالتركيز على هاتين العبارتين ، يتضح للمرء فداحة و ضحالة المنطق الحججي لدى هذه الشريحة من السياسيين والنخب التركمانية ، والتي يُمثل فاروق عبد الله هنا النموذج الأسطع والأوضح لها ، فثمة تناقض واضح في الألفبائية السياسية لدى السيد عبد الله الذي يمثل جهة تدعي تمثيل التركمان ، فالفيدرالية الكردية كانت قبل تحرير العراق واقعاً موجوداً في بنائية إستقلالية أكثر وضوحاً (وعمقاً...) من الصيغة الفيدرالية المقترحة حالياً ، كما إن إعتراف الدولة العراقية بكردستان كمنطقة إثنية وجغرافية ذات خصوصية ملموسة كان قد حدث في عام **1970** م في إتفاقية آذار للحكم الذاتي (والتي إستفاد منها التركمان مثلهم مثل الأكراد على الصعيد التعليمي والثقافي وحقوق التعبير القومي) ، فما القصة الحقيقية للدوافع التركمانية هذه إذاً؟ ، إنها تركيا ، نعم تركيا التي تتوثب خلف الحدود وقد بدى لها الكعكة العراقية جاهزة للتقسيم ، سيما وإنها صاحبة أحلام إمبراطورية مازالت حية في ذاكرتها (السيطرة على الموصل وكركوك) ، السيد فاروق عبد الله في مقابلته تلك أثنى على تركيا وسياستها إزاء الشعب الكردي في كردستان الشمالية (الواقعة تحت السيطرة التركية) عندما قال: " إن تركيا دولة

ديمقراطية عمرها **80** سنة وفي برلمانها نواب أكراد ولديها وزراء أكراد ويوجد مسؤولون أكراد في الدولة وعندما زرت دياربكر شاهدت الأكراد يتحدثون بلغتهم !!" .

وإذا كان السيد عبد الله مقتنعاً بما يقوله فهل يرضى بأن يُعامل التركمان في العراق (وكردستان...) بنفس ما تعامل به تركيا أكراد"ها"؟ ، الجواب حتماً لا ، لكنه التخبط وإنعدام الخط والمشروع السياسي الواضح والخبرة السياسية الضحلة ، ومرد هذه الخبرة السياسية المعدومة لدى النخب التركمانية يعود إلى حداثة المطالبة بحقوق التركمان (السجل النضالي للقوى السياسية التركمانية فقير جداً) ، فالسادة وجودا العراق محرراً من قبضة صدام بين ليلة وضحاها (وأغلبهم كان ذا دور مشبوه أيام سطوة القائد الضرورة) ولحوا الكعكة العراقية جاهزة للتقسيم فراحوا يستعرضون عضلاتهم ويستبكون الناس حقوقهم ، ويقارنون أنفسهم بآخرين قارعوا السلطات العراقية الديكتاتورية عشرات السنين وحققوا الإنتصارات مثلما تعرضوا لإنكسارات وذهب منهم حوالي نصف مليون من أبنائهم نتيجة قمع وبطش الديكتاتوريات العربية في بغداد...

وهؤلاء النخب التركمانية في الوقت الذي يعترضون فيه على الفيدرالية الكردية الإتحادية في العراق ويحاربونها ، ويدعّون حب العراق والوله بوحدة ترابه ، نجدهم (وفي غمرة تأزم الأوضاع ، إذ تكشف النفوس عن دواخلها) يطالبون تركيا بالتدخل وإحتلال شمال العراق ، أو يهددون بالإعلان عن تركمانستان العراق !!! . فالسيدة صون غول جابوك ، ممثلة التركمان في مجلس الحكم الإنتقالي العراقي قالت في حوار معها نشرته صحيفة الشرق الأوسط اللندنية في **3** يناير **2003** " إذا بقي الإخوة الأكراد يرددون الحديث عن موضوع الفيدرالية في كردستان العراق وأصروا على الإنفصال ، فسوف نعلن نحن التركمان عن

تركمانستان العراق !!؟" . إنها عقلية تقاسم الغنيمة (العراق ، هنا ...) فمتى وجدت تركمانستان العراق ، وكيف الإنفصال بها عن العراق والإدعاء بالمحافظة على وحدة أراضيه والوقوف لهذا السبب ضد حقوق الشعب الكردي ؟؟. لا يعرف المرء ، لكن السيدة جابوك تتابع حديثها شارحة حدود " تركمانستان" التي خرجت للنور بعد إندثار نظام القتلة في بغداد " حدودنا تمتد من تلعفر شمالاً وحتى مندلي جنوباً ، ونحن نعتبر إن محافظات أربيل وكركوك والموصل وديالى تركمانية ، بل أن أعداداً كبيرة من التركمان مقيمون في بغداد "!! . إن المناطق المذكورة ذات أغلبية سكانية كردية (عدا بغداد طبعاً...!) ولنا أن نتخيل قوة وحجة(وكذلك كارثية...) الطرح التركماني الذي تمثله هنا السيدة الغرة جابوك ، فهل ننتظر من خطاب بقدم هكذا طروحات أن يقدم مشروع حل سياسي مفيد يخرج عن ردود الفعل المتشنجة والملفوفة بضغائن عنصرية واضحة ؟ الأكيد لا...بل هي "طروحات" خطرة تؤسس لحرب أهلية لا تبقى ولا تذر . الطروحات التركمانية (المؤدلجة هنا ، والتي تأتي على لسان بعض السياسيين المعروفين) لم تخرج بعد من الإطار الإنفعالي والموغل في الحقد على الأكراد ومطاليبهم ، وهي طروحات تنم عن غياب مشروع تركماني وطني موحد ، وتلعب تركيا في عرقلة بناء هكذا مشروع الدور الأكبر ، فهي عن طريق تدخلاتها وإنشاء شبكة الإرتباطات والرجالات داخل القوى التركمانية في العراق (وخاصة الجبهة التركمانية ، التي تجاهر بعمالتها لتركيا) تحاول الدخول إلى العراق على ظهر الحصان التركماني لتحقيق ما تظن إنه مصالحها الحيوية : عرقلة التقدم الديمقراطي والفيدرالية الكردية وخلق النزاعات والفتن بين التكوينات الإثنية هناك ، وهي تجد في قلة الخبرة وضيق الأفق السياسي ، فضلاً عن عدد كبير من المرتزقة القابضين ، ضالتها للتدخل في صلب الشأن العراقي الداخلي .

ويبقى الشعب التركماني ، في هذه الحالة ، بين إستخدامات تركيا المصالحية/ النفعية وقلة خبرة ومتاجرة نخبه وقواه السياسية ، الخاسر الوحيد والأكبر في هذه اللعبة .

2004/3/6 السياسة الكويتية

في الذكرى الـ41 لإستيلائه على الحكم :
البعث السوري : مواجهة التغيير البنيوي بالشعارات !

نواف العلي ، أمين فرع حزب العث العربي الإشتراكي في محافظة الحسكة (الواقعة شمال شرق سورية وذات الأغلبية الكردية) ، قال في كلمة له أمام مؤتمر المحامين الذي إنعقد في المحافظة في الثاني من شهر مارس الجاري " المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات ، ولاتوجد مشكلة كردية في سوريا(...) ولا تمايز أو فرق بين كردي وعربي ومسيحي ، ولايوجد قانون يقول هذا كردي وهذا عربي فمثلاً أنت إذا وقفت أمام القاضي هل يسأل إذاما كنت عربياً أم كردياً ليصدر الحكم؟ هناك بعض من يحاول الإساءة للأكراد (...) لقد أكد السيد الرئيس أن المواطنيين متساوون . ثم تسأل ماهي الحقوق الثقافية التي يطالب بها الأكراد؟ .

إنهم يمارسون عاداتهم وتقاليدهم ، وماهي الحقوق التي لايتمتعون بها ؟(...) . إن الحديث عن وجود حظر على الثقافة الكردية هو وهم كبير ، لايوجد حظر مادام الكردي معلماً وطبيباً ومحامياً والحقوق الديمقراطية يتمتع بها الجميع . إن سوريا تعيش عصرها الذهبي الآن " !! . وبغض النظر عن هذه " المحاججة" المتكررة أبداً في الأدبيات البعثية ، فإن الحالة الجيوسياسية التي تمر بها سورية والنظام البعثي فيها يتطلب ، وفي سبيل المدارة والتكتيك على الأقل ، الإتيان بمفردات جديدة للتخاطب مع الآخر(الذي هو هنا دائماً المواطن) ، هذا ناهيك طبعاً عن التغيير البنيوي المنشود في إيديولوجية ومرتكزات هذا الحزب الشمولي والنظام القمعي الذي يستمد من شعاراته مبرراً لبقائه .

فبعد أن عصفت الولايات المتحدة الأميركية بنظام المقابر الجماعية في بغداد وحررت الشعب العراقي من عصابة صدام وأعوانه ، ومن ثم العمل على وضع نظام ديمقراطي يكون كلبنة أولى لتأسيس قاعدة ديمقراطية جديدة في الشرق الأوسط . ومع الإستنتاجات الظاهرة للعيان من هذه العملية والتطبيقات الميدانية اللاحقة التي تنوي واشنطن القيام بها فيما تطلق عليه إسم مشروع الشرق الأوسط الكبير (الذي ننوي التوقف عنده بروية ، في حلقات قادمة على صفحات السياسة) فإن النظام البعثي في دمشق لايبدو وإنه قد خرج بأي درس من هذا العصف الأميركي ، بل على العكس ، فالإدامة على إنتهاج سياسة القمع والمنع والمصادرة وكم الأفواه ماتزال العنوان الرئيسي الأهم والأوضح في المشهد السياسي السوري .

فمنذ إستيلاءه على السلطة في 8 مارس 1963 م في إنقلاب عسكري وحزب البعث العربي الإشتراكي (الجناح السوري) وبفرضه حالة طوارئ حاصرت المواطن وغربته داخل وطنه ، وهو مايزال ينتهج سبيل الشعارات والزعيق القومي الأجوف لإخفاء سياساته القمعية الداخلية.

لقد حكم حزب البعث سورية منذ سطوه على الحكم عام 1963م بالقبضة الحديدية وذلك عن طريقه فرض حالة الطوارئ والقوانين الإستثنائية ومنع الأحزاب السياسية ومطاردة المثقفين والتعامل معهم بالمسدس واالحذاء العسكري!

بحسب حالة الطوارئ التي أعلنها الحزب الحاكم بقراره رقم 2 تاريخ 1963/3/8م تعّطى للسلطة الحاكمة والأجهزة الأمنية صلاحيات واسعة في التحكم برقبة المواطن ولقمة عيشه . وقد أدت التطبيقات الميدانية لحالة الطوارئ (الغير شرعية) إلى بروز آثار مدمرة واضحة على المجتمع السوري :

1ــ إنعدام ممارسة السلطة القضائية لأية صلاحية بصدد الإعتقالات ، سواء لجهة

الأمر بالإعتقال أو تنفيذه ، ومسؤولية التحقيق مع المعتقل أو معاقبته ، أو الإفراج عنه.

2ــ حرمان المواطنين من ممارسة حقهم في الطلب من القضاء البت بشرعية توقيف أي شخص .

3ــ حجب حق الدفاع عن المعتقل أو توكيل محام للتشاور معه ومن ثم منع المحامين من ممارسة مهامهم .

4ــ عدم نفاذ أي قرار قضائي بإلغاء الأوامر العرفية والحيلولة دون وصول المواطنين لحقوقهم.

5ــ منع ذوي المعتقل من معرفة مصيره أو التهم الموجهة إليه ، وعدم إمكان زيارته .

6ــ إن الأوضاع الجائرة والتي تخرج عن مفهوم الأحكام القضائية ، والتي صدرت إما عن محكمة أمن الدولة أو عن المحاكم الميدانية. قد قضت بإعدام الألاف من المعتقلين بالجملة حتى أن بعض من أعدم كان بطريق القرعة ! .

7ــ تعمد السلطات إستناداً لإعلان حالة الطوارئ إلى مراقبة الإتصالات الهاتفية والبريدية ، وتخترق بذلك سرية المراسلات ةالمكالمات الهاتفية ، كذلك ألغيت حصانة الملكية الفردية وتمت مصادرة الآلاف من دور السكن بحجة الأمن .

8 ــ يُمنع المحكومون بعد الإفراج عنهم والناشطون في الشأن العام من الحصول على جوازات السفر بأوامر من الأجهزة الأمنية والتي أدى طغيانها والرعب الذي عشش في النفوس إلى الحيلولة دون إتخاذ قرارات من قبل السلطة القضائية في الرقابة على الإدارة العرفية.

9ــ أدت حالة الطوارئ وممارسة القمع إلى فرار عدد كبير من المواطنين خارج سوريا . ومنع هؤلاء من الحصول على جوازات السفر مما يتناقض مع المواثيق الدولية .

10ــ أدى إعلان حالة الطوارئ لفقدان شخصية العقوبة ، فتم إعتقال الأقرباء والأصدقاء للشخص المطلوب لممارسة الضغط عليه لتسليم نفسه مما ادى لفقدان حصانة المواطن .

أما في المناطق الكردية فإن التطبيقات الميدانية لحالة الطوارئ مضاعفة ونتيجة لذلك تبدو الآثار السلبية مروعة (وخصوصاً في جهة علاقة الأجهزة الأمنية بالمواطن) فالمنطقة الكردية تتحكم فيها القوانين الإستثنائية التي تطلق يد الأجهزة الأمنية والمخابرات في كل شاردة وواردة ، والمعلوم إن البعث السوري ومنذ سطوه على الحكم بدأ سياسة تعريبية شاملة في المناطق الكردية على أمل صهر الأكراد في بوتقة القومية العربية على أساس المقولة/الآية البعثية الشهيرة " كل من يعيش على أرض عربية فهو عربي" فقد إستهلّ نظام البعث السوري عهده بتطبيق الخطط العنصرية التي إقترحها الضابط البعثي محمد طلب هلال الذي كان رئيساً لشعبة الأمن السياسي في محافظة الجزيرة لإنهاء الوجود الكردي في المنطقة وإسكان العرب محل الأكراد .

وقد باشرّ حزب البعث بتطبيق هذه الأفكار الكارثية فأحضر مئات العوائل العربية وأسكنها في شريط طويل مواز للحدود التركية بطول **360** كم وبعرض **20** كم (بدأت الحملة التعريبية في خريف **1973** م) حيث تم طرد المزارعين الأكراد بعد الإستيلاء على أراضيهم ل" فصلهم عن أقربائهم الكرد في تركيا " كما أوضح طلب هلال . كما كان النظام البعثي قد سحب الجنسية السورية من **120** ألف كردي (وفقاً للمرسوم الجمهوري رقم **93** بتاريخ بتاريخ

1962/8/23 م) وهؤلاء أصبحوا الآن ربع مليون إنسان محرومين من الجنسية السورية : وبالتالي حق التملك والسفر إلى خارج القطر . هذا فضلاً عن نكران وجود الشعب الكردي وعدم الإعتراف الدستوري به وحرمانه من حقه الطبيعي في ممارسة لغته وثقافته القومية والمباشرة في حملات تعريبية طالت أسماء المدن والقرى والبشر والجبال والتلال والينابيع والمواقع الأثرية ، ومنع الموسيقا والأغاني والفلكلور الكردي وكذلك ممارسة الإجراءات العنصرية بحق الشباب الكرد وذلك سواء بحرمانهم من القبول في الكليات العسكرية أو سد أبواب السلك الدبلوماسي في وجوههم مهما بلغت درجة مؤهلاتهم العلمية ومستوى تحصيلهم (الأمر الذي حدا بالكثيرين منهم إلى الهجرة خارج سوريا وطلب اللجوء في أوروبا) ،كما أصدر حزب البعث مرسومه العنصري رقم (193) الذي يعتبرالمناطق الكردية مناطق حدودية وبموجبه " تخضع كافة معاملات نقل ملكية الأراضي الزراعية لموافقة وزراة الداخلية والدفاع بعد التحقيقات الأمنية التي تشدد على منع تملك الأكراد في هذه المناطق" (حول هذا الموضوع كان الموقع الكردي على الإنترنت www.qamislo.com قد نشر تقريراً مفصلاً يبحث حيثيات القرار والمناقشات المستفيضة حوله في الندوة المشار إليها) ، كما تتابع الأجهزة الأمنية السرطانية الأحزاب الكردية السرية في إستجوابات أمنية شبه يومية وتعتقل عدداً كبيراً من أعضاءها أو المشتبهين في عضويتهم .

النظام السوري ماض على نهجه هذا رغم التغييرات الضاربة في المنطقة وهو مستمر في مكانه وكأن شيئاً لم يحدث ، لا تغيير ... ثّمة مداومة على الثبات والإجتهاد في البقاء عليه ، حتى ولو بإختلاق صيغ تجميلية يُدرجها تحت إسم " الإصلاح" . بينما تقبع الأصوات الإصلاحية الحقيقية خلف قضبان الأجهزة الأمنية بعد أن أُستدرجت إلى الساحة العلنية لتُقتنص في ما سُمي ب" ربيع دمشق"

إنه عصر الصمت البعثي المكلف جداً (وطناً ومواطنة...) والخطر جداً ، مجرد التفكير العقلاني/المنطقي في عواقبه ....لكنه حتماً كذلك نفس " العصر الذهبي " الذي ذهب إليه السيد نواف العلي في تنظيره الركيك ذاك أمام مُحامي منطقة الجزيرة !

2004/3/10

السياسة الكويتية

البعث السوري على خطى البعث العراقي : أول الغيث ...قطرة دم كردية !

الهول التدميري الذي عامل به النظام الشمولي السوري(ومازال ، حتى ساعة كتابة هذه السطور) الجماهير الكردية ، يفضي بنا إلى التعمق والثبات على رأينا القديم : إن هذا النظام العفن غير قابل للإصلاح والمواءمة مع العصر بل إنه ، والأكثر من ذلك ، يمتهن البطش وتدمير المُعارض والمخالف كمنهج وطريقة للإستمرارية ! .

فمنذ يوم الجمعة **2004/3/12** والنظام السوري بكافة أجهزته القمعية (المتمرسة في عمليات القمع الجماعي) يعمل آلته الإرهابية في صدور ونحور أطفال وشباب الكرد ، ومع إتساع رقعة المواجهات لتشمل كافة مناطق كردستان سورية وتمتد إلى الجاليات الكردية في المدن السورية الكبرى كحلب ودمشق ومن ثم إلى أوروبا وأميركا واستراليا ، فإن الوجه الإرهابي القبيح للنظام السوري ولحزب البعث العفن (الذي أصبح منذ زمن بعيد خارج التاريخ) بات عياناً لكل العالم ودوله ومجتمعاته المتحضرة ، فالإنتفاضة الكردية (وبعد إحتقان دام عشرات السنين) أصبحت حقيقة واقعة ولايمكن التراجع عنها إلى نقطة الصفر وقد قدمت حتى الآن أكثر من **100** شهيد .

وتقول الأنباء القادمة حالياً من كردستان وبقية مدن سورية ، إن السلطات السورية قد أعلنت حالة الطوارئ القصوى في معظم مدن كردستان وتجمعات الكرد في حلب ودمشق ، وقطعت التيار الكهربائي وإمدادات التموين في محاولة منها لإرهاب الناس وكسر شوكة المنتفضين .

فقد شهد يوم **2004/3/16** وهو اليوم الذي يصادف الذكرى السادسة عشرة لمذبحة حلبجة التي إرتكبها نظام بعث العراق وأسفرت عن مقتل **5000** مواطن كردي بالغازات السامة ، ففي هذا اليوم الحزين هجمت القوات المسلحة السورية على المتظاهرين في ساحة راجو في مدينة عقرين حيث قتلت **13** شخصاً وأصابت **30** آخرين ، بينما توجهت قطعات من الحرس الجمهوري والجيش النظامي السوري إلى مناطق كردستان شمال شرق سورية لقمع المنتفضين الكرد هناك .

النظام السوري وأبواقه يحاولون التغطية على المذابح اليومية عبر التهوين من شأن المواجهات بين المنتفضين وقوات الأمن والمخابرات وذلك بوضعها وقولبتها في إطار شغب الملاعب ، فالمُنظر البعثي " عماد فوزي الشعيبي" ما إنفك بتحليلاته الملتوية (والمضحكة كذلك : مثل تحليله الشهير بتساوي الأوزان الإستراتيجية بين النظام السوري والولايات المتحدة الأميركية !) حصر المشكلة في زاوية الشغب ، ولم ينس الشعيبي إطلاق بعض الكليشيهات /الإتهامات البعثية من نماذج " بعض المندسين" و " المرتبطين بجهات خارجية " . وقد ذكر التلفزيون الرسمي السوري وكذلك جاء في التعليق السياسي لإذاعة دمشق : الذي يُعبر عن وجهة النظر السورية الرسمية " إن لا وجود لمشكلة كردية في سورية ، وإن الأكراد هم مواطنون سوريون يشكلون جزءاً لايتجزء من النسيج الإجتماعي لسوريا ،

ولاعلاقة لهم بأحداث الشغب التي وقعت في مدينة القامشلي ، وإن اللذين قاموا بأعمال الشغب هذه أتوا من دول الجوار في ظروف إستثنائية ، تحركهم أياد خارجية من دون مراعاة جميل الضيافة وحسن إستقبال البلاد ، وفي ظروف صعبة تخفيفاً عن محنتهم ، ومعاناتهم القاسية التي دعتهم للهجرة والقدوم إلى سوريا ، هذا البلد الذي إحتضنهم بكل محبة نابعة من موقف إنساني نبيل راعت فيه روابط التراريخ والجغرافيا " .

إن إصرار النظام السوري على القمع والتعامل الأمني مع هذه الأحداث يدل مرة أخرى على رفضه العضوي وعدم قابليته للإصلاح والإعتراف بالآخر والتخلي عن بعض صلاحياته المطلقة التي تعطيه كل هذا البطش والفتك بالناس ، فبمجرد وقوع هذه الإنتفاضة وقيام الكرد في مناطق كردستان سورية بالتظاهر أرسل النظام رموزه الأمنية "للتفاوض" مع قادة الحركة السياسية الكردية في محاولة منه لإحتواء الحوادث ، كيلا يضطر إلى سحق المدنيين الكرد وجرف مدنهم كما فعل بمدينة حماة قبل 22 سنة ، وهو الأمر الذي سيثير إستنكاراً (وربما تدخلاً...) دولياً ضد جرائمه ، وخصوصاً إن الولايات المتحدة باتت أقرب إليه من حبل الوريد وهي تتعقب كل تحركاته . أراد النظام معالجة الأمر بطريقة أمنية ووأد الإنتفاضة الكردية لكي لاتتسع رقعتها وتصبح خارج السيطرة (وهو ماحدث بالفعل ، لكن بشكل صاعق وأكبر مما توقعه النظام) ورغم محاولة هؤلاء التفاوض مع قادة الأحزاب الكردية ، وهي أحزاب سرية وغير مرخصة ، وتركيزهم على بعض المذعورين فيها ، إلا أن الطابع الشعبي للمظاهرات والمواجهات حدّ من تأثير هؤلاء في حركة إحتجاجات الناس ، وفي تطبيقية ملفتة

للنظر (لإحتذائها الحرفي بالطرق البعثية العراقية البائدة) لجأ النظام إلى تسليح العشائر العربية .

وإن كان المرء يعي الطابع الدسائسي/ التخريبي لمثل هذه الإجراءات من قبل النظام البعثي /الشعاراتي ، فإن المرء في ذات الوقت يستغرب كل هذا الحقد والنزعة الشوفينية المضمرة من قبل هذه أبناء هذه العشائرالعربية والتي عاشت مع الشعب الكردي كل هذه السنين في المنطقة بسلام ووئام وترسخت بينها والكرد علاقات إجتماعية وطيدة . ولكن النظام السوري وبطرقه التخريبية إستطاع تجيير هؤلاء الناس وجرهم لتبطبيق جرائمه القذرة ضد الشعب الكردي : في حالة تطهير عرقية ظاهرة وواضحة . والمطلع على مناهج التعليم والتربية ومقدار الحقد وكره الآخر ، والإستعلاء العنصري الذي تبثه وسائل الإعلام السورية ضد الآخر/المغاير (خصوصاً إذا كان كردياً) يفهم تماماً اللعبة البعثية وإنعكاساتها (وبالتالي نتائجها البادية في كل هذا التخريب الذي طال البلاد والعباد) على الحياة السياسية والإجتماعية في سورية .

إن إنصياع العشائر العربية (وهي أغلبها ذا إتجاه صدامي صرف) لأمر النظام السوري القتال ضد مواطنيها الكرد (بعد قبولها إستلام الأسلحة والذخائر من الجيش السوري) أمر يدعو للأسف والإستنكار ويسيء إلى علاقات الجيرة والأخوة ، وبإستثناء الموقف المشرف لقبيلة شمر العربية الأصيلة والتي رفضّ أبنائها خيانة قيم وعادات الجوار والإنخراط في القتال ضد إخوتهم الكرد العزل ، فإن العشائر العربية الأخرى (الشوايا) شاركت النظام السوري في جرائمه .

الأنباء من مناطق كردستان تقول بإن أعداد القتلى والمعتقلين كبيرة جداً ،

وإن هناك مدن كردية محاصرة بقطعات عسكرية في كامل جهوزيتها (نعم جهوزيته ، حتى و بعد إستسلامه المخزي وإنبطاحه أمام شارون وغطرسته) ، أما المواطنون الكرد فقد قطعوا حاجز الخوف ، بعد سقوط العشرات من الشهداء بينهم ، وأصبحوا يرددون بصوت واحد : يسقط البعث وعاشت كردستان حرة . ورغم محاولة بعض أيتام ورجالات البعث السوري التشويش على هذه الإنتفاضة وإظهارها بمظهر أعمال التخريب والغوغاء ، إلا أن الكرد السوريين إستطاعوا إيصال الرسالة التي كان من المفترض توجيهها منذ زمن بعيد إلى النظام البعثي المجرم في دمشق : حان وقت رفع يدك الآثمة عن الكرد العزل ويجب عليك الإعتراف بحقوق الشعب الكردي القومية .

ولكن هل سيرضخ البعث السوري لطلبات وإستحقاقات الإصلاح ؟ وهو الأمر الذي يتناقض وجوهر وبنية المؤسسة التسلطية البعثية في سوريا والتي ماتزال تراهن على ضبط الأوضاع بالقمع والبطش : داخلياً ، بإعتمادها على رجالات مثل سليم كبول محافظ الحسكة الذي بدأ بإطلاق الرصاص من مسدسه الخاص تجاه أطفال الكرد ، أو الرهان إعلامياً : بإطلاقها نماذج " معولمة" في الإعلام العربي لتسويق وجهة نظره مثل محمد الحاج علي مستشار وزير إعلام البعث السوري ، والذي إجترح نظرية جديدة / قديمة بكل فجاجة وغباء مفادها : إن ليس ثمة قضية كردية ، فالأكراد لهم حقوقهم فهم عرب سوريون !!! أوليس الإصلاح ، مع وفي البعث السوري والحال هذه ، ضرباً من ضروب الخيال .

2004/3/19

السياسة الكويتية

العرب اليوم: فساد وتسلط ومناهج عنصرية و....شرق أوسط كبير!

التأجيل المفاجئ للقمة العربية التي كان من المزمع إنعقادها في تونس بحضور الحكام العرب الموقرين، يترك أكثر من سؤال في بال المتتبع لحراك السياسة العربية وتفاعلاتها المتسارعة. فحجم الأهوال وأكوام المشاكل البنيوية (التي تُركت منذ عقود وعقود، فتضاعفت وتوالدت: لتصيب شرورها كل العالم بعد ذلك) جعلت من القدرات (المكتسبة منها و المتوارثة...) لهؤلاء الحكام عاجزة تماماً عنْ مداراة ومداواة هذه القضايا التي كانت مؤجلة وتابوية بفضل "الخمخمة" السلطوية لها وتلويحات قطع الألسن والأعناق للقلة القليلة التي أشارت إليها وإلى مخاطرها ذات يوم.

والحال فإن مجموع الدول العربية باتت اليوم تتخبط في عماء المتغيرات العالمية المتسارعة والتي تفرض على الدول شروطاً واضحة للإشتراك في سوق العولمة والحضارة المدنية الحديثة، ولأن هذه الدول لم تولي التخطيط والإدارة والتحضير للمستقبل أي إهتمام ولم تحصن دواخلها بالديمقراطية الحقة والإعتراف التطبيقي بحقوق مواطنيها وتثبيت خصوصياتهم الدينية والقومية، فهي تعاني الآن مشاكل حقيقية في بناها الديمغرافية والإجتماعية تهدد كياناتها، وما عملية بروز بعض هذه المشاكل إلى السطح كل فترة إلا دليل على عدم معالجتها معالجة بنيوية،

فقد تم تنويمها، بنيّة ساذجة على أمل التخلص منها أو تأجيلها إلى فترة بعيدة غير معلومة...

لقد أصبحت قضية الديمقراطية في العالم العربي ونتيجة للإهمال السلطوي المتعمد لها ولفترات طويلة قضية دولية وتهم دولاً كثيرة، فالإهمال أدى إلى تصدير الشرور إلى بقاع أخرى من العالم، ولعل كارثة **11** سبتمر كانت الحدث الأكثر بروزاً ودمويةً لمدى خطورة ترك الأمور على عواهنها فيما يخص عملية دمقرطة العالمين العربي والإسلامي. لقد أدت عملية تربية وإعداد الأجيال إلى تخريج دفع متلقية لثقافة دينية متزمتة، تكفر الآخر وتحتقره، في أفضل صيغة للتعبير...

فهذه الأجيال تغذت في قسمها الأكبر على تعليم ديني منغلق يؤمن بفكر الجهاد خلف البحار وإحتقار المخالف والحقد على ثقافته ونتاجه الحضاري. ففي إحدى الدول العربية يُمثل خريجوا المدارس الدينية أو الذين تلقوا تعليماً دينياً حوالي **70%** من العدد الإجمالي للخريجين. وقد أثر هذا على مناحي الحياة الأخرى بما في ذلك المناحي التقنية و حقول العلوم التطبيقية، والتي هي عماد التقدم والتطوير في أي مجتمع ينشد التقدم والإزدهار.

ولم تلتفت الدول العربية، كعادتها، إلى خطورة ترك الأمور على عواهنها إلا بعد أن وقع الفأس بالرأس وحدثت الطامة الكبرى، حيث تفشى الإرهاب (المصنع عربياً، بإمتياز..) ووصلت طلائع الموت التي تشربت بثقافة المعاهد والجامعات الشرعية العربية إلى الدول المتحضرة، ونشرت الخراب في مناحيها المدنية والحضارية (عملية مدريد الأخيرة، مثالاً ساطعاً ومدمراً...) وكالعادة جاء التحذير والتشخيص من الغرب: بوجوب الحذر من الإستمرار في هذا الطريق المهلك... ولأن الأنظمة العربية لا تملك خط رجعة في طريق تخبطها وطغيانها، فقد عمدت فوراً إلى رفض كل الخطط والنصائح الغربية وعدت ذلك تدخلاً سافراً في

شؤونها الداخلية وخطة كونية للتآمر عليها وعلى هويتها...

إن الأزمة البنيوية الخانقة التي يُعاني منها العالم العربي، تتمثل في فساد وإستعصاء نخبه الحاكمة على الإصلاح، فهي بدل الإلتفاف إلى الإصلاح والإخذ بسبل التطوير والتحديث بالإعتماد على المشاركة الجماهيرية في ذلك (وليست الغوغائية التي تتحكم في رقابها وزعيقها جماعات الإسلام السياسي الفاشلة)، وهي بدل نشر ثقافة التسامح وقبول الآخر والإستفادة منه، نجدها تواظب على نشر ثقافة وكتاتيب النفور ورفض الآخر وتتخفى وراء شعارات نصّية ماضوية أكل الزمان عليها وشرب، فبات والحال هذه مقولة " إننا خير أمة أخرجت للناس " هي السائدة والرائدة، ولايدري المرء أي خير أمة هذه والخراب والفقر يحتزم المنطقة العربية المنكوبة على طول وعرض تخومها من الخليج إلى المحيط!؟.

إن الإنحدار الدائم في حال العالم العربي سيستمر هكذا في حال ظلت الأنظمة العربية الديكتاتورية تنتهج سياساتها الآنية إزاء شعوبها وإزاء الآخر. فالتجهيل والتفقير قائمان على قدم وساق، وليس المرء في حاجة للتدليل والبرهنة على حجم الكارثة الإنسانية/الحضارية وتقارير التنمية البشرية تقول إن أمة العرب كلها (بدولها ال**22** وهيلماناتها الغضنفرية) لاتنتج مقدار ماتنتجه دولة أوربية مثل إسبانيا!. ولكي يخرس كل أولئك المخدوعين (الذين شُطفت أدمغتهم بمناهج الكره والإستعلاء العنصري) بتفوق الحضارة والفكر العربيين على بقية ثقافات خلق الله، نقول مرددين حقائق التقرير " إن مجموع ماترجمته الأمة العربية منذ عهد المأمون، أي منذ **1000** سنة، لا يعادل ما تترجمه دولة مثل إسبانيا في سنة واحدة " ولن نتحدث هنا عن التأليف والنشر وعدد وحجم وتغطية وحرية الصحافة العربية اليومية!.

لقد قدمت الأنظمة العربية (بكل تشكيلاتها) النموذج الأسوء لتسيير الدولة، فهي ومنذ الإستقلال (الذي يتمنى الكثير من المواطنيين العرب لو إنه لم يحدث) تدير الدولة وكأنها مزرعة أو وقف خاص بها، لقد تركت الآن، وبعد 50 سنة من الإستقلال مجتمعات جاهلة وفقيرة وعاطلة عن العمل. ويا ليتها إكتفت بذلك فقط، بل صدرت بعض نماذج كائناتها البائسة إلى العالم لنشر الموت والتفجير بكل المعالم الحضرية في الغرب، في عملية تجنيد واسعة تبدأ من الجمعيات الخيرية وتنتهي بكتائب عمليات التفجير العشوائية / الإرهابية (عمليات التفجير هذه التي سماها الكاتب الإسلامي ياسر الزعاترة بثقافة الإستشهاد!).

ونظراً لخطر هذه السياسة الفوضوية على الأمن العالمي بادرت الولايات المتحدة إلى طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير لمحاولة إصلاح أحوال العالم العربي ونشر الديمقراطية والمساواة بين شعوبه المظلومة، ولم يكن غريباً أن يُستقبل هذا المشروع بالرفض من لدن الأنظمة العربية وتحت شعارات واهية و تافهة هي نفسها، ويالللمفارقة، الشعارات التي طحنت المواطن العربي (والغير عربي الذي يعيش تحت سوط الدولة العربية التسلطية) والتي تداوم الأنظمة العربية العسكرتارية على إجترارها منذ عشرات السنين. وكان الأكثر زعيقاً في رفض هذا المشروع، كما كان متوقعاً، هم الإسلامويون والقوميون: وهم الفئتين الأكثر تخلفاً وإفلاساً في العالم العربي.

الواقع المعاش حالياً في تلك المساحة الممتدة بين ضفتي الخليج والمحيط يجب أن يتغير، فثمّة حاجة مصيرية لقذف حجر ثقيل في البحيرة العربية الآسنة لتحريكها وإعادة نسغ الحياة والأمل لكائناتها وقواها الديمقراطية التي تناضل في سبيل الوصول إلى دولة الكرامة والقانون وتتلقى من الأنظمة كل هذا السحق والعسف...

ماتشهده بعض الدول العربية حالياً من إضطرابات وصدامات هو نتيجة طبيعية ومتوقعة لسياسات الإهمال والكبت والترهيب التي مارستها الأنظمة التسلطية العربية، وما نسمعه الآن من حجج ضعيفة وواهية ومكررة بتحميل قوى خارجية مسؤولية نتائج السياسات الخريبية لهذه الأنظمة لن ينفع في حل المشاكل البنيوية أو التغطية على أسبابها الواضحة، ماتحتاجه الدول العربية هو التغيير الشامل، والبداية يجب أن تكون من القاع أو التكوينية السفلى للشعب. وهي قطعاً يجب أن تكون بداية جدية وصادقة، وليسّ التكوم في هيكلية متكلسة تدعى بالجامعة العربية (أو التبشير بإصلاحها!) وإستعراض المعلقات الكلامية أمام التلفزة لعرض عضلات الأنظمة أمام جموع شعوبها المغبونة ومخاطبة غرائزها العدوانية...

ونردد مع أحمد الجار الله في إفتتاحية السياسة ليوم **28** مارس " هذا هو الهزال العربي يجمع أعضاءه في تونس في مسعى لايدعو إلى التفاؤل، خصوصاً حين تكون علة الإصلاح غير متوافرة وشرط الإصلاح هو الإطاحة بالمفسدين ". نعم شرط الإصلاح هو الإطاحة بالمفسدين، بادئ ذي بدء...

2004/3/21

www.elaph.com

تناغم أوروبي وأميركي مع تركيا :
لاديمقراطية حقيقية في المنطقة بدون حل قضية كردستان الشمالية !

في تعليق أولي له على قرار الإتحاد الأوربي إدراج إسم مؤتمر الشعب الكردستاني على لوائح المنظمات الإرهابية ، قال زبير آيدار رئيس المؤتمر والنائب الكردي السابق في البرلمان التركي " إننا حركة تحرر وطني ، لسنا منظمة إرهابية كما تدعي أوربا وتفرض عليها أجندتها السياسية والمصالحية ذلك . مافعلته أوربا إستخفاف وإهانة لنضال شعبنا ، لا يمكن قبوله .." .

والحال فإن الإجراء الأوربي هذا يأتي في أوقات حرجة تدور فيها المنطقة في دوامة عنف ولاإستقرار تظهر علاماتها في أكثر من مكان . وقد سبقت الولايات المتحدة الأميركية أوربا في إدراج إسم " مؤتمر الشعب الكردستاني" ضمن لائحة المنظمات الإرهابية ، وبشكل خاص بعد زيارة أردوغان الأخيرة لواشنطن . والظاهر إن أوربا والولايات المتحدة إتفقت بشكل نهائي على رفض " تسييس" القضية الكردية في كردستان الشمالية ، وعدم قبولها القضية مؤطرة في حزب العمال الكردستاني أو " المنظمات المنبثقة عنه" كما جاء في حيثيات القرار الأميركي .

فمنذ مدة والإتحاد الأوربي يحاول " فك الإرتباط" بين حقوق الأكراد الثقافية والنضال المسلح والدبلوماسي الذي قاده حزب العمال الكردستاني في

كردستان الشمالية منذ بداية الثمانينات ضد المؤسسة العسكرية التركية ونهجها الأتاتوركي الرافض للهوية والوجود الكردي . والمتتبع لسير المواقف الأوربية من المشروع الديمقراطي الذي قدمه حزب العمال الكردستاني لحل القضية الكردية في تركيا حلاً ديمقراطياً وضمن إطار الدولة التركية الحالية يعرف مدى الإزدواجية والتذبذب المصالحي/النفعي الفاحش في تعاملية دول الإتحاد الأوربي مع أكراد تركيا ومطاليبهم ، فمنذ أن قدم زعيم الحزب عبدالله أوجلان مشروع الحل الديمقراطي بعد عملية إختطافه عام **1999**م ومقابلة ذلك بالرفض والتعنت التركي ، وأوربا ترفض أي تعامل سياسي ودبلوماسي واضح مع ممثلي الحركة التحررية الكردستانية في كردستان الشمالية . ومع إقتراب موعد تحديد بدء مفاوضات الدخولية بالنسبة لتركيا لايبدو ثمة حل جذري (أو حتى مُرضي) يلوح في الأفق ، فمايزال التضييق والتهميش السلطوي التركي جارياً على قدم وساق بالنسبة لهوية الشعب الكردي . ومازالت تركيا (بعسكرها ومدنييها) يرفضون مناقشة القضية الكردية مناقشة علنية لإيجاد حل عادل لها ، بل على العكس فالجنرات الترك مايزالون يلحون على الولايات المتحدة لضرب قواعد قوات حماية الشعب (الجناح العسكري لمؤتمر الشعب الكردستاني) بعد أن أدرجت واشنطن الحزب في لائحة المنظمات الإرهابية .

الزعيم الكردي عبدالله أوجلان قال لمحاميه أثناء زيارتهم له في سجن(إميرالي) معلقاً على القرار الأوربي هذا " إن هذا القرار يظهر مرة أخرى إزدواجية أوربا في تعاملها مع قضية الشعب الكردي ، إن هذا الإجراء وإن بدا له خلفيات وأجندة واضحة فهو سيزيد من تصلب الدولة التركية وتعنتها في إيجاد حل عادل للقضية الكردية ، وهذا سيجلب معه مزيداً من اللاإستقرار والعنف في المنطقة " .

بينما قالت ليلى زانا النائبة الكردية المسجونة في تركيا منذ أكثر من 10 سنوات " إن على أوربا عدم الكيل بمكيالين في قضية الشعب الكردي ، عليها الضغط على تركيا لحل القضية الكردية وليس إعتبار الكرد إرهابيين ، هذا لايخدم السلام أبداً . إن بداية السلام هو الحوار مع مؤتمر الشعب الكردستاني وزعيمه أوجلان" . كما قوبل القرار الأوربي هذا بموجات إدانة وإستنكار من المنظمات الهيئات الكردية وممثليات حزب الشعب الديمقراطي في داخل تركيا وخارجها .

التناغم والغزل الأوربي والأميركي مع تركيا الكمالية لن يقدم سوى مزيداً من التعقيد والتأزم في المنطقة ، كما إن محاولات عزل مؤتمر الشعب الكردستاني (وهو القوة الضاربة في كردستان تركيا) ومحاولة خلق بدائل له لن تنفع .

وموضوعة دخول تركيا إلى الإتحاد الأوربي لايتعلق فقط بحلحلتها (أو تنويمها...) للقضية الكردية فقط ، فبنائية الدولة التركية وإرتكازيتها القائمة على الإيديولوجيا الأتاتوركية القومية الشمولية ، غير ملائمة البتة في الإندماج في المنظومة الأوربية ، أوربا إذاً تعيق دخول تركيا إلى الإتحاد الأوربي من حيث تدري أو لاتدري ، والأتراك يشددون على رفض الهوية الكردية والتعامل بلغة الأمن والمدفع معها . وترك الأمور على عواهنها فيما يتعلق بالشعب الكردي في تركيا لهو موافقة على حالة الإستبداد المتأصلة في أقاليم الشرق الأوسط وتشجيع ضمني على إستمرار العنف والفوضى فيها وهو مايهدد أمن كل المنطقة . وتركيا مثلها مثل غيرها من دول المنطقة ، لاتحبذ أي إصلاحات أو تغيير بنيوي بل تنشد الإدامة على سياساتها الحالية ، والحق مع عبدالله غول حينما ينصح واشنطن ــ تعليقاً على ما يحدث في العراق الآن ــ إن تركيا قد حذرت الإدارة الأميركية من التغيير في العراق ، إذ ليسّ من بد ، وفق غول ، سوى ترك المنطقة هكذا تتيه في

إستبدادها وسحقها لمواطنيها وأقلياتها وتصدر الإرهاب إلى بقية أنحاء الأرض ف" حين يجهل المرء البنية الكاملة للمنطقة قد تشتعل الأحداث ويحدث تصعيد مفاجئ (...) آمل بأن يتم الأخذ بالنصيحة التي قدمناها منذ بدء الحرب "

لماذا تستغرب أوربا وأميركا إذاً وتتفاجأ بهذا المد الإرهابي الشرق الأوسطي في العالم ، والحال هذه ؟؟

القدس العربي 2004/5/6

نماذج الإرهاب المتبادل في العراق : كل إناء بما فيه ينضح...!

نشرت مجلة (ديرشبيجل) الألمانية في موقعها على الإنترنت تقريراً يوضح بالصور والوثائق قتل السجانين الأميركان للمواطن العراقي عبدالكريم عبدالجليل (الأب لأربعة أطفال صغار)، الصور المنشورة والتي تبين آثار التعذيب الشديد على جسد الضحية، وبشكل خاص الحروق البادية على ظهره، تفضح وحشية الممارسات السادية الإجرامية التي تمت في سجون قوات التحالف في العراق وبشكل خاص سجن أبوغريب الشهير. فالصور التي نشرتها وسائل الإعلام الأميركية حول كيفية جر وتكويم المعتقلين العراقيين (وهنا نبقى فقط في الجانب الحقوقي /التعاملي من المسألة، بعيداً عن الجرائم التي أرتكبها هؤلاء) تنطق عن عقلية عنصرية وإرهابية دفينة لدى هؤلاء الجنود/النماذج تجاه الآخر المُغاير (حتى وإن كان مُجرماً يتم تحضيره للمحاكمة...) وهي قطعاً عقلية لاتختلف في جوهرها وفكرها التطبيقي عن جوهر الإرهابيين الذين يقتلون المدنيين العراقيين والأميركان نحراً أو تمزيقاً بالمتفجرات كل يوم.

إن العراق بشكل خاص والشرق الأوسط بشكل أشمل يمران بمرحلة فاصلة من التشكيل والتحول في هذه المرحلة، فثقافة الكره والبغض والمواجهة الحضارية/الدينية متأججة وتلفظ كل يوم قنابل تودي بالكثيرين من الأبرياء، فلو لم تكن ثقافة الكره التي غذتها الإصوليات الدينية التكفيرية في بلدان الشرق الإسلامي لما شاهدنا هذه الأعمال الوحشية من قطع لرؤوس مدنيين غربيين أو

تعليق الأشلاء المحترقة على الجسور وعواميد الكهرباء في منظر متلفز من الفلوجة(رمز المقاومة العراقية في أدبيات بعض الإعلام العربي) أثار هلع البشرية كلها..

إن الإنتشار الخطر للإصولية الإسلامية والترويج المبرمج لها من بعض وسائل الإعلام العربية التي تغلغّل الإسلاميون التكفيريون فيها لهو بداية مرحلة قاتمة من الفوضى والقتل الجماعي بالجملة إزاء المخالف بالعقيدة أو الرأي أو حتى...المذهب!. وهي مسؤولية يتحملها النظام الرسمي العربي والنخب السياسية العربية التي تركت بلادها مهملة منصرفة إلى النهب وتكويم الثروات، حتى خرجت الأمور عن السيطرة وباتت المناهج العنصرية التي تدعّي بتفوق " خير أمة أخرجت للناس" على بقية خلق الله والباعثة على كره الآخر والداعية للتصادم معه هي المنهل المُنشئ للأجيال العربية التي خرجت للحياة ٌمشبعة بهذه الثقافة الكارثية، وما نشاهده الآن من أعمال إجرامية في العراق والسعودية وغيرها من البلاد الشرقية لهو الدليل على خطورة الإستمرار في السكوت على هذه الثقافة والتغاضي على مروجيها من الظلاميين ومُطلقي فتاوي الموت في كل مكان. ثقافة الصدام الحضاري وطلب مبارزة الغرب (وهو من هو...) إستدعت بالتالي ثقافة مماثلة متطرفة، تدعو لضرب وقتل سكنة هذه البلاد التي تصدر النماذج الإرهابية بالجملة، ولعل ماحدث في سجن أبو غريب من ممارسات وحشية بحق المساجين العراقيين تكشف بعضاً من أوجه هذه الثقافةالعنصرية الإستعلائية (ويعود الفضل في كشف ذلك للإعلام الغربي الحر وليس لأقنية الإعلام العربي الناعقة بالتحريض المبتذل والرخيص) والمخفي، الذي يظهر في تناسب طردي مع أفعال وإرتكابات الآخر، أعظم.

والحال، فإن كلا الثقافتين، الإصولية الإسلامية التكفيرية والإستعلائية المتغلغلة (وكذلك المتأصلة...) في بعض الأوساط الغربية تمثلان خطراً على

الإنسانية وقيمها الحضارية التي وصلت إليها بعد حروب كلفت ملايين الضحايا، وكان ذلك ــ كما نعلم ــ بسبب إيديولوجيات عنصرية إدعت إحتكار الحقيقة ورأت في حامليها الحق في السيادة والسيطرة على العالم والآخر : الذي وجدت فيه العبد الذليل، المنحط، الجدير بالقياد والإنصياع... مايحصل الأن في منطقتنا يهدد بحروب دينية وطائفية وعرقية وفرقيّة بين أهل المنطقة وبقية شعوب الأرض، وحتى بين أبناء المنطقة أنفسهم لأسباب عرقية ودينية كثيرة (والبركة في الإجتهادات والفتاوي الكثيرة المتطايرة هنا وهناك)، ثمّة ضرورة وجودية إذاً في تطويق هذه الأفكار الخطرة على الإنسانية والقضاء عليها وسحق مطلقيها وتجفيف منابع تمويلها. وأن لايبقى حال الإنائين هكذا، كلٌ ينضحٌ بمافيه، إستعداداً للإنفجار المروع...

2004/5/16

www.elaph.com

البازار التركي بين الجيش والإسلاميين :
هل تبدأ الحرب بمجازر تركية ضد الأكراد ؟

الأتراك (ممثلين ببرلمانييهم وقوى الشارع الذي يرفض **97** منه المشاركة في الحرب الأمريكية) ، رفضوا الطلب الأمريكي المتمثل بالسماح لأكثر من **63000** جندي أمريكي بالأنتشار على حدود العراق ، تمهيداً لحرب أمريكية محتملة ضد النظام العراقي ، البرلمان التركي ، وبنسبة جد ضئيلة قال لا لدخول العسكر الأمريكي إلى تركيا **264** صوت مقابل **250** وافقوا على الطلب ، وبغض النظر عن هذا " الرفض " الذي بدأ مهزوزاً جداً (بنسبة أنجازه أولاً ، وبالبازارات الأبتزازية التي سبقته ، و...أخيراً " بمشروع الأستئناف " المزمع تقديمه ، يوم الثلاثاء القادم) فأن حجم وبديهيات الثوابت البنائية للدولة التركية تنبئنا بأن وراء الأكمة ما وراءها ، وان تلاطم التيارات المؤثرة داخل الأروقة السياسية التركية أنما تدور وتتمحور حول رفع سقف الرقم المعروض (من **8** مليار دولار) إلى **25** أو ... حتى **30** مليار دولار ، والحصول على الضوء الأخضر من الأمريكي لأطلاق يد الجيش التركي في أقليم كردستان العراق ، لتأديب الأكراد ولجمهم من الأمتداد جنوباً نحو كركوك والمناطق الكردية في الموصل ، ووضع اليد على آبار نفط كركوك ، وتعيين الأقلية التركمانية كمليشيات حماية للمدينة ، بعد نزع سلاح قوات البيشمركة الكردية ،ولم يكن لرجب طيب اردوغان (الإسلامي دائماً) سوى أن يعلن عن احترامه وقبوله ل" ارادة الشعب التركي الديمقراطي " في رفضه الطلب الأمريكي ، وكأنه ليس

بالقائل قبل مدة وجيزة : بضرورة أن لا تقف تركيا مكتوفة الأيدي متفرجة على المنطقة وهي تتغير ، لتتمخض في النهاية عن دولة كردية " لا يريدها أحد " (... ومن من الدول الأربعة المقسمة لكردستان تريد دولة كردية تكون بمثابة النواة الأكيدة لدولة كردستان الكبرى) ، لذا فعلى تركيا ، وبما أنها لاتملك خيار آخر أن تتدخل لحماية مصالحها الأستراتيجية والقومية العليا. تصريحات أردوغان هذه ، أعقبتها حملة أعلامية تركية تحريضية هائلة ضد القوى الكردية المسيطرة على منطقة كردستان العراق (وبالتحديد الحزب الديمقراطي الكردستاني ، وزعيمه مسعود البرزاني) ورافقها عملياً زحف عسكري تركي إلى الحدود العراقية ـــــ التركية يقدر بأكثر من **150** دبابة وتعداد يفوق ال**20،000** جندي تركي في حالة تأهب قصوى . فما الذي حصل أذن ، لتعلن تركيا (البرلمانية هذه المرة) عن عدم موافقتها لاستقدام القوات الأمريكية ، وهي التي تحتفظ ـــــ من حيث المبدأ ـــــ على أراضيها بقواعد أمريكية كاملة في أنجرليك وديار بكر وباتمان وغيرها (فيها أكثر من ..**220**، طائرة مقاتلة) والرلمان يمدد فترة بقائها بانتظام وكل **6** أشهر ؟ ، ما الذي حدث أو أستجد الآن لتقوم بهذه الحركة المسرحة أمام العالم ؟ ألا يتناقض التجهيز الميداني (الذي يتراكم يوماً بعد يوم) مع هذه الخطوة " الديمقراطية " المختالة والمخادعة ؟ . والحال ، أن الحكومة التركية ، وهي التي بدأت سباقة في رفع لواء السلام (مؤتمر أسطنبول) ، ودعت العرب ، أو ساقتهم مكرهين محرجين ، للأنضمام تحته والتشاور لدرء أخطار الحرب وأيجاد مخرج ما لهذه الأزمة التي " ستتضرر من شرورها كل المنطقة ، وقد تؤثر على الوضع الجيو ـــــ سياسي للمنطقة " كانت تلعب على أكثر من خط ، في سياق علاقتها الحساسة مع المنظومة العسكرية الحاكمة ، فها هو قائد أركان الجيش التركي الجنرال حلمي أوزكوك يلعن عن موافقة المؤسسة العسكرية على أستقدام

الجنود الأمريكيين بقوله " أن فتح جبهة شمالية من تركيا سيقصر أمد الحرب ، ويقلل من الخسائر المتوقعة " وأنه " يؤيد دخول الجيش التركي للشمال العراقي لضبط الأوضاع ومساعدة اللأجئين الكرد " . في أشارة واضحة وجديدة (في مكاشفة أعلامية صريحة) لدعوة البرلمان التركي على موافقة في الجلسة القادمة على الطلب الأمريكي ، بعد أن بدت الأشارات الأمريكية تنتقل للبث على قناة ثانية ، ومن هي هذه القناة الجديدة المناسفة ؟..... أنها قناة الكرد العراقيين ، الذين قالت بعض المصادر الأمريكية أنها قد تستعيض بهم ، مع خروج تركيا من البازار ، في نشر قواتها في الشمال لفتح جبهتين على قوات نظام صدام حسين ، مع كل ما تعنيه هذه الأشارة من مخاطر " جدية " على تركيا ومصالحها ونوعية تحالفاتها الأستراتيجية ، وبروز منافسين جدد يصنفون كأعتى اعداء وجود تركيا . الأكراد العراقيون ، الذين تشهد مناطقهم هذه الأيام مظاهرات حاشدة ضد التهديدات التركية الأستفزازية باجتياح كردستان ، (والتي لم تستثر نخوة أي دولة عربية وكأن الجنرالات الترك يتحدثون عن كوكب آخر) .

لايبدون مرتاحين البتة للخطط الأمريكية الغامضة ، واللأجندة الأمريكية التي تبرز خفاياها رويداً رويداً ، (مثل الحديث عن تعيين حاكم أمريكي على العراق لادارته لمدة أنتقالية تقول أمريكا بأنها ستكون مؤقتة ، لحين عودة الهدوء والنظام) ، تسلم القيادة بعدها لمجموعات المعارضة (وهو الأمر الذي عارضته المعارضة العراقية ورموزها الكردية والعربية الإسلامية) . الخطط المريكية مفتوحة على كل الأحتمالات، بما في ذلك السماح بدخول الأتراك إلى كردستان واطلاق يدهم في نحور الشعب الكردي ، واذ ما أعادت تركيا النظر في قرار برلمانها (وهو ما تؤكده المعلومات المتواترة من أنقرة ، حول أمكانية أن يغير بعض النواب قناعاتهم ، بعد أوامر أوزكوك الأخيرة) فأن المنطقة الكردية ، بما فيها كردستان

تركيا ، ستشهد حرباً عاتية بدخول الجنود الأتراك إلى كردستان لنزع سلاح القوات الكردية وتسليمه لعملائها في " الجبهة الوطنية التركمانية " .

وهو الأمر الذي أعتبره الأكراد خطاً أحمر دونه الموت ، فهو شير زيباري ، مسؤول العلاقات الخارجية في الحزب الديمقراطي الكردستاني قال في مؤتمر صلاح الدين معلقاً على التهديدات التركية " أن الأكراد لا يمكن أن يقبلوا بأي شكل من الأشكال دخول قوات أقليمية إلى أقليم كردستان العراق ، وأنهم في سبيل منع ذلك لن يدخروا أية وسيلة مقاومة " . فيما أعتبر جلال الطالباني ، زعيم الأتحاد الوطني الكردستاني " أن الحديث عن نزع أسلحة البيشمركة ، يعني الحديث عن نزع شرفهم " ، حلمي أوزكوك وقبله رجب طيب أردوغان ، حذر الأكراد من " أستفزاز تركيا " بتصريحاتها ومظاهراتها التي أحرقوا فيها العلم التركي ، غير ذات مرة ، وكان أوزكوك أكثر بأساً حين تحدث من أن تركيا ستتدخل في اللحظة المناسبة لحماية أمنها القومي .

القيادات الكردية ، أعلنت عن تشكيل قيادة مشتركة ، لقيادة نضال الشعب الكردي في المرحلة القادمة ، عقب التهديدات التركية ، وتصاعد لغة الحرب لدى جنرالات أنقرة ، ووسائل اعلامهم بطريقة كبيرة ، فيما تبدو أنها حملة لأستنهاض الشعور القومي الطوراني الشعبوي ، وتوجيهه ضد أكراد العراق ، (ساعة كتابة هذه السطور ذكرت وسائل الأعلام الكردية عن نبأ تعرض ممثلية الحزب الديمقراطي الكردستاني في أنقرة إلى هجمات بالقنابل الحارقة من قبل مجهولين) .

الصف الكردي العراقي ، يبدو متراصاً هذه المرة ، ومن خلفه الصف الكردي العام ، فالمظاهرات التي جابت المدن الأوروبية أجمعت على الدعم الكردي لأكراد العراق في وجه التهديدات التركية الخطيرة والجدية هذه ،

وباستثناء الأحزاب الإسلامية الكردية في كردستان (حزب كومه لي اسلامي كردستان ، والحركة الإسلامية ، ومجموعة أنصار الإسلام المتهمة بالقيام بأعمال إرهابية) والتي لم تبدو أي موقف رسمي تجاه التهديدات التركية (مما يثير أكثر من علامة أستفهام) فأن الأحزاب والقوى الكردية العراقية مجمعة على رفض ومقاومة التدخل التركي في أقليم كردستان ، بما في ذلك قطاعات واسعة من الشعب التركماني في الأقليم .

يبدو المشهد التركي ـــــ الكردي اذن ، والحال هذه ، من الجدية والخطورة إلى درجة أن الأقليم الكردي دخل مرحلة التوحد والتعبئة الشاملة أستعداداً لمقارعة الغزو التركي الآتي . فيما تقترب الضربة الأمريكية لنظام صدام حسين الذي يتابع سيره نحو الهاوية بعناد بعد رفضه لمبادرة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الأمل الوحيدة لانقاذ الشعب والوطن العراقي من الدمار ، تظل الأنظمة العربية تدفن رأسها في الرمال تاركة العراق والشعب الكردي لمصيره المجهول أمام الغزو الأجنبي ، بعد أن أقصت شعوبها من الحسبان ، وذلك بسحقها وتجويعها بحيث لم تعد تفكر سوى . بلقمة خبز يومها .

القدس العربي

أهمل تماماً الإصلاحات السياسية وحقوق الشعب الكردي : أردوغان وتسويق بضائع " الليبرالية التركية " في أوروبا !

في جرعة نصائحية لا تليق ولا تتفق وسمعة بلده (كما لا تليق أبداً بخلفيته الإيديولوجية المتأصلة ....) أغدق رجب طيب أردوغان رئيس وزراء الجمهورية التركية (الأحادية ، القهرية ، القائمة على أشلاء ودماء الشعب الكردي) نصائحه على القادة الأوروبيين وقدم لهم خلاصة فكرة في الديمقراطية وحقوق الإنسان و.... العلمانية !! بدأ أردوغان بالحديث وكأنه من دولة صاحبة إرث عريق في الممارسة الديمقراطية والفعل المشارك في السلطة ، على أوروبا أن تصغي إليه علها تستفيد شيئاً من علمه وتجربة بلده الغنية . بث أردوغان نصائحه هذه في مقابلة أجرتها معه صحيفة " لا ريبوبليكا " الإيطالية في يوم الأربعاء 3/ 9 / 2003 ، حينما علق على موضوع الإشارة إلى المسيحية كديانة جامعة للشعوب الأوروبية التي تشترك ثقافاتها وتعود إلى الجذور المسيحية القديمة المؤسسة للكثير من الأفكار والفلسفات الأوروبية كما دعا بابا الفاتيكان الأوروبيين لذلك ، حيث قال بالحرف ما يلي " حرية المعتقد ومنع أي شكل من أشكال التفرقة هي المبادئ المؤسسة لأوروبا الحديثة ، وإذا تم إدخال مفهوم الدين في الدستور ، فإن ذلك سيتناقض مع المبادئ والتقدم الذي أحرز في القارة منذ عقود ، فمحرك التطور في أوروبا كانت العلمانية " ، وأردوغان الذي يتحدث هنا عن " منع أشكال التفرقة " في أوروبا يتناسى دولته (أو تلك المنظومة العسكرتارية /

الإنكارية التي تتحكم فيها نخب مشبوهة ، في تعبير أدق ..) التي تحرم 20 مليون كردي من الحديث بلغتهم وتمنع عليهم ثقافتهم على أراضهم كردستان والبشرية قد دخلت الألفية الثالثة ...، أردوغان هذا يريد الظهور بمظهر العلماني الليبرالي ويلقي دروسه على القادة الأوروبيين في الديمقراطية وفصل الدين عن الدولة وضرورة عدم التفرقة بين الشعوب وإعطاء كل ذي حق حقه ، حكمت دولته (ومازالت مستمرة تحت قيادة حزبه) على نائبة كردية ورفاقها بالسجن 10 سنوات لأنها نادت بالأخوة الكردية التركية في القسم الذي أخذته تحت قبة البرلمان التركي ، وتكلمت فيه بالكردية ....!! أردوغان وفي أحاديثه لبعض الصحف الألمانية كان يتحدث بصلف عن تركيا وإنجازاتها في مجال حقوق الإنسان ويعدد للأوروبيين المكاسب الكبيرة التي سوف يجنونها من دخول تركيا الإتحاد ، ناهيك عن الوجه الحضاري الذي ستكسبه أوروبا في قبول تركيا المسلمة بين 25 دولة تدين بالمسيحية ، والملفت في كلام أردوغان إنه أظهر نفسه بمظهر العلماني الحريص على علمانية الدولة وهو الإسلامي الآتي من بيئة إسلامية مزجت طويلاً السياسة بشعارات الدين ، فقد تم طرده في الماضي من رئاسة بلدية إسطنبول لتلاوته قصيدة شعرية تتضمن رموزاً دينية إعتبرها المدعي العام التركي تتناقض وعلمانية الدولة ، وحرم بسبب ذلك من التشريح للإنتخابات النيابية السابقة ، كما إنه لم ينسى قبل لغوه للصحيفة الإيطالية بيومين فقط) بالإجتماع التوجيهي مع قادة الجمعية التركية في ألمانيا (مللي كوروس) التي تضم في عضويتها أكثر من 51 جمعية وإتحاد إسلامي مرتبطة إرتباطاً موثقاً بالتنظيم العالمي للإخوان المسلمين والتي وصفها الباحث الألماني (أودو أولفكوتي) في كتابه المهم (الحرب في مدننا : كيف يحاول الإسلاميون المتطرفون السيطرة على ألمانيا ؟) بأن لها أجندة خطيرة جداً ومحاولات حثيثة في تحريك الجاليات التركية والعربية المسلمة

بإتجاه التقوقع والإنغلاق ودعم بعض الأعمال الإرهابية ، وتعدها دوائر شؤون الأجانب عاملاً كبيراً يعيق عملية إندماج الأجانب المسلمين في المجتمع الألماني ، وهي تتابع كذلك عن كثب من قبل دائرة حماية الدستور في ألمانيا . فأردوغان إذن يحاول (بخلاف قناعاته وأجندته المخفية) اللعب على الوتر الليبرالي العلماني للأوروبيين ليحقق هدفين :

1ــ الإيحاء بعدم سلوك حزبه أي نهج إسلامي في التعامل مع الغرب ، وأن حزبه يعي تماماً مسألة فصل الدين عن الدولة في تركيا والتي هي كذلك عماد السياسات المتبعة في الدول الأوروبية ...

2ـــ الإظهار بالمظهر الديمقراطي تماماً ، الذي يستمد خلفيته الديمقراطية من العلمانية التي كانت " المحرك الأكبر للتطوير في أوروبا " كما قال ، والذي يرى (وبذلك يتفق مع معظم القوى الليبرالية الأوروبية) إن عند الإشارة إلى الجذور المسيحية لأوروبا فإن ذلك " سيتناقض مع المبادئ والتقدم الذي أحرز في القارة منذ عقود " بينما يقود بنفسه إجتماعات جمعية مللي كوروس التي ترفض الإنخراط في الحياة السياسية والإجتماعية الألمانية من خلفية دينية تكفيرية . كما إن أردوغان كان ذكياً جداً في أختياره لألفاظه وحبكها بطريقة سلسة ومتسامحة ومتحمسة كذلك ... خصوصاً وهو يتحدث إلى صحيفة إيطالية وبالتالي إلى الرأي العام الإيطالي ، فإيطاليا هي التي تقود الدورة الرئاسية الحالة للإتحاد الأوروبي ، وهي التي تتبنى طلب الإشارة إلى الإنتماء الديني للقارة الأوروبية في الدستور الأوروبي الموحد بمرجعية خلفية من الفاتيكان . المستشار الألماني أبدى دعم حكومته لتركيا في سبيل بلوغها الإتحاد الأوروبي خصوصاً وأن تاريخ بدء المفاوضات يقترب وهو نهاية **2004**) ولكنه توقف كثيراً عند الإصلاحات / السياسية والأقتصادية اللازمة لأي دولة أوروبية لكي تقبل في النادي ، وكان

الخلاف الألماني الداخلي طاغياً على أجندة شرويدر خلال مباحثاته مع أردوغان ، فالمعارضة الألمانية (الحزب المسيحي الديمقراطي والحزب المسيحي البافاري) ترفض دخول تركيا إلى النادي الأوروبي لعدم تأهيلها السياسي وتركيبة الدولة التركية التي تلعب في إدارتها وتسييرها المؤسسة العسكرية وتتدخل في الحياة السياسية المدنية للبلاد كلما تطلب الأمر ، كما إنها تعي تماماً حجم المبالغ الكبيرة التي تتطلبها عملية تأهيل الإقتصاد التركي لكي يتمكن من التناغم مع الإقتصاديات الأوروبية المتقدمة ، وهو الإقتصاد الشبه منهار والقائم على الديون الخارجية ومساعدات صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة الأمريكية ، هذا ناهيك عن الفروقات الثقافية والحضارية والدينية بين تركيا والبلدان الأوروبية ، وقد حاولت المعارضة في مقارباتها التركيز على الملف الإقتصادي وتبيان حجم المبالغ التي تترتب على دافعي الضرائب الألمان لتعمير الإقتصاد التركي المتخلف ، ففي بلد مثل اليونان دفعت أوروبا مبالغ خيالية لمعاونة الإقتصاد اليوناني واليونان دولة قليلة السكان نسبياً ، فالمواطنون الأوروبيون دفعوا لكل فرد يوناني مبلغ **540** يورو لكي تتمكن اليونان من الإندماج في الإقتصاد الأوروبي ، فكم حجم المبالغ التي على الأوروبيين دفعها لتركيا ؟ الحسابات الألمانية الخاصة تقول : إن عملية تأهيل الإقتصاد التركي (الذي يتسم بسوء التخطيط وفضائح الفساد المالي والإداري) سيكلف ألمانيا وحدها **10** مليارات يورو ، فحسب صحيفة (دي فلت) الألمانية المحافظة ، أي أن على المواطن الألماني دفع هذا المبلغ الهائل من جيبه الخاص ومن الضرائب التي يدفعها للدولة ، وتتابع الصحيفة ، وبما أن عملية الإصلاحات السياسية والإقتصادية جد بطيئة في تركيا وتصطدم بمعوقات هائلة فإن إحتمال إنظمام تركيا بشكل نهائي للإتحاد لن يكون قبل عام **2013** م ، ومع أخذ طول هذه المدة بالحسبان والوزن الديغرافي التركي والزيادات السكانية التي

ستتبلور ب70 مليون تركي إلى ذلك الحين فإن على أوروبا أن تدفع 40 مليار دولار نفقة التحديث الإقتصادي التركي . وبغض النظر عن المبالغ التي ستدفعها أوروبا لتركيا (والتي ستتحمل ألمانيا وفرنسا الحصة الأكبر منها) ، وكذلك بغض النظر عن الموازين الأوروبية الداخلية فيما يتعلق بقبول تركيا في عضوية النادي الأوروبي أو عدم قبولها فإن أوروبا تعي تماماً أن الإصلاحات الشكلية التركية التي لاتلامس حتى الآن أي من مفاصل وأساسيات معايير كوبنهاغن الواجب تطبيقها على أرض الواقع لن تمكنها من الدخول والإندماج في المجتمع الأوروبي ، ويبقى الحديث التركي عن تنفيذ4 بنود من أصل 7 بنود من هذه المعايير لغواً لاطائل من وراءه والبنود مازالت حبراً على الورق وتصطدم برفض ومعاندة هائلة من مراكز القرار في أنقرة ، والأكراد يستعدون للبدء بالعمليات العسكرية في كردستان وتحويل تركيا إلى ساحة حرب من جديد رداً على عدم الإعتراف التركي بحقوقهم ..... هو إذن لغو وخدع قد لا يضاهيه سوى حديث أردوغان نفسه للصحيفة الإيطالية !!

القدس العربي

الفرصة التي تحينتها طويلاً ، جاءت على طبق من ذهب : تركيا وإستعادة حلم ولاية " الموصل الغثمانية " !

الأرجح أن الإجتماع الذي تم في أنقرة بين المسؤولين الأتراك من جهة و (كوفر بلاك) منسق الخارجية الأميركية لشؤون الإرهاب من جهة أخرى ، قد تمخض عن إتفاق أميركي ــ تركي حول جملة من المسائل الحيوية التي تتعلق بالعراق والسياسة الفاشلة التي تتبعها (أو تتخبط فيها ..) واشنطن منذ يوم دخولها بغداد في 9/ 4 / 2003 ، الإجتماع (المكمل لمباحثات 12 سبتمبر الماضي) الذي كان محوره وموضوعه الرئيسي هو إقناع ساسة وعسكر أنقرة بإرسال 10 آلاف جندي تركي للعراق الظاهر إنه قد وصل إلى إتفاق شبه نهائي يتضمن إنتشار القوات التركية في بعض مناطق الإضطرابات في العمق العراقي (ذو الأغلبية العربية السنية) ، وبغض النظر عن الأجندة الخفية في هذا الإتفاق الخطير أو تلك الأجندة التي تضمرها تركيا في نفسها وتتكلم عليها ، سواء تلك التي يشير إليها الإتفاق صراحة (مثل عدم التحرك في الحيز المتفق عليه من جانب واحد وبدون علم الأميركان ، على ذمة بعض وسائل الإعلام ..) أو التي لم يشر إليها ، فإن موضوعة الإستعانة بالقوات العسكرية التركية بهدف ترسيخ حالة " الإستقرار " التي تجاهد واشنطن في فرضها وتطبيقها في العراق ينذر بحالة فوضى كبيرة قادمة في العراق تدخل المنطقة في دوامة عنف ومواجهات كبيرة ، وهذا يدل على مدى التخبط الأميركي في العراق وضبابية الرؤية التعاملية مع الشأن العراقي الداخلي من جهة تسليم الحكم للعراقيين وإنسحاب القوات الأميركية التي تتعرض يومياً إلى عمليات عسكرية توقع في صفوفها ضحايا وخسائر فادحة .

والحال إن فكرة الإستعانة بقوات دولية لتدويل الإحتلال الأميركي للعراق لم يأت في واقع الأمر إلا بعد الخسائر الكبيرة التي منيت بها القوات الأميركية بعد إعلان الرئيس الأميركي جورج بوش إنتهاء العمليات العسكرية الكبرى في العراق ، وجاءت فكرة الإستعانة بقوات متعددة الجنسيات وبقرار دولي لفرض نوع من الشرعية الدولية على وجود القوات الأميركية والبريطانية في العراق ولتحميلها جزءً من حصة الخسائر اليومية التي تتعرض لها هذه القوات ،و كان الطلب الأميركي بالإستعانة بالقوات التركية جزءاً من هذه الخطة لفرض نوع من " المشاركة الإسلامية " في عملية الإحتلال وتثبيت حالة الإستقرار التي تنشدها واشنطن ، فكان ، بداية ، إغراء حكومة العدالة والتنمية (هل نقول رشوتها ؟) بمبلغ 8،5 مليار دولار كقرض لمساعدة الإقتصاد التركي المنهار (وهو القرض الذي نفت المؤسسة العسكرية التركية على لسان رئيس أركان الجيش حلمي أوزكوك علمها بتفاصيل وحثيثات التوقيع على إستلامه ، بل زاد أوزكوك بإنه قد سمع من وسائل الإعلام مثله مثل غيره) أما البرلمان التركي فقد وافق على الطالب الأميركي بإرسال العسكر إلى العراق وتقديم الإسناد القانوني لذلك ، وهو ما حدث ساعة كتابة هذه السطور ، فتركيا أخذت الدرس المناسب حينما رفضت تقديم العون للقوات الأميركية عند التحضير للحرب ، وخسرت بذلك مبالغ طائلة كانت واشنطن قد عرضتها على أنقرة كمساعدات وقروض في حالة مشاركتها في الحرب وتقديم الأراضي والأجواء التركية للقوات الأميركية الغازية ، وكاد الرفض التركي حينئذ أن يودي بالعلاقات الإستراتيجية التحالفية بين البلدين الحليفين (كما ألمح وقتها بول وولفوفيتز ، في حديث خاص لمحطة سي ان ان التركية) ، كما خسرت تركيا الدور الحيوي المنشود لها في ترسيم مستقبل العراق السياسي وخارطة الحكم فيه . والحال ، ، فإن دخول القوات التركية

الآن ، والعراق أشبه بقدر يغلي على نار قوية ومرجح للفوران والإنفجار الطائفي والعرقي في أية لحظة ، يأتي كخطورة جد خطيرة قد تدخل المنطقة كلها في دوامة فوضى لا نهاية لها ، ويكفي أن يتطلع المرء إلى بنود الإتفاق الأميركي التركي (ما تسرب من بنوده) ليكتشف مدى الخطأ الذي ترتكبه واشنطن بقرارها طلب المساعدة العسكرية من تركيا وهي الدولة الإقليمية صاحبة المطامع التي لا تخفيها في ثروة العراق .ثمة أهداف إستراتيجية واضحة لا تخطئها العين تريد تركيا تحقيقها عن طريق تدخلها العسكري المباشر في العراق وهي :

1ــ الإمتداد العسكري في إقليم كردستان العراق أو بالقرب منه والمحاولة لمنع الأكراد وحرمانهم من لعب أي دور قيادي وحيوي في تسيير الدولة العراقية القادمة ، وتكون التدخلات التركية بطرق كثيرة ومختلفة ليس أكثرها بوليسية وقذارة محاولة إغتيال محافظ كركوك الكردي مصطفى عبد الرحمن والتي إنكشفت وأعتقل على أثرها مجموعة من الضباط الأتراك في مدينة السليمانية الكردية ، وسببت بحدوث أزمة بين الحكومتين الأميركية والتركية ، تركيا تريد إذن السيطرة على المناطق الكردية والتطبيق على الأكراد لتحجيم دورهم ولجمهم من الإمتداد في الخريطة العراقية الجغرافية والسياسية ولعب دور سياسي وميداني وذلك برفض الفيدرالية الكردية المقترحة في العراق القادم .

2ــ ضرب قوات (مؤتمر الحرية والديمقراطية الكردستاني) المتحصنة في المثلث الحدودي التركي ــ العراقي ــ الإيراني ، ومحاولة تصفيتها بشكل نهائي بعد تلقي الضوءالأخضر من الأميركان ، وهو الهدف الذي تحينت تركيا من أجل بلوغه الكثير من الفرص ، وكانت حكومة العدالة والتنمية قد مارست قدراً كبيراً من الضغوطات والتطبيق على الأكراد في الكردستان تركيا منذ إستلامها الحكم كشف عن سياستها العنصرية تجاه القضية الكردية في كردستان المركزية وعدم

وجود مشروع ديمقراطي لديها لحل القضية الكردية في تركيا ، فعملت على عزم الزعيم الكردي عبد الله أوجلان المعتقل في سجن إيمرالي النائي في عرض البحر ومارست ضده ضغوط نفسية هائلة وحرمت عائلته من زيارته عدة أشهر ، كما أعتقلت رئيس الحزب الديمقراطي الشعبي الكردي (تونجان باكراهان) بحجة مشاركته في إحتفال أقامه حزب مؤتمر الحرية والديمقراطية في ألمانيا ، وأصدرت مؤخراً قراراً يطعن في شرعية الأصوات التي أحرزها هذا الحزب في الإنتخابات التشريعية الماضية ، حكومة العدالة والتنمية تريد بدخول القوات التركية العراق إذن ، والحال هذه ، تصفية قوات مؤتمر الحرية والديمقراطية الكردي بعد أن مني مشروع (قانون الندم) الذي أعلنته بالفشل وعاد الحزب عن قراره بالهدنة التي أعلنها زعيمه منذ 5 سنوات في إطار مشروعه حول الحل الديمقراطي للقضية الكردية في تركيا .

3ــ إستغلال ورقة الأقلية التركمانية في العراق للتدخل في الشؤون العراقية الداخلية وذلك بالمبالغة في عدد وحجم التركمان والمطالبة بدور أكبر لهم يتخطى حجمهم الديمغرافي وتوزيعهم الجغرافي ومحاولة خلق القلاقل بينهم وبين الأكراد لضربهم بعضهم ببعض وبشكل خاص في مدينة كركوك الغنية بالنفط (حلم الأتراك التاريخي ، ودرةالجمهورية الأتاتوركية الأحادية) ، التي قالت أنقرة مراراً وتكراراً بأن الأكراد قد سيطروا عليها ويقومون حالياً " بتكريدها " وشطب الوجود التركماني فيها ، ولعل الطلب التركي بالإنتشار في مساحة قدرها 30 ألف كيلومتر مربع ما بين الموصل والسليمانية وبغداد ، تمتد لاحقاً حتى كركوك يعطي الإشارة الكافية بالنية التركية المبيتة للتدخل في الشأن العراقي عبر الإشراف المباشر على التركمان (الذين أختصرتهم تركيا في الجبهة الوطنية التركمانية ، العميلة لها) الذين يسكنون مع الأكراد والعرب وأقليات أخرى في منطقة

الإنتشار التركي المنشود . عملية إستقدام القوات العسكرية التركية إلى العراق وتركيا دولة إقليمية ذات مطامع تاريخية وحاضرة في العراق ، بل تتعدى مطامعها القول أن حصول قسم من الشعب العراقي (الأكراد) على حقوقهم في العراق الديمقراطي الفيدرالي يشكل خطراً على أمنها القومي ، ستكون مقدمة خطيرة لحالة من الفوضى وعدم الإستقرار في العراق ، قد تنذر بحرب أهلية طاحنة بين الأتراك والأكراد تتعدى مساحتها العراق لتشمل تركيا كلها في حال الهجوم على قواعد الحزب الكردستاني الشمالي ، والولايات المتحدة الأميركية ترتكب بذلك خطئاً إستراتيجياً فادحاً ستدفع ثمنه ، كما سيدفع الشعب العراق ، في كل الأحوال ، ثمن هذا الخطأ .

أما الأكراد العراقيين فعليهم أن يعيدوا حساباتهم من جديد ويستعدوا للتعامل المفتوح مع عدو قديم شرس أعلن ويعلن مراراً عدم قبوله حقاً كردياً حتى لو كان في جنوب أفريقيا !.

www.elaph.com

تحية للإيزيدي ، الوزير ...

شملني فرح غامر وانا أكتشف (وفي موقع بحزاني حصراً) إسم الدكتور مو عثمان ضمن قائمة وزراء العراق الجديد .

الكردي الإيزيدي وزيراً ولأول مرة في دولة ضمته بين حدودها طيلة اكثر من **80** سنة ، لم يجد نفسه فيها مواطناً مُشاركاً أبداً (حتى التاسع من نيسان المجيد) ، عصفّ به طاعون البعث فإقتلعه من موطنه وشرده وعربه و زورّ تاريخه ...

كل هذا لم يفت من عضد الإيزيدي لثنيه عن المطالبة بحقه في المشاركة والتسيير لمرافق الدولة/الأرض التي يعيش بين ظهرانيها (المكان الذي وجدّ الكردي الإيزيدي نفسه عليه منذ البدء ، كما ينبغي علينا أن نتذكر دائماً) .

بإختيار الشخصية الإيزيدية المتنورة الدكتور مو عثمان يكون الإيزيدي قد نالّ جزءاً من حقه المهضوم ، ويكون العراق كذلك قد أثبت فعلاً دخوله في عصر جديد هو عصر المواطنة الحقة ، يتقدم فيها الحس والإنتماء المواطني على أي إعتبار آخر ...

لقد أرجع حكماء العراق جزءاً من حق الإيزيدي الضائع في دولة العراق الجديدة ، وهو الحق الذي خفنا عليه حتى بعد تحرير العراق وتأسيس مجلس الحكم الإنتقالي ، وكتبنا منددين وعاتبين على إقصاء الطائفة الإيزيدية من هذه التوسعة المشاركية في إدارة وتسيير الدولة العراقية الناهضة .

وكان عتابنا ضمن البيت الكردي (بمسلميه وإيزيدييه) ولم نخرج منه لإيماننا بالإرتباط البنيوي بين طوائف وتكوينات الشعب الكردي كلها .

إختيار الأكاديمي مو عثمان ممثلاً عن الكرد الإيزيديين بادرة خير تترائى في أفق العراق القادم : العراق الذي سيكون لكل سكانه بعيداً عن العنصريات والإيديولوجيات المهلكة التي ضاعّ وتشتتّ فيها عشرات السنين ..

لأهل العراق أن يفرحوا بهذا البلد ، ولأهل العراق كذلك أن يحطاطوا من الموجة العدائية العنصرية التي تشنها بعض قنوات ووسائل الإعلام العربي (القوموية والإسلاموية) ضد مسيرته الإعمارية البنائية ، فقد ظهرت الحملة العدائية لبعض " الأشقاء" سافرة منذ بدء التحضير في عملية تحرير العراق ، ومازالت الحملة مستمرة للأن ، يتصدرها ، كما هو بادي للعيان ، تشجيع تلك العمليات الإرهابية التي يطلقون عليها إسم " المقاومة " لجر العراق وأهله إلى حرب أهلية (طائفية وإثنية) تودي به إلى الهلاك ، أو لكي يخوض "معركة الأمة" الخاسرة نيابة عن الأنظمة العربية التسلطية التي نهبت بلداناً بأسرها تحت هذا الشعار ، وتريد الآن التضحية بالعراق للتستر على نهبها ودجلها ...

العراق هذا ، هو للكردي (المسلم والإيزيدي) والعربي (الشيعي والسني) والتركماني والآشوري ...بعيداً طبعاً عن رهانات ومزايدات العربان ...

www.bahzani.com 2004/6/8

الليبراليون الجدد وإفلاس الأدلوجة العروبية ...

بعد سنوات وسنوات من الشعارات الطنانة والتي سُوغت بإسمها حالات النهب والسلب في بلدان" شرق المتوسط "، وسُحقت كرامة المواطن العربي (وغير العربي ، أكثر بكثير ...) تحت أحذية العسكر والقومجيين . كان لابد أن يلوح صبح ما في آفق تلك المنطقة المنكوبة ، صبح يشع ويُسلط ضوء الحقيقة والمدنية على المجتمعات المُغيبة والتائهة في غياهب التخلف والتأخر والتي تتحرك كائناتها في بُحيرة آسنة تتلاطم فيها أمواج الحقد العصبوي والنرجسية الدينية الغبية والفكر القوموي الشوفيني المُنهزم . كان ذلك ــ بادئ ذي بدئ ــ في **9** نيسان المجيد من سنة **2003** للميلاد ، عندما دكت أسلحة العالم المتحضر القلاع الوهمية (والمرجعية القائدة...) للفئة المفلسة من القوموين والإصوليين العرب وهدمت حصن " قائد البوابة الشرقية للأمة العربية " و" قطرّت في عينيه " وأعين أزلامه ومرتزقته ومنتفعيه الماء الأسود ، ماء العار والشنار لفئة قتلت ونكلت بخلق الله جهاراً نهاراً ، تحت سمع وبصر كل القومجيين والسلفيين الراكضين وراء الحور والنحور...

سقوط صدام ونهوض العراق ، ومعه نسغ الحياة الحرة ، من جديد أثارّ كتائب وكتاتيب الفئات المفلسة في العالم العربي (العرمرم الذي لاينتج بدوله ال**22** مقدار ماتنتجه ولاية نوردهاين فستفاليا الألمانية !) فبدأت تلوك الإتهامات يُمنة ويُسرة وتعتمد في خطابها التحريضي على وسائل تعبوية رخيصة تلقفتها من أجندة الدول العربية التسلطية :

ـــ التذرع و التخندق وراء قضية فلسطين وكيل الإتهامات وتهم العمالة بإسمها...

ـــ إتهام العقلاء والحكماء من المثقفين النظيفي اليد (الليبراليون الجدد) بالعمالة لأميركا والتنظير لها ولمخططاتها في المنطقة ومعادة العروبة والإسلام...

ـــ محاولة ضرب البنية التكوينية لفكر الأمة وهدم هويتها و" ثوابتها " وخصوصية مُجتمعاتها (وكأن الإستبداد والظلم والنهب والسلب والتخلف وكره الآخر ، هي خصوصية هذه الأمة وثابت ثوابتها ، لايجوز الإقتراب منها أو الخوض فيها ؟) .

إن خطاب الكره والضحك على الذقون الذي يبثه القوميون والسلفيون بين أوساط الشعوب العربية لكسب غرائزها ، والتي نجحت البروباغاندا السلطوية التحريضية (وعبر حقب طويلة من التكديس والحشو) في زرعها وتجذيرها داخل الوعي الجمعي للمواطن العادي ، وذلك كله لجّر هذه الجماهير إلى خلف فكرها النفعي الضيق ، الذي لايولي مصلحة المواطن البسيط أي إهتمام بقدر البحث عن مخرج لأزمة هذا الفكر وإدامة بقائه على قيد الحياة بعد حالة الصدع التي أُصيب بها لحظة السقوط التراجيدي لبغداد (المنيعة والتي {سيندحر المغول على أسوارها } ، كما قال {القائد الضرورة } ذات يوم ..) ، وحالة الإفلاس التي تجتاح قواعد ورموز هذين الفكرين ، الآن وبشكل عملي (نتاجي ، وليس لفظوي كلامي مُجتر ، لايقدم ولايؤخر...) سبب كل هذه الهجمة الدعائية من لدن رموز هذين التيارين الخائبين في العالم العربي ضد مجموعات المفكرين والصحافيين الأحرار ممن يُشكلون (وبشكل لاإرادي وغير منّظم ، والبركة في نشر أفكارهم للمنابر الحرة وعلى رأسها موقع إيلاف الإلكتروني...) تيار الليبرالين الجدد . فالهجمة إذاً تأتي ،

والحال هذه ، كزفرة يائسة من جسد أوهنه سرطان الفساد والإستبداد الخبيث ولم يجد مناجاة روحية/إحتضارية سوى بهجومه هذا على هؤلاء الناس الأحرار ...

كان حرياً بأولئك النماذج التي تهاجم دعاة المجتمع المدني والمواطنة الحقة والحرة ودعاة نبذ ثقافة الكره والبغض والإستعلاء على الآخر من منطلق لاهوتي/نصوصي غابر ، إن يلتفتوا إلى أنفسهم ليسألوها عن البديل عن هذه الأفكار الإنقاذية التي يحاربونها ويستميتون في تشويه مكان ومكانة حامليها ، بدل هذا السعار في هجومها ومحاولة هدمها .

والحال ، إن جلّ هؤلاء النماذج (العروبية) على علاقة بأوكار الفساد والتسلط والنهب في بلدان العالم العربي ، لابل أن بعضهم قد فقد النبع الذي كان لاينضب يوم وقعت تماثيل صدام تحت أحذية ونعال أبناء الشعب العراقي ، وتالياً فهؤلاء لايستحوذون على أي مصداقية لكيل النصح وبث التحذير للمواطن العربي المغيب من مغبة الإصغاء لأبناء الفكر الليبرالي الجديد ، الحر و الديمقراطي.

الخطاب القوموي العروبي بات مفلساً تماماً بعد إقتران شعاراته بهزائم مُريعة على أرض الواقع ، يدفع المواطن العربي ضرائبها كل يوم (في العراق يدفع العراقي البسيط دمه يومياً نتيجة لجرائم الإرهابيين والقتلة ، ممن يُسميهم الإعلام العروبي والإصولي بالمقاومة) . وهكذا خطاب لن يقدم شيئاً بسعاره العصبوي البادي حالياً ، ولا بتحريضه الأنظمة العربية وأجنحتها النهبوية المتشددة على التعامل التصفوي مع هذه النخب . هم سيفشلون حتى ولو إستخدموا كل طرق التضليل والمخابرات والتحريض الغوغائي المستحث للغرائز العدوانية . مثلما فشلّ صدام وبن لادن وبقية الأنظمة اللصوصية في العالمين العربي والإسلامي ...

2004/6/19 www.elaph.com